

دكتور عبد الصبور شاهين

المنهج الصوتي للبنية العربية

رؤية جديدة في الصرف العربي

مؤسسة الرسالة

المنهج الصوتي للبنية العربية

رؤية جديدة في الصرف العربي

الاهداء

استاذى الدكتور ابراهيم انيس
الى روحك فى الرفيق الاعلى
تحقيقا لامل طالبا تمنيته
ووفاء ممن علمته ورعيتـه
وعليك سلام الله ورحمته وبركاته ،،

عبد الصبور شاهين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

حققت الإنسانية في العقدين الأخيرين قفزات هائلة في ميادين العلوم الطبيعية ، والإنسانية ، حتى إن بعض هذه العلوم قد شهد انقلاباً في مادته ، وفي مناهجه ، وانعكس أثر ذلك على معاهد التعليم بمختلف مستوياتها ، فنعكف رجالها على الأفكار الجديدة ، والاتجاهات الحديثة يحاولون أن يواكبوها ، وأن يغلوا معارفهم وخبراتهم بمعطياتها .

ولعل في مقدمة هذه العلوم علم الرياضيات ، الذي أصبح يتخذ عنواناً له : « الرياضيات الحديثة » ، تميزاً لها عن الرياضيات القديمة ، التي أودعت تقريباً أدراج المتاحف ، تذكراً لمرحلة خلت ، كانت ولا شك مقدمة لعلوم الرياضة التي غزت الفضاء ، وحققت أروع المنجزات التقنية .

ويلحق بالرياضيات في هذا التطور الجذري علوم الفيزياء والكيمياء والطب^٢ ، والفلك ، والفضاء ، والتطبيقات الصناعية لهذه العلوم التجريبية .

أما مجال العلوم الإنسانية فقد شهد تطورات أقل سرعة ، وإن كانت ذات مغزى عميق ، فوجدنا كثيراً من النظريات يظهر ، في مقابل كثير آخر يمتحن وقد كان من المسلمات . ولعل مجال تعليم اللغات كان من أكثر العلوم الإنسانية تأثراً بالتطورات العلمية وتجاربها ، فقد أصبح المختبر اللغوي جزءاً لاغنى عنه في أية محاولة لتدريس أصوات اللغة ، وأنظمتها المختلفة ، ولكن هذا يحدث في المجالات التي لا تعتبر (الأمر الواقع) قوة ملزمة ، تفرض نفسها على العقول ، وتلغى كل مبادرة لتغييرها ، أو تطويرها .

ظهر مثلاً في مجال تعليم اللغة الإنجليزية اتجاه إلى تسمية الحروف بأصواتها ، أى : (بقيمتها الصوتية) ، لا بألقابها ، فالرمز (h) هو (هـ) وليس (اتش) ، والرمز (W) هو (و) وليس (دبليو) ، وهكذا . وسرعان ما تلقى مدرسو اللغة هذا الاتجاه . ولقنوه للتلاميذ ، فاستطاع هؤلاء المدرسون أن يثبتوا قدرتهم على تغيير الواقع بمجرد الاقتناع بضرورة تغيير المنهج ، وتحسين الطريقة ، وتلك مرونة يحسدون عليها .

إن المهم دائماً هو الوصول إلى الحقيقة ، ولكن وسيلة الوصول تختلف من عصر إلى عصر ، ولقد كانت للأقدمين وسائلهم المناسبة لبلوغ ما طلبوا من الحقيقة . ثم مضوا إلى مستقرهم تاركين بصماتهم على ما خلفوا من آثار ودراسات ، فيها وصف لما عرفوا من الحقيقة ، من وجهة نظرهم .

وجاء بعد ذلك دورنا في محاولة الوصول إلى الحقيقة ، بوسائلنا لا بوسائلهم ، ومن وجهة نظرنا ، لامن وجهة نظرهم ، ولكن عوامل التقليد تقف دائماً دون هذه المحاولة ، في ميدان الدراسات العربية ، ولا سيما النحو والصرف .

والتقليد هنا يشبه ما يسمى بسياسة فرض (الأمر الواقع) على أنه حقيقة يستحيل تغييرها ، وليس في معارف البشرية ما يمكن أن يكون قد بلغ الكمال ، حتى يستحيل تغييره ، مادام مصدره هو العقل الإنساني ، فهذا العقل يؤكد في كل لحظة نقصه ، بسعيه الدائب نحو كشف المجهول .

والنحو والصرف من علوم اللغة ، يزعم أصحابها أنهما قد نضجا حتى احترقا ، والواقع أنهما لم ينضجا ولم يحترقا ، بل مازالا يطالبان المزيد من البحث والدرس ، لتجديد شبابهما ، وتصحيح مفاهيمهما ، وما أكثر ما يجد المرء في أنظمتهم القديمة من اختلاف وتناقض .

وعيب المحاولات النقدية المحددة في ميدان النحو مثلاً أن أصحابها يطلقون دعوى التجديد، اعتماداً على أنهم وجدوا مثلاً من الخطأ غير المقصود لدى

أحد النحاة ، أو بضعة أمثلة ، فيتوهمون أن تصحيح تفسير هذه الأمثلة هو حسبهم من التجديد ، والنهوض بأمانته ، وهذا قصور .

ولم تقدم المحاولات التي بذلت في هذا الاتجاه حتى الآن سوى بضعة أمثلة . أو بضعة مصطلحات ، أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية ، أو كتباً على ورق صقيل .

أما المنهج العام ، الذي يبدأ من أبسط أحوال المادة اللغوية ، ليصل إلى أعقد تراكيبها ، المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم ، ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح ، إن وجد ، فذلك شيء لم يظهر بعد .

وعيب المتشبهين بالقديم في النحو والصرف أنهم يتصورون أن محاولات التجديد هي محاولات هدم ، لا أكثر ، وأن الدنيا سوف تنخر لو أتيح لهذه المحاولات أن تحقق نجاحاً ، أو تبلغ هدفاً ، وما أشبه القديم في هذا المضمار عمارد عملاق يقف على سابقين من حطب ، ويوشك أن يتهاوى من أول أول لمسة . ولذلك وضع أرباب القديم أصابعهم في آذانهم ، وأغضوا أعينهم عن كل جديد .

وهكذا تهدر وظيفة البحث الجامعي بين قصور المحدثين ، وتصور المتمسكين ، على حين كان المفروض أن تحدث الجامعات العربية ثورة لغوية ، في دراسة مادة اللغة ، وفي اشتراع مناهجها ، وبخاصة في مجال النحو والصرف ، باعتبارها أساس معرفة العربية .

وكان المفروض أيضاً أن تشارك الجامعات الرائدة في توجيه عملية التعليم في المدارس طبقاً لأحدث المناهج المقترحة ، وأن تكون معاهد العلم بمجالات تجريبية لبحوث العربية ، قبل أن تكون حقول تجارب للعلوم الأخرى ، كالرياضيات واللغات الأجنبية ، والفيزياء .

هل يمكن أن نتهم إخواننا مدرسي اللغة العربية بالخمول ، في حين ينشط غيرهم ؟

كلا . . فإن إخواننا العاملين في مجالات التربية يتنسمون رائحة الجديد ليبشروا به في مجامعهم وندواتهم . وهم يتمنون أن تنعقد بينهم وبين الدراسات المحددة في الجامعة أواصر متينة ، يطلعون من خلالها على بحوث الأساتذة ، وعلى انجاهاتهم العملية النافعة . وكثيراً ما يسألوننا عن مشكلات تتطلب حلولاً جديدة مقنعة ، بدلا من القديم غير المقنع ، فإذا ظفروا بشيء مما يطلبون ملأوا بذكره كل مجال .

لقد عشنا زمنا ، كانت الإشاعات فيه تتحكم في قيمة العمل الجيد ، بل وفي حياته . .

كان من الممكن أن يقول أحدهم عن الكتاب الفلاني : (إنه هدام ، أو تافه) . . . ليصد الناس عنه ، ويصادر حركتهم إليه ، بمجرد إشاعة ، يتبرع بها ، ولا يشعر بمسئوليته ..

لقد مضى هذا الزمن إلى غير رجعة .

أصبح وصف كتاب علمي بأنه (هدام) مثيراً لفضول المثقفين كى يقبلوا عليه ، ويقرأوا مافيه ، وبخاصة إذا كان موضوعه يهم جماهيرهم ، ويسهم في تكوين عقليتهم .

وليس كالنحو والصرف موضوعين يرافقان المثقف منذ يدلف إلى المدرسة ، ويدب في حجرها ، إلى أن يبدأ رحلة الحياة العملية بعد التخرج ، بل إنهما يصحبانها في كل ما تقع حواسه عليه من حرف يقرأ ، أو يسمع ، أو يلمس .

وما أكثر ما يستحق إعادة النظر ، بل الهدم ، في مجال هذين العلمين ، مما ييغضهما إلى الناشئة ، ويغرس في أنفسها مشاعر اللامبالاة بدرسهما . وما أحوج الأجيال القادمة إلى منهج جديد تتناولها به ، قبل أن تلتقي بهما هذه اللامبالاة في زوايا الإهمال .

وأول ما يفرض هذا التجديد أن اللغة التي نستعملها بوصفها (الفصحى) ليست تلك التي قعد لها النحاة والصرفيون ، فلقد تغيرت مادتها تغيراً

كبيراً ، وهى دائمة التغير على ألسنة الأجيال ، ولامناس من الربط بين النحو والصرف وبين اللغة الجديدة ، المتجددة ، وإلا فلسوف نفتح أعيننا ذات صباح على مشهد الفرقة بين نحو الأقدمين ولغة العصريين ، وهو مشهد يعد له منذ بعيد دعاة العامية وسدنتها . وفى الأجيال القادمة رقة دين ، ووهن إيمان بالتراث ، وميل إلى التملص من فيوده ، أكثر مما فى جيلنا على ما فيه .

وثانى ما يفرض التجديد هو الحاجة إلى وضع منهج متكامل للدرس اللغوى ، ابتداء من الأصوات ، إلى الصيغ ، إلى التراكيب ، ومروراً بكل مستويات البحث ، بدلا من الوضع الراهن ، الذى يجعل من كل مادة مجالا مستقلا قائما بذاته ، ولعلاقة له بغيره من المجالات .

إن من النادر أن نجد فى كتب النحو القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية ، وأخرى صوتية ، مع أن الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيره إلا على أساسى صوتى .

وكذلك الصرف ، بل هو أشد التصاقا من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها ، وعجيب أن نجد بعد ذلك من يتصدى لتدريس الصرف العربى دون اعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية . بل مع التجاهل التام لهذا الأساس العلمى ، اكتفاء بالمحفوظ والمشهور من الصيغ والقواعد التقليدية ، وضمنا أن يبذل ولو قليلا من الجهد لتحصيل شىء جديد ، أو على الأقل وجهة نظر أخرى ، والعلم يزكو باختلاف وجهات النظر ، وتواردها ، وتكاملها أو تضاربها .

وإذا كان الأقدمون لم يعرفوا تشابك العلاقة بين الأصوات والنحو والصرف فلقد كانوا معلورين ، وهم - مع ذلك - بذلوا غاية إخلاصهم فى تقعيد أحوال الكلمة والتركيب العربى ، وورثونا علوما ذات كيان مترابط من وجهة نظرهم ، فلهم منا غاية التقدير والتبجيل .

ومع ذلك فإن منهم من اهتم بدراسة الأصوات . وفى مقدمتهم سيبويه ، والفارسى ، وابن جنى ، ولكنهم درسوا هذا العلم منفصلا عن دراسة النظام

الصرفي ، فنشأ عندهم فيه ما يتنافى مع معطيات علم الأصوات . وهو امر سوف يتضح كثيراً خلال هذا البحث .

وكان أحد مصادر الخلل في النظام الصرفي الذي وضعه السلف هو الربط بينه وبين الكتابة ، فتداخل بذلك ما هو من اهتمامات علم الرسم (الإملاء) فيما هو من ظواهر النطق ، وخصائص التصريف .

وكان السبب في هذا الخلط الاعتقاد بأن اللغة هي ما تحتويه رموز الكتابة من حروف ، وكلمات وتراكيب ، ربما لأنهم كانوا يهتمون أساساً بما تلقوا من نصوص الماضي ، لا بما كانوا ينطقون فعلاً .

وفرق عظيم بين ما ينطقه المتكلم ، وما تسجله الكتابة من نطقه ، عامياً كان أوفصيحاً ، فإن الكتابة في أية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر ، والوظائف النطقية العامة ، كالنبر ، والتنغيم في حالات الاستفهام والنفي ، والإنكار ، والتعجب ، والتحسر ، وهي وظائف ذات دلالة مباشرة في الحدث اللغوي . ودعك من الظواهر اللهجية ، كالكشكشة والكسكسة وغيرهما .

يقول أنطوان ميه (في مناهج البحث الأدبي واللغوي - ترجمة الدكتور محمد مندور) : « إن معظم الاختلافات في النطق ، التي تتميز بها اللهجات المختلفة ، والطبقات الاجتماعية المتباينة لا تظهر في الكتابة والكتابة لا تملك ما يملكه المتكلمون من مناسبة ، وحركات ، ونغمة في الصوت ، توضح الكلام الملفوظ . . . ونحن نكون فكرة خاطئة عن لغة ملفوظة عندما نحكم عليها بصيغتها المكتوبة فقط . . . فاللغة المكتوبة كثيراً ما تكون لغة خاصة لا علاقة لها باللغة المنطوقة . . . الخ . . . » .

فهذا عن نظم الكتابة عموماً ، لا تكاد تؤدي في أية لغة أكثر من نصف الواقع اللغوي الملفوظ ، فإذا جئنا إلى نظام الكتابة العربية وجدناه يستغنى عن جزء هام من الأصوات المنطوقة ، وهو الحركات ، وهو سلوك عام في اللغات السامية .

ثم إنه لم يضع رمزاً لكل صوت ينطق في اللسان العربي ، بل جعل للرمز الواحد أحياناً قيمتين صوتيتين : فرمز الواو : (و) يدل على الواو في : (وعد) ، وفي : (يقول) . مع اختلاف قيمتهما الصوتية والصرفية ، وكذلك رمز الياء : (ي) .

وإذا كان من القواعد المحددة لتمييز الفونيم phonème ارتباط المعنى بالصوت ، ثباتاً وتغيراً ، بحيث إذا تغير الصوت في موقعه من الكلمة مع ثبات بقية أصواتها - تغير المعنى ، فإن بعض أحوال الكلمة العربية ينقض هذا التحديد العلمي للوحدة الصوتية. فرمز الصاد مثلاً (ص) يدل على وحدة صوتية مستقلة عن رمز السين (س) . ومن ثم اختلف المعنى ما بين (سار) و (صار) لاختلاف الكلمتين في الفونيم الأول منهما .

ولكن السين والصاد يتحدان ، كفونيم واحد في مثل : (صراط وسراط) ، حيث لا يتغير المعنى باختلافهما ، وبذلك يكون الرمز دالاً على وحدة صوتية مستقلة حيناً ، وعلى جزء من وحدة حيناً آخر . وهو اختلاف ينعكس أثره على نظام الكتابة ، ودقة أدائها ، وهو اضطراب ناشئ عن الخلط بين الفصحى ولهجاتها .

ومع ذلك كله فإننا نسلم دائماً لنظام الكتابة بخصائصه ، ولا نعترض على مخالفتها للعادات النطقية ، وعلى هذا الأساس نرى الرسم المصحفي لكلمات مثل : (الصلوة ، والزكوة ، ومشكوة) بالواو ، مع أننا ننطق هذه الواو فتحة طويلة (ألفا) ، ولا نجد في ذلك غرابة ، فالأداء القرآني بخاصة سنة متبعة ، ورواية تتلى مشافهة ، مع التسليم للرسم العثماني بأحكامه التاريخية الثابتة .

أجل ، لامناص من التثبيت بنظام الكتابة العربي ، لأنه تاريخنا وحياتنا اللغوية ، وقد حمل إلينا اللغة بكل أمانة ، رغم كل ما يقال عنه ، ولا يستطيع أحد أن يزعم أنه كان عقبة في سبيل تقدم العربية ، كلغة علم وحضارة ، وفن وأدب . وقد أضفى هذا النظام من مهابته على لغات الشعوب الإسلامية ، في

الهند ، وفارس ، وأفغانستان ، وتركيا قبل أتاتورك ، ما جعلها تثبت على استعماله ، رغم عهود طويلة من التعرض لتأثير الاستعمار اللاتيني .

بل إن تجربة تركيا حين تخلت عنه إلى الحروف اللاتينية كانت أبلغ درس في هذا الصدد ، فلم تصبح تركيا أوربية بالكتابة اللاتينية ، ولم تبقى على طابعها الإسلامي ، بل كان شأنها كمن رقصت على السلم . . . ها هي ذه تركيا أكثر بلاد أوربا تخلفاً ، وكانت من قبل في مقعد الصدارة في إطار الإسلام والكتابة العربية ، يوم كانت جيوشها تدق أبواب فينا ، وتحكم نصف أوربا .

ولعل أمانة الأداء - التي أشرنا إليها - في الخط العربي ، هي التي خيبت محاولات كثيرة لهجرته إلى الكتابة اللاتينية ، التي بدأها جملة من المستشرقين والمستشارين الإنجليز ، في مصر ، ومن لف لفهم من أعداء العروبة كسلامة موسى . فهم جميعاً كانوا يدركون شدة الارتباط بين العربية الفصحى وكتابتها . فركزوا جهودهم للتهوين من قيمة هذه الفصحى ، ودعوا الشعوب العربية إلى استخدام لهجاتها المحلية (العامية) ، واتخاذ الحروف اللاتينية رموزاً لكتابتها . والهدف من وراء ذلك معروف مفضوح .

إن القرآن - فيما يشعرون - شوكة في حلقهم ، وهو يوحد تحت رايته مسلمي العالم أجمع .

وإن اللغة الفصحى هي الرباط الذي يوحد بين أوطان العروبة ، ويربطها بالقرآن مع سائر أوطان الإسلام في آن .

إذن ، فلتشن الحرب على هذين الهدفين لتحطيمهما : القرآن والعربية ، من أجل القضاء على كل أمل في الوحدة العربية ، أو الإسلامية .

ولقد مضى سلامة موسى وأشياعه وأرباب نعمته إلى حيث ألقوا ، فما أجدت جهودهم للنيل من لغة القرآن ، حديثاً ، وكتابة .

فجاء من بعدهم ، في لبنان ، من يأتنف الرسالة ، بتنظيم أدق ، وبوسائل أفعل ، داعية إلى تمزيق الأمة العربية ، وشرذمة كيائها إلى طوائف ولغيات

تستخدم الكتابة اللاتينية ، كما فعلت التركية من قبل ، وكما لم تفعل الفارسية أو الأردنية .

هناك في لبنان مجلس سعيد عقل ، ليدبر مؤسسة ضخمة للطباعة والنشر بأحرف جديدة لاتينية ، والأيدى العدو تمده بالأموال اللازمة ، وتشجع ما يخرج من كتب بالعامية اللبنانية ، لتعميق الهوة بين لبنان وما حوله ، ولتصل المؤامرة في النهاية إلى فصله عن كيان الأمة العربية ، ووصله بالكيان الصهيوني الذي يعمل له ، ويحارب في صفه ! !

أى أن المؤامرة قد تجاوزت مرحلة الدعوة الفردية ، وبلغت مرحلة المؤسسات التنفيذية ، ولا يبعد أن تحاول إنشاء فروع لها في مواطن الضعف المنتشرة في أنحاء الوطن العربي ، فالخطط جاهز ، والمراحل محددة ، وأصحاب اللغة في سبات عميق .

ومن عجيب أن يزعم سعيد عقل ، (فيما نشرته مجلة المصور المصرية في عددها الصادر في ٧ يوليو ١٩٧٢) : أنه يريد أن يطابق بين الكلمة المنطوقة والرمز المكتوب ، ولذلك فهو يستنكر العربية الفصحى ، ولا يعترف بها ، بل يرى أنها لغة ميتة ، ثم ينقل عنه كاتب المقال (رجاء النقاش) جملة مما يراه عيوباً في الكتابة العربية يريد تلافيها باللجوء إلى نظام جديد من الحروف اللاتينية .

ودعوى سعيد عقل بأن اللغة الفصحى لغة ميتة ، هي دعوى سخيفة ، لا يدل على مخفها إلا سلوكه هو ، حين يقول الشعر بها !! فكيف يسوغ له أن يستعمل لغة الأموات ؟ ولماذا لم يتجه إلى العامية اللبنانية ليزجل بها ، وليحشر في عداد الزجالين بلغة الأحياء ! !

وأما إرادته أن يطابق بين المنطوق والمكتوب فهي مشروع غير علمي ، خفي خله عن ذكائه ، وخاب فيه تصوره . لأن النطق متغير دائماً من جيل إلى جيل ، فإذا طابق اليوم منطوق جيله برموز معينة ، كان حتماً أن يحاول أخلافه هذه المطابقة في الجيل التالي على نحو مختلف ، وهكذا .

وبذلك تصبح الكتابة (موضحة) متغيرة مع كل جيل ، فيكون عندنا كتابة (ميني ، وميكرو ، وماكسي) ، تماما كأثواب النساء ! ! .. وإلا فإن نظام كتابته سوف يتخلف قطعاً بعد عدة أجيال ! ! .

ألم يفكر سعيد عقل في هذا الاحتمال ؟ ! أم تراه جالسا الآن في بزة المتفلسف المتفهب ، في جماعات العاملين معه ، يتخيل نفسه ضمن رواد النهضة التلينية (أى : التي لتنت لبنان) لا قدر الله . . . ؟ ! . . .

ألا . . . ما أسوأ أن يتحدث امرؤ فيما لا يفهم ، أو أن يتعرض لما لا يعلم ، وتلك هي الآفة التي أصابت الشاعر فتصور نفسه مصلحا لغويا . وإن كان رغم ذلك يعرف حق المعرفة أن وجود مستوى الفصحى طبعي في كل لغة إلى جانب عاميات الجماهير ، ولا يمكن استثناء العربية من هذا الحكم بإجراء صناعي .

إننا لا ننزه الكتابة العربية عن النقص ، بل على العكس ، قد تعرضنا لنقد نظامها الإضافي ، في مبحث (مشكلة الكتابة العربية) ، الأمر الذي دعانا إلى أن نستخدم رموز الكتابة الاستشرافية ، كوسيلة علمية أشبه بالرموز الرياضية ، لتسهيل عمليات التحليل اللغوي ، وهي رموز تستخدمها كل اللغات الحية في العالم . فلا حرج علينا أن نستعين بها ، كما نستعين بالوسائل العملية .

ولقد يظن البعض أن الكتابة العربية تفردت بالعيوب دون نظم الكتابة الأخرى ، وهذا خطأ . لأن العربية من أقل اللغات في هذا الباب شذوذاً ، وأكثرها قياسية .

وحسبنا ان نقل هنا حديث اللغوي أو تو جسر سن عن الكتابة الإنجليزية في كتابه :

Essential of Eng. grammar (تقلا عن بحث للدكتور داود السيد عن المعجم الإنجليزي) ، قال :

« إن الطريقة التقليدية لكتابة اللغة الإنجليزية أبعد ما تكون عن الاتساق والثبات . فعرفتنا بأصوات الكلمة لا تساعد على تهجينها ، والعكس صحيح ،

إذا لا نستطيع نطق الكلمة إذا عرفنا هجاءها ، ويضرب لذلك الأمثلة الآتية

(٢)	(١)
though	low
through	true
plough	now
cough	off
enough	cuff

تشارك كلمات المجموعة الثانية في الحروف الأربعة الأخيرة من كل منها ، ولكن هذه الحروف تنطق في كل منها بطريقة مختلفة تماماً ، فالحرفان الأخيران (gh) في الكلمات الثلاثة الأولى - لا ينطقان ، أما في الكلمتين الأخيرتين فينطقان كما ينطق الحرف الصامت (F) .

أما المصوتان (ou) فلإنهما ينطقان في كل كلمة بطريقة مختلفة ، تشبه طريقة نطقهما في الكلمة المقابلة في المجموعة الأولى .

ويرجع جيسبرسن أسباب هذه الفوضى الصوتية والإملائية إلى عوامل تاريخية ، كما يرجعه إلى تغير الأشكال الصوتية المستمر للكلمات ، ويعني بذلك بقاء الأشكال المكتوبة للكلمات المنقرضة صوتياً ، بعد موتها بزمان طويل .

ومن هنا كان من الضروري دائماً الفصل بين التحليل الصوتي للكلمة وبين كتابتها . فإن للكتابة من جانب آخر ميزة تفرد بها عن النطق ، هي أنها لا ترسم التفاعلات الصوتية في الغالب الكثير ، وهي من أكثر العوامل تأثيراً في بنية الكلمة ونطقها . فكأن الكتابة تؤدي لنا اللغة في شكلها المثالي ، على حين نسمعها من أفواه الناطقين بها صورة حية متفاعلة .

هذا الاعتبار هو الذي دفعني إلى أن أحاول وضع منهج للصرف العربي على أساس الدراسات الصوتية الحديثة . مع ملاحظة أساسية هي أنه لا يفصل الصرف عن النحو خط عريض . بل خط رفيع جداً ، بحيث تتداخل أحيانا الظواهر النحوية والصرفية في إطار الظاهرة الصوتية التي ينبنيان عليها .

ومن الأمثلة على تداخل الظاهرة الصوتية في مجالي النحو والصرف معا أن نعتبر - بحق - أصوات المد في أحوالها الثلاثة (الألف والواو والياء في مثل : قال - يقول - يبيع) - حركات طويلة ، مهما يكن موقعها . فهذا اعتبار صوتي خالص .

ولكنه يؤثر في الصرف حين نعتبرها مجرد حركات طويلة لا تمثل أصلا من أصول الكلمة ، على خلاف ما يرى القدماء .

ويؤثر في النحو حين نعتبر (ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة) - صمائر حركية ، لا يصحح أن يقال : إنها مبنية على السكون ، فالحركة لا يمكن تصور خلوها في ذاتها منها .

بيد أنني لم أحاول أن أستطرد في معالجة المسائل النحوية إلا في الحدود التي يحتملها المقام ، حرصاً على تركيز المنهج ، ومتابعة تطبيقه على ما يصلح له من أبواب .

لقد سبقني إلى بعض الخطوط في هذا المنهج العالم اللغوي الدكتور هنري فليش ، وقد كنت ترجمت له كتابه (العربية الفصحى) ، كما أنني بسبيل إنجاز ترجمة لكتابه الكبير *Traité de phil. arabe* ، وفي كلا الكتابين لمحة من استخدام المنهج الصوتي في تحليل الصيغ .

ولكن هذه المحاولة تأتي هنا أصيلة في تفسيرها للهمز ، وفي تطبيقها لكل المعطيات الصوتية الحديثة على أبواب الصرف كله ، وبخاصة في مشكلات الإعلال والإبدال ، وهو أمر لم أجد فيه لأحد كلمة ، فكان ما أسفر عنه المنهج من الكشف عن دور الإيقاع في بنية الكلمة العربية والحفاظ على صيغتها .

وطبيعي أن بناء هذا المنهج لم يأت في الدهن دفعة واحدة ، فلقد عشت جانبا منه في رسالتي للدكتوراه ، وخرجت فيها بنظرية الهمز في العربية ، ثم عشت جانبا آخر حين اضطلعت بتدريس مادة الصرف أربع سنوات في قسم اللغة العربية بجامعة الكويت . وكنت كلما عاجلت مسألة صرفية

وجدت لها تصوراً آخر أقرب إلى العلم ، وأكثر قبولا في ذهن الطالب ، فأكد ذلك في نفسى ضرورة إعادة النظر في هذا العلم على الأساس الذى شرحتة من قبل .

لقد أسفر المنهج الذى أقدمه اليوم إلى قراء العربية عن نتائج كثيرة ، تتغير بها مفاهيم كثيرة ، وتتصادم مع أفكار مقررة من قبل ، ولذلك أثرت دائماً أن أعرض الفكرة القديمة أولاً ، ثم أثنى بنقدها ، وتقديم البديل عنها ، ومتابعة تطبيقها في معارضها .

وليس من الضروري أن يختلف المنهج القديم مع هذا المنهج في كل جزئية ، فهناك نقاط لا تحتل اختلافاً ، ذكرتها كما جاءت في الكتب القديمة .

وليس من الضروري أيضاً أن يكون هذا المنهج أيسر من سابقه ، فالمهم هو أن نبليغ الصواب في فهم مسائل اللغة ، مهما كلفنا ذلك من جهد ومشقة ، فإن المعاناة في سبيل الصواب أفضل من النوم على أشواك الخطأ .

ومن المؤكد أن جانباً من صعوبة المنهج الجديد يرجع إلى ما ترسب في الأذهان من قواعد قديمة لا يراد لها أن تزحزح ، وقد يرجع تاريخها في ذهن المثقف إلى عهد الطفولة الأولى ١ ١ .

ولإنها مهمة عسيرة أن تقنع الكثيرين من دارسى العربية ومدرسيها بالفرق بين الحركة القصيرة والطويلة ، بما يترتب على ذلك من فصل بين مفهوم رمزى (و - ي) ، كحرفى علة ، أو كحركات طويلة ، كل في سياقه .

وهي مهمة أعسر أن تقنع هؤلاء الكثيرين بأن الصوت الصامت (الساكن) يتحرك حيناً بحركة قصيرة ، ترسم برموز إضافية ، فوقه أو تحته ، ويتحرك حيناً آخر بحركة طويلة تأخذ صورة (الألف والواء والياء) ١ ١ .

إنهم حينئذ يتساءلون : وأين تذهب - مثلاً - فتحة القاف في : (قال) وضمتها في : (يقول) ، وكسرتها في : (قيل) ، إذا كانت أصوات المد هي حركاتها ١ ٢ .

(م ٢ - المنهج الصوتى)

ولا يدرون أن توهم وجود فتحة قبل الألف ، أو ضمة قبل الواو ، أو كسرة قبل الياء - ليس إلا من خداع الكتابة ، وأن القدماء ، وقعوا في هذا الوهم ، وانخدعوا به ، منذ أن استعملت الكتابة العربية رموز الضبط الإضافية على عهد الحجاج الثقفي ، ومضى النحاة والصرفيون مع الوهم يضعون قواعد ، مازالت تعشش في الكتب والمناهج والأذهان ! ! .

ولعل من نتائج تطبيق مفهوم قصر الحركة وطولها ، المذكور آنفا ، نظرتنا إلى الفعل المعتل الآخر : وهو المنهى بحركة طويلة ، في مثل : (يسعى - يدعو - يرمى) ، فهو في رأى النحاة يرفع بحركة مقدرة ، وينصب بتقديرها على الألف ، مع ظهورها في الواو والياء ، ولكنه في حالة الجزم يحذف الألف (والفتحة قبلها دليل عليها) ، أو الواو (والضمة قبلها دليل عليها) ، أو الياء (والكسرة قبلها دليل عليها) .

ونرى نحن أن عين الفعل في الأمثلة الثلاثة السابقة لا تتحمل أية حركة قبل أصوات العلة في أواخرها ، بل إن أصوات العلة هي حركات عين الفعل ، وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة ، ليس إلا ، تماما كما تحذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح ، فعلمة الجزم في الصحيح والمعتل هي حذف حركة قصيرة من آخره . وانظر إلى النماذج الآتية :

الفعل مرفوعا	مجزوما	المخوف
يكتبُ Yaktub - u	(لم يكتبْ) yaktub -	u
يسعى yas 'a - a	(لم يسعْ) Yas 'a -	a
يدعو yad 'u - u	(لم يدعْ) yad 'u -	u
يرمى yarmi - i	(لم يرمِ) yarmi -	i

ويحذف حركة قصيرة من آخر الفعل الصحيح انتهى بصوت الباء ، ولكنه في الأفعال الثلاثة الأخرى انتهى بالنصف الثاني من الحركة الطويلة ،

وهو يمثل في منهجنا حركة العين، ولا علاقة للمحذوف أو المتبقى بلام الكلمة، فهي في منهجنا ثنائية البنية في هذا الاستعمال .

أما في حالة نصب الفعل فقد يتكشف الأمر عن حقيقة أخرى :

الفعل منصوباً	الفعل مرفوعاً
Yaktub - a (لن يكتب)	yaktub - u يكتب
yas'a - a (لن يسعى)	Yas'a - a يسعى
yad'u - a (لن يدعو)	yad'u - u يدعو
yarmi - a (لن يرمى)	yarmi - i يرمى

والحقيقة التي نراها من هذا التحليل هي أن نصب المعتل بالواو أو الياء كشف عن أن حركة الإعراب (الفتحة) قد أعقبت حركة العين في شكل (u - a) - (i - a) ، وهو التابع الذي ينشئ المزدوج ، بالمعنى الصحيح ، فينطق المتكلم واوا أو ياء في آخر الفعل ، سرعان ما تختفي كلتاها في حالة الجزم ، على ما سبق ، حين تسقط الحركة الأخيرة ، فيختفي الازدواج تماماً ، ويقول أصحاب الصرف : إن حرف العلة قد حذف بتأثير الجازم . ونقول نحن : لقد سقطت الحركة القصيرة من آخر الفعل ، فاختفى على أثر ذلك الازدواج ، وزال معه وجود الواو أو الياء الطارئين

ولو أننا نظرنا إلى هذه الأفعال مسندة إلى ألف الاثنين مثلاً لتأكدت هذه الحقيقة :

الفعل للمفرد	الفعل للمثنى
yaktub—u	yaktub—aani
Yas'a—a	Yas'a—y-aani < Yas'a—aani
yad'u—u	yad' u—aani
yarmi—i	yarmi-aani

فالفعل المعتل عند الإسناد إلى ألف الاثنين في هذه الأمثلة يكتب بحركة العين القصيرة ، التي تكون مع الفتحة الطويلة بعدها ، وهي (ألف الاثنين)

— مزدوجا ينشئ الواو أو الياء ، ويحمل عليهما المعتل بالألف طردا للباب على وتيرة واحدة ، نظراً إلى صعوبة النطق بثلاث فتحات متوالية . وهكذا في بقية حالات الإسناد ، التي سوف تتضح كثيراً في بابها .

ولا ريب أن لامات هذه الأفعال المعتلة ذات علاقة بأصلها اللغوي (يائية أو واوية) ، ولكننا لا نتعامل في اللغة المنطوقة التي نعالجها صرفياً ، مع هذا الأصل ، بل نعالج في الواقع كمية من الأصوات التي نريد تشويقها ، ووزنها كما هي ، ناقصة معتلة ، فالمنطوق شيء . والأصل شيء آخر .

فهذه هي الصورة الواقعية لسلوك اللغة ، كشف عنها التحليل ، وكشف في الوقت نفسه عن الوهم الذي عاشته الأجيال طيلة القرون ، تحفظ صيغ الإعراب ، دون أن تعبر عن الواقع .

ومن ثم كانت ضرورة الفصل بين مبحث الصرف وشكل الكتابة ، فالكتابة موضوع علم الرسم (الإملاء) ، واللغة المنطوقة في صيغها هي موضوع علم الصرف . وليس ذلك بناف ما بين الصرف والإملاء من علاقة واتصال ، بحكم كونها للغة واحدة .

ومن المؤكد أيضاً أن جانباً آخر من الصعوبة في المنهج الجديد يرجع إلى مدى الاستعداد لدى المثقفين لتقبل الجديد ، حتى يؤلف ، وتصلقه الأذهان والألسن .

ولذلك أرجو أن يثير هذا المنهج حفيظة الغيورين على اللغة والراث ، فينتجهوا إليه بما يملكون من نقد بناء ، يقوم معوجه ، ويقترحوا ما يرون من تعديل أو إضافة في التحليل ، أو في التصور . ولسوف أكون سعيداً جداً حين يهدي إلى أحدهم أخطائي .

ولكني أؤكد لهم ، بعد أن عانيت في تأليف هذا المنهج أن النظام القديم محشو بالأخطاء ، وأن محاولة الدفاع عنه ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة مخطئة ، مآلها التحلل . ولسنا — معشر اللغويين — هواة متحفيات ، بل كل همنا هو اللغة الحية الفصحى ، من حيث هي استمرار ونظام .

وحسبي أن أقول هنا : 'حقاً لقد ورثنا أسلافنا تراثاً عظيماً ، نهض بتفسير
ظواهر اللغة طيلة القرون الماضية ، فما أحقهم بالثناء ، وما أجدرهم بالعرفان .
ولكن . .

ماذا ستقول الأجيال القادمة عنا ، حين تجدنا مقلدين للسلف ، حتى في
الخطأ ؟ بل حين تجدنا قد اعتنقنا هذا الخطأ مذهباً ننود عنه ؟ !
قليلاً من التدبر في هذه القضية المصيرية ، حفاظاً على أجيالنا القادمة ،
وحرصاً على تجديد لغة القرآن الخالدة .

عبد الصبور شاهين

القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

تحديد المصطلحات

(الصرف والتصريف في اللغة : التغيير ، قال تعالى : « وتصريف الرياح » أى : تغييرها) .

بهذه العبارة يبدأ أى كتاب في الصرف العربى ، على الرغم من أن معنى المصدر المجرد الثلاثى (الصرف) يختلف عادة عن معنى المصدر المزيد الرباعى (التصريف) ، ولكن القدماء أدمجوا اللفظين في دلالة واحدة ، بحيث يتوهم الدارس أنها دالان لمعنى واحد لا يختلف ، وهما مختلفان لغة . واصطلاحاً .

فالصرف . كما يعرفونه : (علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التى ليست بإعراب) . وهذا هو أيضاً المراد بالتصريف عندهم بالمعنى العلمى . أما المقصود بالمصطلحين بالمعنى العلمى فهو (تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها) (١) .

ونحن نرى أن المقصود بالمعنى العلمى هو مدلول (الصرف) . والمقصود بالمعنى العلمى هو مدلول (التصريف) ، ومن ثم يتخصص كل من المصطلحين لدلالة واحدة .

وبذلك يقترب معنى (الصرف) من معنى مصطلح (المورفولوجيا) في الدراسة اللغوية الحديثة .

ولكى نتصور ما يقصد في درسنا هذا بكلمة (الصرف) ينبغى أن نتبع عناصر النطق اللغوى ، ابتداء من الصوت المجرد الذى يقوم بدراسته (علم الأصوات العام) – Phonétique . ثم الصوت ، وخصائصه السياقية ، وما ينشأ عن مجاورته لغيره من تأثير ، يغير من صفاته ، وإن لم يغير من دلالاته ، فتكوّن مجموعة أشكال الصوت الواحد ، على اختلاف السياقات

واللهجات ما يعرف بالفونيم Phonème ، أو الوحدة الصوتية ، وما ينشأ عن اتصال الصوامت أو (السواكن) بالحركات من نظام مقطعي — كل ذلك داخل في نطاق (علم الأصوات التشكيلي) — phonologie

يلي ذلك علم المورفولوجيا morphologie ، وهو الذى يتولى دراسة بنية الكلمة . وقد وضعت الدراسات العربية تحت عنوان (علم الصرف) أو (علم التصريف) ، وأريد به معرفة أحوال البنية التى ليست بإعراب ، وهى فى الواقع طرق اشتقاق الكلمة العربية بالمعنى الواسع ، الذى يضم إلى جانب استخراج المشتقات معرفة معانى الصيغ ، واستخدام الزوائد فى صوغ الجمع وغيرها .

والواقع أن تعريف دو سوسور وتحديد له لوظيفة (المورفولوجيا) فى نطاق علم اللغة لم تخرج عن هذا المفهوم العربى ، إلا بما تفرضه طبيعة اللغات التى كان يدرسها ، فهو يقول فى كتابه (cours de Linguistique générale) : « يعالج علم المورفولوجيا مختلف طوائف الكلمات (الأفعال ، والأسماء ، والصفات ، والضمائر . . . الخ) ، كما يعالج مختلف أشكال التحول والتغير فيها ، من (تصريف conjugaison ، وإعراب declinaison) . ولكى نميز هذه الدراسة عن علم التركيب syntaxe . فقد رأتى أن يكون موضوع هذا الأخير الوظائف المتصلة بالأحداث اللغوية . على حين لا يتناول علم المورفولوجيا سوى الأشكال ، فهو يكتفى مثلاً بالقول بأن مجرور الكلمة الإغريقية phúlax (gardien) هو : phúlakos ، ثم يتولى علم التركيب دراسة استعمال هاتين الصيغتين .

بيد أن هذه التفرقة وهمية ، لأن مجموعة الأشكال لا تصبح صيغاً متغيرة إلا بمقارنة وظائفها مع الأشكال المختلفة » .

ويخلص دو سوسور إلى أنه لا يمكن فصل المجالين ، أحدهما عن الآخر ، لأنها متكاملتان . ولكن الدراسات اللغوية الحديثة قد جرت على الفصل بينهما ، كضرورة منهجية ، وتعليمية .

وعلى ذلك نستطيع أن نرى صواب استعمال (علم الصرف) بمعنى (علم المورفولوجيا) .

ويأتى بعد ذلك دور المعنى ، وقد يكون معجمياً ، يهتم بتسجيله علم المعاجم Lexicographie ، وقد يكون اجتماعياً فيهتم بدراسته علم الدلالة Sémantique .

فاذا انتهى دور دراسة الكلمة جاء دور دراسة التركيب ، ويتناوله (علم النحو) بالمعنى العام ، الذى يشمل معرفة أحوال أواخر الكلم المختلفة باختلاف العوامل المفقوطة ، أو المقطرة ، ومعرفة طريقة اللغة فى التعبير ، باستخدام الكلمات والأدوات المختلفة فى وظائف ومواقع محددة ، تتميز بها عبقريتها؛ على غيرها من اللغات ، وقد أطلق علم اللغة على هذا الفرع (علم التركيب - syntaxe) . ومضى فى كلام دو سوسور تحديد بعض مجالاته .

هذه الفروع التى عرفتها الدراسات الحديثة لم تخف عن علم أسلافنا ، ولم يهملوا جوانبها ، بل إن منها ما أنضجته محاولاتهم ، إلى حد معقول كالنحو ، وإن توزع مضمونه ما بين دراسة مشكلات ضبط أواخر الكلم ، وما بين خصائص التراكيب التى تناولتها بحوث علم المعانى ، كالفصل والوصل والخبر والإنشاء ، وضروب الإنشاء ، وتحول الدلالة من حقيقة إلى مجاز الخ . . الخ . .

وليس هناك مانع ، بل هو ضرورى ، أن نتناول علم (الصرف) بالمفهوم الحديث ، وبالمنهج الحديث الذى يربط بين فروع علم اللغة ، فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة ، دون دراسة أصواتها ، ومقاطعها ، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات ، لأن كل تغيير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية فى الممارسة الكلامية ، على مستوى الأفراد الناطقين باللغة . ولذلك نبدأ بدراسة الكلمة فى عناصرها الأولية .

الأصوات والمقاطع

من المعروف أن الكلمة تنتهى فى أبسط عناصرها إلى الصوت اللغوى .
ووصف الصوت بأنه لغوى ، حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية ،
التي تصدر عن الكائنات غير الإنسان . فما يسمى بمواء القطط ، ونباح
الكلاب ، وعواء الذئب ، وصهيل الخيل ليس من اللغة فى شيء ،
وإن اعتبر من بعض النواحي لغة حيوانية .
وكذلك ما يصدر من الأصوات عن الأشياء ، كصرير الأقلام ، وخرير
المياه ، وهدير الأمواج ، وهزيم الرعود .
فالكلمة إذن لا تتكون إلا من أصوات لغوية بالمعنى المصطلح عليه ،
وهذا الاصطلاح هو الذى يفرق بين لغة ولغة ، فكل قوم اصطلاحوا على
مجموعة من الأصوات ، يعبرون بتأليفها عن أغراضهم .

والأصوات التي تتكون منها الكلمة تنقسم بالضرورة إلى نوعين :

١ - نوع الصوامت .

٢ - نوع الحركات .

ووصف الصوت بأنه صامت يعنى أن طبيعته صامتة ، وهو ما يسمى
بالفرنسية : *consonne* ، بخلاف وصفه بأنه حركة ، وهى فى الفرنسية :
voyelle .

ومن الأهمية القصوى ملاحظة اختلاف معنى (الصامت) بهذا المفهوم عن
معنى مصطلح (ساكن) عند القدماء ، فهم يطلقون وصف (الساكن) على
ما ليس بمتحرك أى : على ما لم تعقبه حركة ، فقد راعوا إطلاق الوصف
على الصوت ، لا باعتبار ذاته ، بل بحسب ما بعده .

أما بحثنا فيستعمل وصف (الصوامت) لنوع الأصوات التي كانت تسمى قديماً : الحروف . فالصوت من هذا النوع : صامت في ذاته ، وهو متحرك إذا وليته حركة ، من ضم أو فتح أو كسر . وهو غير متحرك إذا وليه صامت مثله ، أو بعبارة أخرى : إذا لم تعقبه حركة .

وتختلف الصوامت عن الحركات في أمر جوهري هو طريقة إنتاجها ، فالصوت ينتج أساساً من اندفاع هواء الرئتين ، بضغط الحجاب الحاجز ، فيمر في طريقه بالحنجرة والفم إلى الخارج ، وهو ما يسمى بعملية الزفير .

وقد يتحرك الوتران الصوتيان عند مرور الهواء بهما ، في صورة ذبذبة ، فينتج الصوت المجهور ، وقد لا يتحرك الوتران ، فينتج الصوت المهموس . والجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء ، على الرغم من دقة ملاحظة الهمس في الحركات .

ولكن الصوت بعد مروره من الحنجرة يأخذ طريقه في الفم إلى خارجه ، وفي الفم تتحقق تفرقة أخرى بين النوعين ، فإذا اعترض طريق الهواء الخارج من الحنجرة ، جزءٌ من أجزاء الفم ، نتج الصامت ، وإذا لم يحدث هذا الاعتراض نتجت الحركة . ويحدث الاعتراض في الفصحى القديمة هكذا :

١ — أن يتصل جزء من أسفل الفم : (اللسان أو الشفة السفلى) ، بما يقابله من أعلى الفم ، بحيث يغلق طريق الهواء ، ويحبسه حبساً تاماً ، فإذا سمح له بالخروج ، سمعت للصوت فرقة أو انفجار ، وبهذه الطريقة تنتج الأصوات الانفجارية أو الشديدة ، وهي في العربية : (الهمزة ، والباء ، والتاء ، والجيم ، والذال ، والطاء ، والقاف ، والكاف) .

٢ — أن يكون اتصال الأسفل بالأعلى محكماً ، لا يسمح للهواء بالخروج من الفم ، فيأخذ طريقه في الأنف ، وبذلك تنتج الميم والنون بأشكالهما .

٣ — أن يكون الاعتراض في صورة تردد اللسان بين أسفل وأعلى ، فتكون الراء المكررة ، حين تكون ذبذبة اللسان أكثر من مرة (وذلك في

حال إسكانها) وتكون راء لمسية حين تكون مرة واحدة ، (وذلك في حال الراء المتحركة) .

٤ - أن يكون الاعتراض محكماً ، ولكن يسمح للهواء بالمرور من جانبي اللسان ، وذلك صوت اللام .

٥ - أن يكون الإعتراض غير محكم ، وحينئذ يسمع للهواء عند مروره من مخرجه الضيق صوت احتكاك ، ومنه تنتج أصوات : (الثاء ، والحاء ، والظاء ، والذال ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والظاء ، والعين ، والغين ، والفاء ، والهاء) .

ولا بد من ملاحظة تتعلق بصوتين من هذه الأصوات ، أحدهما الهمزة ، والآخر الهاء ، والاعتراض في الأول كما عرفنا محكم ، ينتج عنه انفجار ، وفي الثاني غير محكم ينشأ عنه احتكاك ،

والملاحظة التي نريدها هنا هي أن مكان الاعتراض الذي ينشئهما ليس في الفم ، ولكن في الحنجرة ذاتها .

ففي الهمزة ينغلق الوتران الصوتيان ، بصورة محكمة ، ثم يفتحان بصورة خاطفة ، فيكون الانفجار المسمى بالهمزة ، وهو انفجار لا يترتب عليه أي تذبذب في الأوتار الصوتية ، ومن ثم كانت الهمزة صوتاً مهموساً انفجارياً .

وفي الهاء يكون الاعتراض بتضييق مجرى الهواء حتى يسمع (هفيف) الهاء - إن صحت الكلمة ، فهي صوت احتكاكي مهموس .

فهذه هي أشكال الاعتراض على الهواء الخارج من الرئتين ، وبها تنتج مجموعة الأصوات الصامتة في العربية الفصحى ، وإن كان لنا تحفظ فيما يتعلق بصوت الهمزة ، سوف نورد في موضعه إن شاء الله (١) .

أما إذا لم يحدث اعتراض في الفم فإن الصوت ينطأ ، إلى خارجه مكوناً ما يعرف بالحركات .

(١) حدث أيضاً تطور في الفصحى الحديثة أدى إلى اعتبار صوت الضاد انفجارياً ، كما حدث تطور في صوتي الطاء والقاف ، فصارا مهموسين ، بعد أن كانا مجهورين .

والحركات أصوات انطلاقية تحدث منذبذبة الأوتار الصوتية عند مرور الهواء بها ، وليس للقم من دور فى إنتاجها سوى اتخاذه شكلا معيناً ، باعتباره غرفة رنين تعطى الصوت المار بها طابعاً خاصاً .

وقد عرفت العربية الفصحى أربع حركات هى : -

١ - الفتحة المفخمة (بعد الأصوات المفخمة : الصاد ، والضاد ، والطاء والظاء ، والقاف ، والغين ، والحاء ، والراء ، ولام لفظ الجلالة ، إن سبقت بفتح أو ضم) .

٢ - الفتحة المرققة مع بقية الصوامت .

٣ - الكسرة الضيقة الأمامية ، وقد تتسع قليلا فتتطق كالفتحة الممالة فى المقطع المقفل مثل : طر ، وبع - أمرين من طار وباع ، وذلك ملحوظ فى النطق الحديث .

٤ - الضمة الضيقة الخلفية وقد تتسع قليلا فتتطق مثل (O) فى الإنجليزية ، فى المقطع المقفل مثل : قم ، و صم - أمرين من قام وصام ، وهو شائع أيضاً حديثاً .

بيد أن التسميات التى وضعت لهذه الحركات كانت ثلاثة ، بإدماج حركتى الفتحة (مفخمة و مرققة) فى تسمية واحدة ، من حيث كان اختلافهما لا أثر له من الناحية الصرفية .

ولهذه الحركات الثلاث الأصلية حالتان : -

١ - حالة القصر ، وقد وضع لها القدماء ألقاب :

الفتحة والكسرة والضمة .

٢ - حالة الطول ، وقد وضعوا لها ألقاب :

الألف ، والواو والياء .

وإذا كنا نوافق على ألقاب الحالة الأولى ، فإننا لا نوافق على ألقاب الحالة الثانية ، نظراً لاضطراب دلالة الياء والواو ، على ما سيتضح مما يأتى ، بحيث نرى استبدال الألقاب الثلاثة بعبارات : -

الافتحة الطويلة	بدلا من	الألف
الكسرة الطويلة	بدلا من	الياء
الضمة الطويلة	بدلا من	الواو

فالحرركات إذن تكون قصيرة ، وتكون طويلة .

ويبقى من أصوات الهجاء التي عرفت في العربية صوتان هما : -

الواو والياء ، أو حرفا العلة ، كما يقال ، وهما من الناحية الصوتية نتيجة تتابع الحركات المختلفة ، طويلة أو قصيرة . فإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة هكذا : -

$$\underbrace{a + i}_{\gamma} \text{ نتج صوت الياء .}$$

وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة هكذا : -

$$\underbrace{a + u}_w \text{ نتج صوت الواو .}$$

أى أن الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالياء أو الواو .

وإذا لم يحدث هذا الانزلاق ، نتيجة الفصل بين الحركتين بسكتة مثلا - لم تنتج الواو أو الياء .

وكذلك إذا تعاقبت حركتان متماثلتان ، فإن نتيجة تعاقبها لا تكون انزلاقا بل مجرد طول ، لا يزيد في أية حال عن فتحة طويلة ، أو كسرة طويلة ، أو ضمة طويلة .

ولكى تتأكد للدارس هذه الحقيقة عن الواو والياء ، وأن طبيعتها انتقالية محضة - يمكنه أن يحاول نطق واو بلا حركة قبلها ، أو بعدها ، ولن يتسنى له ذلك ، لأن الحركة جزؤها ، أو شطرها ، ولا وجود لشيء ضاع شطره الأباسي ، على حين أن نطقنا لأي صامت من الصوامت المستقلة بلا حركة أمر في غاية السهولة ، مثل : - ب - د - ك .

ومثل : ز - س - ظ - ... الخ . .

ولنا لنؤكد هذه الخاصة الانتقالية لصوتى الواو والياء، أى : أنها صوتان غير مستقلين ، على الرغم من أنها قد عوملا معاملة الصوامت فى كتب الصرف القديم .

كما نؤكد خاصة الإنزلاق التى تبرز وجود الواو والياء، فإذا لم يكن الإنزلاق وجب اعتبارهما غير موجودتين فى نسيج الكلمة .

وإذا كانت الواو أو الياء - هى الإنزلاق بين الحركتين ، فمن البدهى أنها ليست حركة كاملة ، بل هى صوت بينى - أطلق عليه المحدثون : نصف حركة .

وعلى هذا نستطيع أن نقرر أننا سنعامل هذين الصوتين باعتبارين . -

الأول : أنها نصف حركة من الناحية الصوتية .

والثانى : أنها نصف صامت من الناحية الموقعية ، حين يقع الإنزلاق موقع الصوت الصامت ، فيعطى حكمه ، وبخاصة من حيث وزن الكلمة ، أى : أنها حينئذ صامتان اعتباريان .

والواقع أن كونها من الصوامت ليس مجرد اعتبار لا يسنده التحليل الصوتى ، فقد أثبتت البحوث الصوتية أن الإنزلاق بين الحركتين يصاحبه نوع من الاحتكاك لا يكاد يقع تحت ملاحظة الأذن ، وهو ما لم ينف عنها صفة الانطلاق .

أضف إلى ذلك أننا نفرق بين حالتين تقع فيهما كل من الواو والياء .

الأولى : أن يكون الإنزلاق نهاية مقطع مقفل مثل : بيت bay/tun وقوم qaw/mun .

والثانية : أن يكون بداية المقطع مثل : واعد waa/'id وياسر yaa/sir

فالحالة الأولى : تؤكد الخاصة الحركية للصوتين ، وهى ما يسمى بالمقطع

الهابط

والحالة الثانية : تبرز الخاصة الصامتة لها ، وهى ما يسمى بالمقطع الصاعد ، وقد يأتى لذلك تفصيل فيما بعد .

وخلاصة القول أن ما يمكن أن يوصف بالاعتلال فى أصوات العربية . اثنان هما : الواو والياء ، الانتقاليتان . أما الألف فليست حرف علة ، بل هى فتحة طويلة ، كما أن الياء المدية كسرة طويلة ، والواو المدية ضمة طويلة ، وقد جاء التباسها بالواو والياء المعتلتين نتيجة التماثل فى الرمز الكتابي .

وعلى هذا ينبغى أن نعتبر أصوات المد حركات ، لا حروفاً صامتة أو معتلة ساكنة . كما يرى ذلك الصرفيون والعروضيون ، ولا فرق فى الواقع بين الضميرين فى جملى : (ضربنَ ، وضربنا) سوى فى كمية الحركة التالية للنون ، فالأولى مبنية على فتحة قصيرة ، والثانية مبنية على فتحة طويلة ، وإن اختلف المدلول بينهما ، وكلاهما من ضمائر الرفع المتحركة .

ولا ريب أن للاعتبار الجديد أثراً خطيراً فى الصرف والنحو العربى ، ذلك أن ضميراً مثل (واو الجماعة) فى جملة : (كتبوا) — لا يصح أن يقال : إنه ضمير مبنى على السكون ، أو إنه من ضمائر الرفع الساكنة ، بل هو ضمة طويلة أصيلة فى حركيتها ، وما علاقتها بالسكون سوى مجرد اعتبار نحوى متوارث ، لا سند له سوى عدم الرغبة لدى بعضهم فى التخلّى عنه .

وكذلك الحال فى ألف الإثنين ، وياء المخاطبة ، فهذه كلها حركات دوال على الفاعل ، فهى فى نظرنا ضمائر حركية ، سواء اعتبرت حروفاً مفردة كما هى فى الواقع ، أم أسماء ذات كيان اعتبارى محض . ويستطيع الدارس أن يتأمل الفرق الصوتى بين نهايتى جزئى الجملة التالية : —

(المسلمون يصلون) — وسيجد أن النهايتين شئ واحد مكون من ضمة طويلة ونون مفتوحة ، هذا من الناحية الصوتية ، ومن الناحية الدلالية ، تدل كلتا الواوين على معنى الجماعة ، سواء فى الاسم أم فى الفعل ، والنون فى كلا الموقعين واحدة ، وإن اختلفت معاملتها نحوياً ما بين موقع وآخر .

بقيت الناحية الاعتبارية ، وهى التى ترى أن الواو الأولى مجرد علامة

تدل على رفع الكلمة ، وأن النون بعدها عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وترى أن الواو الثانية ضمير ، يمثل ركنا في الجملة ، وهو مبنى على السكون ، والنون بعده هي علامة الرفع في الكلمة .

لقد صح تصور النحاة للواو الأولى والنون بعدها ، واتفق تصورهم مع الواقع الصوتي ، ولكنهم في الواو الثانية غلبهم الجانب الاعتباري ، ربما لغاية تنظيمية ، وليس ما يمنع من احترام هذا الاعتبار بشرط أن يكون الجانب الوصفي مائلا للأعين ، واضحا للأذهان .

فمن هذا النقاش نستخرج نتيجة هامة هي : أن ضمائر الرفع المتصلة نوعان :

- ١ - ضمائر الرفع المتحركة ، وهي : (التاء ، ونا ، ونون النسوة) .
- ٢ - ضمائر الرفع الحركية وهي : (ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة) .

وهي نتيجة ترتبت على التفرقة بين الأصوات المعتلة ، والطويلة ، ولست أعتقد أن القدماء بعد هذا الوضوح التحليلي يرفضون هذا الاستنتاج ، لأنهم كانوا شجعانا في تبني ما يرون بعقولهم أنه الحق والصواب .

مشكلة الكتابة العربية

تقتصر الكتابة العربية في إثباتها للرموز الصوتية على (الصوامت) ، وما عومل معاملتها ، وهو الواو والياء ، وكذا سائر الكتابات السامية .

أما الحركات فلا حظ لها في الكتابة العربية بخاصة ، والسامية بوجه عام ، فكلمة مثل : كتب - تتكون في الحقيقة من ستة أصوات (Kataba) ، ولكنها تكتب ثلاثة رموز فقط ، اعتماداً على أن الهمزة تكمل النقص ، ويبرزه في النطق بحسب السياق .

ولقد كان هذا الوضع مقبولا في عصور الجاهلية ، حين لم تكن الكتابة مهنة أو مهارة يدوية ، أو وسيلة تسجيل للمعارف ، فقد كان الاهتمام بها آنذاك نادراً ، والعارفون بها قليلا في الجزيرة العربية .

أما بعد انتشار الإسلام ، وتكاثر المهتمين بصناعة الكتابة فقد برزت عيوب اقتصار الكتابة على الصوامت ، حين كان يصعب على الأطفال نطق الكلمات صحيحة ، لعجزهم عن إدراك ما يملئ السياق ، وحين كانوا يعجزون عن قراءة القرآن على النهج الفصيح الذي يريده لهم معلموهم وشيوخهم .

ومن ثم حاول أبو الأسود الدؤلي وضع رموز للحركات ، ووضع لها ألقابها على أساس عضوى خالص ، قال لكتابه : -

إن وجدتني فتحت شفتي فضع نقطة فوق الحرف .

وإن وجدتني ضمنت في فضع نقطة بين يدي الحرف .

وإن وجدتني كسرت في فضع نقطة أسفل الحرف .

ولذلك تعتبر ألقاب الحركات من أكثر ألقاب الأصوات توفيقاً .

ولكن بقيت رموز هذه الحركات رموزاً إضافية محضة ، يحرص الكاتب على استعمالها عند اللزوم ، ويستغنى عنها عند الإمكان .

وهذا هو منشأ الجدل الذي ثار بين القدماء ، وأورده ابن جني في

كتابه (سر صناعة الإعراب) حول موقع الحركة ، أهو قبل الحرف ؟ ، أم بعده ؟ ، أم معه ؟

وعلى الرغم من أن ابن جني قد انتهى إلى أن الحركة بعد الحرف ، وهو الواقع ، فقد شاب تصور القدماء أمران هما سبب كل خلط في هذا الباب :

الأول : أنهم كانوا يرون أن الحرف يقتضى حركته ، لأنها لازمة له لزوماً مطلقاً ، ولاصقة به لصوقاً تاماً ، فلا حرف بلا حركة ، أى: أنها ليست مستقلة كعنصر من عناصر الكلام ، ولا يمكن النطق بها منفصلة عن الحرف الصامت ، وكذلك الصامت ، غير أنه أصل ، والحركة تابعة له ، فهي ذات قيمة ثانوية . وقد ساعد على ذلك ما جرت عليه الكتابة العربية من وضع الحركات فوق الحروف ، فقد استقرت الفتحة والضمة فوق الحرف ، وجاءت الكسرة تحته ، على حين أن أبا الأسود قد خالف بين مواضعها جميعاً .

والثاني : — ما ذهبوا إليه في معاملة الألف والواو والياء المدية ، من أنها غير الحركات القصيرة ، على الرغم من أن رجلاً كابن جني قد قرر (أن الحركات أبعاض حروف المد) ، ولكن هذه الملاحظة لم تؤت أثرها في مسلك القدماء حيال هذه الأصوات الطويلة وأجزائها ، فالقاف من (قال) والميم من (رمى) — كلا الحرفين متحمل لحركة تسبق الألف ، وهو خلط لا تقبله الدراسة الحديثة ، لأن القاف متحركة بالفتحة الطويلة بعدها ، وكذلك الميم .

وإذا كانت الفتحة الطويلة التي أخذت هنا صورة الألف تساوى فتحين قصيرتين ، فليس بمعقول أن تسبقها فتحة ثالثة ، لأننا ننطق في الواقع فتحين اثنتين لا غير .

والدراسات الحديثة تقرر استقلال كل من الصامت والحركة بحيث يمكن أداء أحدهما مستقلاً عن الآخر ، على نحو من التجريد الكامل . وعلى ذلك فلا بد من احترام وجود الحركة في أى نظام للكتابة ، يراد به تصوير الحقيقة العلمية كما هي .

وليس بوسع الرموز المستعملة الآن في الكتابة العربية أن تنفي بهذا الغرض نظراً لتماثل رمزي الفتحة والكسرة على صورة خط صغير (-) ، واتحاد موقع الفتحة والضممة فوق الصامت ، كما مر ، ومع ملاحظة عدم التوازن في الحجم بين الصامت وحركته . . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى تستغني الكتابة العربية عن رموز الحركات في أكثر الأحيان ، مع التزامها بالكتابة المتشابهة ؛ بحيث يعتبر أفراد الحروف دون ضبط - كتابة لرموز لا تكون كلمات مقروءة .

ومن العيوب البارزة في الكتابة العربية أن الرموز الإضافية التي وضعت للتعبير عن ظاهرة التنوين لاتصلح للدلالة عليه من الناحية الصوتية .

فن المعروف أن الحركة غير المنونة يرمز لها بعلاسة واحدة (فتحة أو كسرة أو ضمة) ، وأن الحركة المنونة يرمز لها بعلامتين (فتحتين أو كسرتين أو ضمتين) ، وهذا الوضع الأخير هو الخلط بعينه ، فإن تكرار الرمز لا يعنى سوى تكرار الصوت ، أى أنه حينئذ مضاعف ، فالفتحة القصيرة تصير فتحتين ، أى : فتحة طويلة ، وكذلك الكسرة والضممة ، فأما أن يعنى تكرار الرمز إشارة إلى وجود نون ساكنة بعد الحركة ، هي التنوين ، فذلك ما لا يستقيم أبداً .

وقد كان الأولى ، بدل أن يكتب الاسم المنون هكذا : « رجل » - رجلاً - رجلٍ (- رجلٍ) - أن يكتب على صورة (حركة ونون صغيرة) بجوارها هكذا : رجلٌ .. الخ .. ، وفي ذلك من دقة الرمز وصوابه ما كان يجنب الكتابة العربية قصورها في هذا الباب ، إلى جانب أنه يقرب ما بين صورة التنوين في المفرد من ناحية ، وصورته في المثنى ويجمع المذكر السالم من ناحية أخرى ، حيث يرسم التنوين فيهما نونا كبيرة ، قيل : إنها عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وما هي إلا التنوين بكل خصائصه وملاحه ، لا عوض عنه .

وللتنوين فيما نرى أهمية كبيرة في بناء الكلمة العربية ، نرجو أن تتاح لنا فرصة الكشف عنها في موضع آخر إن شاء الله .

من أجل هذا تعتمد محاولتنا على الرموز الصوتية الاستشرافية في كتابة الأمثلة ، وإجراء كل تحليل للصيغ ، تيسيرا للعمل ، وقصدا إلى الإفهام بقدر الإمكان . وتسجيلا لكل العناصر النطقية ، كما هي في الواقع .

وهذه هي الرموز المقابلة للرموز العربية : -

أولا : الصوامت			
d	ض	'	ء
t	ط	b	ب
ḍ	ظ	t	ت
'	ع	ṭ	ث
g̣	غ	J̣	ج
f	ف	h	ح
q	ق	ḥ	خ
k	ك	d	د
l	ل	ḍ	ذ
m	م	r	ر
n	ن	z	ز
h	هـ	s	س
w	و	ʃ	ش
y	ي	ʕ	ص

ثانيا : الحركات

aa	طويلة	a	فتحة قصيرة
ii	طويلة	i	كسرة قصيرة
uu	طويلة	u	ضمة قصيرة

(وقد يستخدم رمز الطول هكذا : a :

i :

u :

وبذلك يكون لكل قيمة صوتية رمز مستقل يمنع الالتباس .

المقطع العربى

إذا كانت الأصوات التى سبق الحديث عنها - هى العناصر البسيطة التى تتكون منها الكلمة العربية ، فإن بين الصوت المفرد ، والكلمة المركبة من عدة أصوات مرحلة وبسيطة هى مرحلة المقطع .

والمقطع كما يجب أن نتصوره هو : « مزيج من صامت وحركة ، يتفق مع طريقة اللغة فى تأليف بنيتها ، ويعتمد على الإيقاع التنفسى » . فكل ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين يمكن أن تنتج إيقاعاً يعبر عنه مقطع مؤلف فى أقل الأحوال من صامت وحركة (ص + ح) .

فكلمة مثل : كتب Ka/ta/ba مكونة من ثلاثة مقاطع من هذا الشكل البسيط .
ص + ح / ص + ح / ص + ح .

ولعلنا نتذكر بهذا التقسيم الطريقة التى تعلمنا بها القراءة فى المدرسة الأولى ، فقد كانت فى الواقع قراءة مقطعية على هذا النحو الفطرى .

من هذا المقطع القصير وحده يمكن أن نجد كلمات لغوية ذات معنى ، أو بالحرى ، ذات وظيفة ، ومن ذلك حروف الجر كالباء ، والكاف ، واللام ، والواو ، وهى كلها ذوات وظائف متعددة تؤدىها فى الجملة . فالباء قد تفيد التبعية ، أو الاستعانة أو الإلصاق ، أو الشمول ، والكاف للتشبيه ، واللام للملك أو الاختصاص ، والواو للعطف ، أو للقسم ، وهذه كلها وظائف ذات أهمية فى تكوين الجملة العربية ، أو فى تأليف الكلام العربى

ولا حظ أننا وصفنا هذا المقطع بأنه قصير : قصير

ونضيف أنه قد يوصف أيضاً بأنه : مفتوح

فهو قصير لأنه مكون من : ص + ح - فقط

وهو مفتوح لأنه قد انتهى بحركة : ح

لكن كلمات اللغة العربية لا تتكون من هذا المقطع وحده ، فهناك أشكال أخرى للمقطع العربى تستوفى عدة إمكانات نطقية ، ومن ذلك مثلاً كلمتا : من min : وبكى bal ، وكل منهما تتكون من مقطع واحد مؤلف من : ص - ح - ص .

هذا الشكل المقطعي يختلف عن سابقه بأنه مكون من ثلاثة أصوات ، وبأن الصوت الثالث صامت ، وعلى ذلك يمكن أن يوصف بأنه مقطع طويل مقفل .

وإذا استوردنا في تتبع الأشكال المقطعية الأخرى وجدنا أمامنا كلمات مثل : ما maa - ها haa ، وكلاهما مقطع مؤلف من ص - ح - ح ، أى من ثلاثة أصوات ، فهو إذن طويل كسابقه ، ولكنه مفتوح ، لانتهائه بحركة ، كالأولى .

وهذه هي الأشكال المقطعية الثلاثة التي تتكون منها كلمات اللغة في حالتى الوصل والوقف ، بحيث لا يمكن أن يطرأ من الضرورة ما يخل ببناء واحد منها .

وقد عرفت العربية شكلين آخرين من أشكال المقطع ، يتكون كل منهما من أربعة أصوات على النحو التالى : -

(ص + ح + ح + ص) فى مثل كان Kaan وراح - raah
(ص + ح + ص + ض) فى مثل كرب Krab وفضل - fadl
ويطلق على هذا النوع وصف المقطع المديد . وكلاهما مقفل ، من حيث انتهاؤه بصامت .

ولكن وجود أى من هذين المقطعين مرتبط بحالة الوقف ، فإذا اتصل الكلام انقسم الأول إلى مقطعين هكذا : -

كانَ هُنَا Kaa/na/hunaa

وانقسم الثانى إلى مقطعين أيضاً - هكذا :

كرب، شديد Kar/bun/šadiid

على أن هناك حالتين استثنائيتين بقی فیهما المقطع المديد ، دون انقسام فى حالة الوصل .

إحداهما : عندما يؤكد المضارع المسند إلى ضمير التثنية المحركى بالنون الثقيلة ، فإن الصيغة تصبح : ينصرَانْ yan/su/raan/ni ، وقد أساغته اللغة خوف الالتباس بحالة توكيد الفعل المسند للجفرد .

والثانية : في مثل : شَابَّة - šaab/bah ، فقد بقي المقطع الأول :
ص - ح - ح - ص - كما هو في حالة الوصل ، دون انقسام .
وفي تصغير شابة على شَوَّيَّة šu/wayb/bah ، وكذلك دابة -
بقي المقطع الثاني : ص + ح + ص + ص ، كما هو دون انقسام .
ويكثر وجود هذا الشكل الأخير في اللغة العربية في حالة ما سمي
بالإدغام الكبير ، في مثل : بَعْدَ ذَلِكَ ba'd/ḏalīk ، وهو قياس نجرت
عليه قراءة أبي عمرو بن العلاء ، أَخَذَ عَنْ نَظْقِ قَرِيْشٍ ، فيما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : نَعَمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ .
غير أن هذا الاستثناء لم يفش في اللسان العربي ، وبقي مقتصرًا على حالة
التوكيد السالفة ، وحالة (شابة) ، وتصغيرها .

إذن فقد تحصل لدينا للمقطع العربي ثلاثة أشكال أساسية هي : -

- ١ - المقطع القصير المفتوح ص + ح .
- ٢ - المقطع الطويل المقفل ص + ح + ص .
- ٣ - المقطع الطويل المفتوح ص + ح + ح + ص .

وشكلان مرتبطان بالوقف هما :

- ٤ - المقطع المديد المقفل بصامت : ص + ح + ح + ص .
- ٥ - المقطع المديد المقفل بصامتين : ص + ح + ص + ص .

إن أهم شيء في تصنيف الكلمة العربية هو إدراك نظامها المقطعي على
النحو السابق ، فالواقع أن هذا النظام هو الذي يفرق بين الاسم والفعل فيها .
وحسبك أن تعلم أن مادة الكلمة واحدة في كل من الاسم والفعل . ولكن
الذي يفرق بينهما هو اختلاف الحركات ، الذي يؤدي إلى اختلاف النظام
المقطعي .

وكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها
الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة ، فيلزم تعديلها خضوعاً لضرورة
النظام ، وسنرى ذلك في أكثر ما نتعرض له من أبواب .

خصائص النظام المقطعي ومحاذيره

يتضح مما سبق أن المقطع العربي لابد أن يبدأ بصامت ، وأن يثنى بحركة ، أى : أنه لابد أن يبدأ بمتحرك : (ص + ح) ، وهو الأساس . وقد يقتصر في حجمه على هذا المتحرك ، فهو المقطع القصير المفتوح . وقد يزيد حجمه بعنصر ثالث صامت : (ص + ح + ص) ، فهو المقطع الطويل المقفل .

أو بعنصر ثالث حركة : (ص + ح + ح) فهو المقطع الطويل المفتوح . وقد ازداد حجمه في الشكل الرابع بعنصرين هما (ح + ص) فصار (ص + ح + ح + ص) وفي الشكل الخامس زاد حجمه بعنصرين هما (ص + ص) ، فصار : (ص + ح + ص + ص) . وهكذا نجد أن المتحرك الأول في المقطع هو نواته الأساسية التي يتكون منها وحدها ، أو منها مع زيادة تعطيه شكلاً آخر .



وإذن فالمقطع العربي لا يبدأ بحركة ، مهما يكن موقعه من الكلمة (١) بعكس المقطع في الإنجليزية أو الفرنسية حيث يمكن أن يبدأ بحركة في مثل : in و on .

ولو جاز أن يبدأ بحركة في العربية لوجب أن ينقسم المقطع الرابع المديد إلى مقطعين هكذا : (ص + ح / ح + ص) ، في حالة الوقف ، وهو ما لا يمكن إلا في حالة الوصل على ما رأينا .

وكذلك لا يبدأ المقطع العربي بصامتين متواليتين : (ص + ص) ، ولا يتكون منهما ، بعكس المقطع الإنجليزية والفرنسية ، في مثل : bravo -- بل لقد تبدأ الكلمة بثلاثة صوامت ، في مثل : street ، بل لقد يجتمع

(١) قد يستثنى من ذلك علامات الاعراب والتأنيث ، وهي لواحق للكلمات تندمج في بنيتها المقطعية ، ولا تستقل بنفسها .

في الكلمة أربعة صوامت متجاورة ، في مثل : *monstre* ، وهذا كله غير مجاز في العربية .

ومن تطبيقات هذه الخاصة في المقطع العربي أن أخذ الأمر من المضارع في مثل يكتب *yaktub* - يكون بحذف حرف المضارعة ، وحينئذ يبقى الأمر في صورة *ktub* ، حيث يتوالى صامتان في بدء الكلمة ، وهو ما لا يجوز في العربية ، فإذا جرى بحركة ، قبل الكاف *uktub* ، وقع محذور آخر ، وهو بدء المقطع بحركة ، فزيدت همزة وصل : اكتب - *'uktub* وأصبح الفعل بها مقطعين طويلين مقفلين ، كما نرى . -

لكن هذه الهمزة المساعدة لا تثبت إلا ابتداء ، فهي تسقط في درج الكلام في مثل ، قال اكتب *qaala-ktub* ، وهذا هو شأن همزة الوصل دائماً .

على أن تتابع صامتين في وسط الكلمة أو آخرها هو مما قبله اللسان العربي ، ففي مثل : *yaktub* تجاوزت الكاف والتاء ، وترجع استساغة هذا التتابع إلى أن أول الصامتين هو نهاية المقطع الأول ، وثانيهما بداية المقطع الثاني ، فلم يقع بذلك محذور في تأليف مقاطع الكلمة .

وفي حالة المقطع الخامس : (ص + ح + ص + ص) تتابع صامتان في نهايته ، ولكن ذلك مقتصر على حالة الوقف ، كما علمنا .

ولم تعرف العربية مقطعا يتكون من صوت واحد ، صامت أو حركة وقد عرفت الفرنسية مقطعا مؤلفا من حركة طويلة مثل : *ou, - au, - à* وهو ما لم تعرفه العربية .

وكما تكره العربية تتابع الصوامت على نحو ما سلفت الإشارة إليه في الإنجليزية والفرنسية فإنها كذلك تكره تتابع الحركات ، وبخاصة الحركات الطويلة ، فإذا توالى ، كما في بعض حالات الإسناد إلى المعتل فإنها تختصر الحركة الأولى في أغلب الأحيان ، ومن ذلك إسناد الفعل : سعى *sa'aa* إلى ضمير الجماعة الحركي ، إذ يصبح عندنا حركتان طويلتان ، هكذا : *sa'aa + uu* وحينئذ تختصر الأولى ، ويتم الانزلاق بين فتحة قصيرة وضممة طويلة :

$$sa'aa + uu > sa'a + uu > sa'aw$$

بناء الكلمة العربية

تحدثنا فيما مضى عن الصوامت ، والحركات ، ودورهما في بناء المقطع في اللغة العربية . وقلنا : إن المقطع قد يؤلف بذاته كلمة مستقلة ، وقد يكون جزءا من كلمة .

والواقع أن نظرتنا إلى بناء الكلمة العربية تدلنا على أن فيها عنصرا ثابتا ، وآخر متغيرا .

فأما الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة ، وأما المتغير فهو مجموعة الجركات التي تحدد صيغتها ، وتمنحها معناها ، وبذلك تزداد في نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية.

وحسبنا أن نأخذ ثلاثة صوامت تكون مادة معينة ، ثم نرى ما تفعله الحركات بها ، فالصوامت الثلاثة : ك ت ب : (k t b) تعتبر مادة لمجموعة من الصيغ التي تؤخذ منها ، ولكن هذه الصيغ لا تتحقق إلا بوساطة الحركات :

فالفعل الماضي k a t a b مبنيا للمعلوم

والفعل k u t i b مبنى للمجهول

والمرد k i t a a b

والجمع k u t u b

والتوصف k a a t i b انخ ... الخ ..

وهكذا نجد أن الصوامت الثلاثة ثابتة ، وأن استعمال المتكلم للحركات هو الذي يعطى مجموعة الصيغ الممكنة ، وهو ما يطلق عليه عملية (التحول الداخلي) ، ومن الواضح أن الصوامت وحدها لا تكون مقاطع ، وإنما يكونها دخول الحركات عليها ، وارتباطها بها .

هذه الخاصة تتميز بها اللغة العربية على لغات كثيرة ، ولا سيما اللغات الأوربية ، تلك التى تعتمد على إلصاق زوائد الصيغ بأول الأصل الثابت أو بآخره ، دون أن يحدث أى تغيير فى داخله .

ومع ذلك إن العربية لم تجهل طريقة الإلصاق هذه ، فلهيها مجموعة من السوابق الخاصة باسم المفعول ، وأسماء الزمان والمكان والمصدر الميمى وغيرها .

والهيها مجموعة من الواحق الخاصة بالدلالة على المثنى والجمع المذكور والمؤنث ، ولديها مجموعة من الزوائد الوسطية التى تأتى فى بعض صيغ الفعل ، كثناء الافتعال ، وتسمى : الحشو .

وإذا تصورنا الأمر على هذا النحو وجب أن نعتبر هذه المادة من الصوامت هى أصل الاشتقاق ، وهى التى يشتق منها المصدر والفعل بأنواعه . وسائر المشتقات ، بخلاف ما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو أصل المشتقات ، حيث نجد أن هذا المصدر مكون من صوامت ثابتة ، وحركات متغيرة ، ثم إنه قد يزيد فى عدد حروفه عن الفعل المشتق منه ، نحو : سلم سلامة ، وخرج خروجاً .

وبخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل المشتقات ، فإن الفعل مركب من حدث وزمن ، والأولى أن يؤخذ المركب من البسيط .

والمادة كما بينا هى أبسط صورة توجد فيها (خامة) الكلمة ، وهى تحتوى بالقوة على جميع الصور الاشتقاقية . وكل صورة ذات نظام مقطعى خاص بها ، على ما سيأتى .

ولعل أفضل ما يصور علاقة الصوامت بالحركات فى بنية الكلمة أن نقول

إن الصوامت وهى مادة الكلمة الثابتة ، تحمل المعنى الأصلي ، الذى تدل عليه بمجموعها ، وإن الحركات تشخص المعنى ، حين تبرزه فى وضع معين ، فهى التى تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم ، فإذا أراد وصفا للفاعل استخدم من الحركات ما يودى معناه ، وإذا أراد اسم مفعول فإن له حركاته الخاصة ، وهكذا . . .

وهذا هو معنى الاشتقاق الذى حدده القدماء بأنه : أخذ كلمة من أخرى بنوع تغيير مع التناسب فى المعنى .

ونرى نحن أنه : استخدام العنصر المتغير — أساسا — وهو الحركات ، لتشخيص معنى المادة فى صيغة مرادة .

وقد سبق أن قلنا : إن طريقة العربية فى صوغ صيغها لا تقتصر على هذا التحول الداخلى ، بل هناك طريقة الإلصاق . فإلى جانب استخدام الحركات فى صوغ المشتقات ، نجد مجموعة من الزوائد اللارمة لبعض المشتقات ، كاسم المفعول ، واسم التفضيل ، واسمى الزمان والمكان .

وقد تعتمد العربية إلى نقص الكلمة كما فى الأمر من (وعد) : (وعدٌ) . وهذا التصرف فى الكلمة بالنقص هو أدنى وسائل اللغة أهمية ، بالقياس إلى وسيلتى التحول الداخلى والإلصاق .

والمشتقات هى :

المصدر ، والفعل الماضى ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ،
واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وفعل التعجب ، وأفعل التفضيل ،
واسم الزمان والمكان ، واسم المرة ، والهيئة ، والمصدر الميمى ،
واسم الآلة .

اشكال المادة ووزنها

مادة الكلمة ، التي هي حروفها الأصلية ؛ لاتسكون في العربية أقل من ثلاثة أحرف ، ولا أكثر من خمسة .

وقد قرر الصرفيون أن المادة التي يبنى منها الاسم قد تكون ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية .

ولكن المادة التي يبنى منها الفعل لا تكون إلا ثلاثية أو رباعية .

ولما كان أكثر أحوال المادة في الأسماء والأفعال ثلاثية فقد اصطلح على وضع ميزان لها تقابل أصواته أصواتها ، واختيرت كلمة (فعل) ، على أساس أن الفاء تقابل أول هذه الأصول الثلاثة ، ويسمى فاء الكلمة ، والعين تقابل ثانی هذه الأصول ، ويسمى عين الكلمة ، واللام تقابل ثالثها ، ويسمى لام الكلمة ، فكلمة : (ضرب) بزنة (فعل) ، على أساس أن الموزون ستة أصوات ، وكذلك الميزان .

فإذا كنا أمام أصل رباعي زدنا لاما في آخر الميزان ، تقابل رابع هذه الأصول ، فكلمة (دحرج) بزنة (فعلل) : الموزون سبعة أصوات ، وكذلك الميزان .

وإذا كنا أمام أصل خماسي زدنا لا ما ثلاثة لتقابل خامس الأصول ، فكلمة (سفرجل) بزنة (فعللل) وتكتب (فعلل) ، اختصاراً ، لأن الكتابة العربية تتجنب في هذه الحالة رسم ثلاثة لامات منطوقة ، ومع ملاحظة أن الموزون عشرة أصوات ، وكذلك الميزان .

على أن الكلمات ذوات الأصول الخمسة قليلة العدد في العربية ، فأكثر أصول اللغة ثلاثي ، يليه في الكثرة الرباعي .

ومما ينبغي ملاحظته أن أصول الكلمة لا تتغير من صيغة لأخرى ، لأنها حروف المادة الثابتة ، وإنما الذي يتغير هو الحركات في أكثر الأحيان ، فكل تغير يحدث في الموزون من هذا القبيل يحدث نظيره في الميزان :

فكلمة	ضَرْبَ	بزنة	فَعَلَ
وكلمة	جَمَلَ	بزنة	فَعَلَ
وكلمة	كَبِدَ	بزنة	فَعِلَ وهكذا

وما زيد في الكلمة يزداد نظيره في الميزان ، فكلمة : ضارب — بزنة :
 فاعِل ، وكلمة : أحمال — بزنة : أفعال ، وكلمة أكبد — بزنة أفعال .
 وما نقص من الموزون ينقص نظيره في الميزان ، فكلمة : قاض —
 وزنها : فاع ، وأصلها : قاضٍ — على : فاعل .

وكلمة : عدة بزنة : علة ، وأصلها من : وعد .
 وكذلك لو طرأ على متحرك العين حذف حركتها فإننا نزنه مع حذف
 الحركة ، فكلمة : رَجُل — بزنة فَعَلَ ، وأصلها : رجل ، أسكن وسطها
 على لغة تميم ، فوزنت كما نطقت .

وكذلك الفعل : (مَدَّ — شَدَّ) ، بزنة : فَعَلَ ، لأننا ننطقه : شَدَدَ ،
 بإمكان العين ، كما أننا لو أسكنا فعلاً مثل : (عِلِمَ) ، فقلنا : عِلِمَ — كان
 وزنه : فَعَلَ ، لأن مهمة الوزن تقدير عناصر الكلمة ، على ما هي عليه
 في الواقع النطقي ، وتصوير كل تغيير في أصواتها ، أو في مواقعها .

وإذا كانت الزيادة بتكرير أصل من أصول الكلمة كررنا ما يقابله في
 الميزان ، فكلمة : (قَدَّمَ) وزنها : فَعَلَ . وكذلك توزن (جَلَبَبَ) على :
 فَعَلَ ، لتكرير اللام ، كما سبق .

وإذا حدث قلب في الموزون حدث مثله في الميزان ، ويسوق الصرفيون
 أمثلة على هذا القلب بكلمات : (ناء ، وحادى ، وجاء) ؛ أصل الأولى :
 نأى ، وأصل الثانية : واحد ، وأصل الثالثة : وجه .

وإذا تذكرنا هنا ما قلناه بشأن الواو والياء ، من أنهما يتجسدان في عملية
 الانزلاق بين الحركات المتخالفة ، وحينئذ يعاملان معاملة الصوامت ،
 فكونان فاء ، أو عينا ، أولاما للكلمة ، وإذا لم تتوال حركات متخالفة لم
 يحدث الانزلاق ، ومن ثم لا تنتج الواو أو الياء =

= إذا تذكرنا هذا ، ثم تأملنا في ضوئه هذه الكلمات المقلوبة ، لو وجدناها على النحو التالي :

الأصل	وزنه	المقلوب	وزنه
ناى — na'aa	فعا — fa'aa	ناء — naa'a	فاع — Faa'a
واحد — waahid	فاعل — faa'il	حادى — haadii	على — 'aalii
وجه — waJh	فعل — fa'l	جاه — Jaah	عال — 'aal

والكلمة الأولى: (ناء) هي عند تحليل أصلها أيضاً: ناءى — na'aya يوزن: كفعلّ ، ولكن الانزلاق سقط ، (وهو الياء) ، نظراً للصعوبة المقطعية ، ففقدت الكلمة بذلك لامها ، وصارت بوزن « فعا » ، كما رأينا . وعلى ذلك قياس بقية الأمثلة وأشباهاها ، والمهم أن ننظر في الكلمة المقلوبة لما حدث فعلا ، ولا نعتمد على ملاحظة انقلاب الميزان . كما يقول الصرفيون .

بقى أن نعرف أن رأينا أن نزن الكلمة على ما هي عليه فعلا ، لا على ما كانت عليه أصلا — هذا الرأي ليس بدعة غير مسبوقة ، فقد سبق برأى في هذا الاتجاه الإمام عبد القاهر الجرجاني ، حيث أجاز الوزن على البدل فيقال في (قال) : قال ، وفي (رمى) : فعا . ولكن ينبغي أن يلاحظ القارئ الفرق بين رأيه ورأينا : فهو يرى أن الألف في (قال) بدل من الواو في الأصل : (قول) ، ولذلك رأى جواز الوزن على الأصل . وعلى البدل ، مع أن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد ، على ما رأى القدماء .

ونحن لانرى صحة هذا الأساس الذى بنى عليه الجواز ، فلا إبدال في الكلمة ، ولكنه في الواقع سقوط عينها أصلا ، فيجب أن توزن على ما تبقى من عناصرها . وهو ما سيتضح في دراستنا للإعلال والإبدال .

الوزن الصوتي - الوزن الإيقاعي

ولعل من تنمة القول في هذا الباب أن نشير إلى ما لاحظناه من أن الصرفيين ينظرون إلى وزن الكلمة باعتبارين :

الأول : اعتبار أصواتها . والثاني : اعتبار إيقاعها .

فأما اعتبار أصوات الكلمة فإن مهمة الوزن أن يقابل بين أصوات الموزون وأصوات الميزان ، فأول أصول الكلمة يقابل بالفاء ، وثانيها يقابل بالعين ، وثالثها باللام .

كما أنه يقابل الحركة بحركة مثلها دون أدنى مخالفة :

كَتَبَ	kataba	بوزن	fa'ala
يُكْتَبُ	kutiba	بوزن	fu'ila
قال	qaala	بوزن	faala وهكذا .

وهذا يدل على أن أصوات الميزان الصرفي منقسمة إلى مجموعتين :- مجموعة الصواست (ف ع ل) ، وهي مادة الوزن ، ومجموعة الحركات ، ويوثق بها من الموزون ، كيفما كانت .

ووزن الكلمة باعتبار أصواتها يقتضي منتهى الدقة في محاذاة الأصول بالأصول ، والزوائد بالزوائد ، كما رأينا في وزن المقلوبات ، وكما هو مذهبنا في معاملة أقسام الكلمة المعتلة .

وأما اعتبار الإيقاع فهو مرتبط ، بنوع المقطع ، وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة ، ولذلك لا ينظر فيه إلى المحاذاة اللازمة في الوزن الصوتي ، بل إلى محاذاة أخرى ، هي مقابلة المقطع القصير بقصير مثله ، والطويل المقفل بمثيله ، والمفتوح بنظيره في الميزان ، دون نظر إلى عناصر المقطع الواحد ، من الأصول أو من الزوائد .

ومن الطبيعي أن تشترك عدة أوزان صوتية في إيقاع واحد ، يضمها في مجموعة واحدة .

ومن الأمثلة على ذلك صيغ التصغير، فهي للثلاثي المزيد بحرف، أو للرباعي- على وزن (فَعْيَعِل)، فاذا أردنا وزن المصغر من كلمة: (أحمد): أفعل-قلنا: أحمِد، بوزن: فُعْيَعِل، وهو وزن إيقاعي لا ينظر إلى نسق الأصوات. بل إلى نظام المقاطع، وكذلك: (مَسْجِد): مَفْعِل، تصغر على مُسَيِّجِد: فُعْيَعِل، لا: مَفْيَعِل.

ولن يمنع هذا الاعتبار أن يتطابق الوزن الصوتي مع الوزن الإيقاعي في بعض الكلمات، مثل جمع (مسجد): مفعِل-على (مساجد)، ووزنها على الاعتبارين: مفاعل.

هذا الوزن الإيقاعي هو الذى يشير إليه الصرفيون أحيانا بعبارة مثل: (الجمع على مثال مفاعل)، وينضوى تحت إيقاع مثال (مفاعل) أوزان صوتية عديدة، مثل: فعائل، وفواعل، وفعاول وفياعل، وفعالى وفعائل، وأفاعِل، مضافا إليها الصيغة المثالية (مفاعل)، التى هى عنوان الباب.

امكانات المقطع ، وبنية الكلمة

وضح لنا إذن أن إمكانيات المقطع العربي ثلاثة ، وأن هذه الأشكال الثلاثة هي التي قام عليها بناء اللغة كلها ، غير أنه من الضروري أن نفرق بين بناء استعمل ، وبناء لم يستعمل ، أي : أنه إذا كانت اللغة عرفت كلمات وحيدة المقطع ، فليس كل الأصوات بصالح في العربية ليستخدم في بناء هذا النوع من الكلمات . ومثال ذلك : أنه إذا كانت اللغة قد استعملت أصوات (الباء ، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والواو) في صوغ أدوات مستعملة من مقطع قصير ... فإن هذه الكلمات قليلة العدد ، محدودة بهذه الأحرف . وهي لا تمثل سوى حروف يظهر معناها حين تاتصق بغيرها من الكلمات : فتدخل هذه الكلمات وحيدة المقطع على الأسماء والأفعال ، وحينئذ يظهر معناها .

ومن النادر أن نجد كلمات من ذوات المقطع القصير تعطي معنى في ذاتها . اللهم إلا حينما نصوغ فعل أمر من اللفيف ، كما في الفعل (وف) مثلا ، فنقول : ف - fi - ، وهي حالة استثنائية استدركتها اللغة بإقفال المقطع بهاء السكت ، فيقال : رفه fih ، ليصبح المقطع طويلا مقفلا في حال الوقف .

أما الشكلاان الآخران للمقطع ، وهما شكلا المقطع الطويل ، مفتوحا ومقفلا - فقد صاغت اللغة من كليهما كلمات أكثر عددا ، وأكثر تحملا للمعنى ، ومنهما كانت أدوات كثيرة ، وضماير شخصية ، إشارية وموصولة ، واستفهامية ، وتعجبية .

ومثل هذه الكلمات ثابتة الصورة ، لا تتغير صوامتها ، ولا حركاتها ، لأنها وحيدة المقطع ، فأى تغيير في عناصرها الصوتية يلغى معناها الأصلي ، ولا يؤدي معنى جديدا تعرفه اللغة ، ولذلك يقال : إنها جامدة لا تقبل تصرفا ، وغاية ما يجب على المتعلم حيالها أن يحفظها ، ويتقن استعمالها المختلفة ، ويتفهم شروط أدائها لمعانيها .

أما أكثر كلمات اللغة، فيتكون من مقطعين على الأقل ، في حال الوصل ، فإن كان استعماله استعمال الأداة أو الضمير فهو جامد لا يتصرف . وإن كان استعماله ليؤدى معنى مستقلاً ، يشفاد منه ، دون حاجة إلى غيره فهو قابل للتصرف . ومن هذا النوع تأتى الأسماء والأفعال .

فالاسم يدل على ذات المسمى . والفعل يدل على حدث مرتبط بزمن . وكلاهما لا تقل أصوله عن ثلاثة أصوات ، أحدها على الأقل صحيح . أى : أن الاسم أو الفعل قد تتكون مادته من ثلاثة أحرف صحاح مثل : (زرع - Zr' ، أو من صحيحين وحرف علة ، مثل : (ق ض ي - qdy ، أو من صحيح ومعتلين مثل : (و ف ي wfy) . وليس عسيراً تكوين أسماء وأفعال من هذه المواد ، وإجراء تقسيمها المقطعى .

على أن الكلمة قد تكون ثلاثية الأصل ، ثنائية المنطوق ، فى مثل : قال - والأصل : قول ، وفى مثل : يد ، والأصل : يدى ، ودم ، والأصل : دمو .

ومن ثم قرر الصرفيون بحق أن أصول الكلمة العربية ثلاثة (واقعاً أو افتراضاً) .

أما الكلمات غير المتصرفة فمنها أدوات تدخل فى باب الأسماء ، وأدوات تسمى الحروف ، وهذه الأدوات ليست من موضوعات (علم الصرف) ، بل يدرسها (علم النحو) لمعرفة آثارها فى شكل الكلمة، والجملة .

وتبلغ كمية الاسم المجرد ، من الصوامت ، فى أقل الحالات ثلاثة ، تضاف إليها حركاتها ، وتبلغ فى أقصى حالاتها خمسة غير الحركات . وتبلغ كمية الفعل فى أقل حالاته ثلاثة أحرف تضاف إليها حركاتها . وتبلغ فى أقصى الحالات أربعة غير الحركات .

(التكوين المقطعي لأبنية الاسم المجرد)

١ : الثلاثي .-

قرر الصرفيون أن للاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية ، يمكن ضبطها على الوجه التالي :

- مفتوح الفاء يأتي : معه مفتوحُ العين مثل ، قَمَرٌ وَجَمَلٌ .
- ومضمومُ العين مثل : رَجُلٌ وَعَضُدٌ .
- ومكسورُ العين مثل : كَتِيفٌ وَفَخِذٌ .
- وساكنُ العين مثل : قَلْبٌ وَشَمْسٌ .
- ومكسورُ الفاء يأتي معه مفتوحُ العين مثل : ضِلَعٌ وَعَنَبٌ .
- ومكسورُ العين مثل : إِبِلٌ وَبِلِزٌ .
- وساكنُ العين مثل : حِمْلٌ وَجِذْعٌ .
- ومضمومُ الفاء يأتي معه مفتوحُ العين مثل : رُطَبٌ وَصُرَدٌ .
- ومضمومُ العين مثل : عُنُقٌ ، وَدُبُرٌ .
- وساكنُ العين مثل : قُفْلٌ وَحُلُوٌ .

ويلاحظ أن مفتوح الفاء جاء معه لإمكانات الأربعة ، أما مكسور الفاء فلم يأت معه ضم العين (فِعْلٌ) ، وكذلك مضموم الفاء لم يأت معه مكسور العين (فُعِلٌ) . وربما شذت عن هذه القاعدة أمثلة ذكرها الصرفيون ، ولكن هذا هو الشائع في أوزان الاسم الثلاثي المجرد .

والواقع أن اللغة تستثقل دائماً أن تتوالى في النطق ضمة وكسرة ، أو كسرة وضمة ، والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية . لأن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدماً ، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعاً ، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تماماً ، مع التزام السرعة العادية في الأداء . ولذلك تجنب العربي أن يعاني هذه الصعوبة في الأبنية الثابتة ، أما بناء الفعل للمفعول فهو حالة عارضة

تعبّر عن وظيفة لغوية يقصد إليها المتكلم ، فهو يعتمد إلى التابع الصعب
في هذه الحالة وحدها .

(ب) الرباعي :

والرباعي المجرد ستة أبنية . هي : -

فَعَلَّلَ	مثل : جَعَفَرَ وَثَعَلَبَ .
فَعَلَّلَ	مثل : قِرْمِزَ وَزَبِرجَ .
فُعَلِّلَ	مثل : بُرْثَنَ وَقَنْفُدَ .
فُعَلِّلَ	مثل : طُحَلَبَ وَجُخَدَبَ .
فِعَلَّلَ	مثل : دِرْهَمَ وَزَيْثَقَ .
فِعَلَّلَ	مثل : قِمَطرَ وَهَزَبَرَ .

(ج) الخماسي :

والخماسي المجرد أربعة أبنية هي : -

فَعَلَّلَ	مثل : فَرَزْدَقَ وَسَفَرَجَلَ .
فُعَلِّلَ	مثل : قُدَّ عَمِلَ وَخَبَعَثِنَ .
فِعَلَّلَ	مثل : قِرْشَبَ وَجِرْدَحَلَ .
فَعَلَّلَ	مثل : جَجْمِرَشَ وَقَهَبَكِسَ .

(ملاحظات على هذه الأبنية)

١ — يلاحظ أن أوزان هذه الأبنية عشرون ، وهي أوزان صوتية ، تقوم على مقابلة الصامت بالصامت ، والحركة بمثلها .

كذلك يلاحظ أن الثلاثي قد ظفر بنصف هذه الأوزان ، وللرباعي ستة ، وللخماسي أربعة ، ولعل السبب في ذلك أن أصل الكلمة العربية أن تكون ثلاثية ، ولذلك كثرت أوزان الثلاثي وتنوعت . وجاء الرباعي أقل من الثلاثي ، على حين جاء الخماسي فقير الأوزان ، شحيح الأمثلة ، كما يلاحظ بصفة عامة أن كلمات الرباعي والخماسي قليلة الشيوخ ، غريبة على الألسنة .

٢ — ويتفق هذا الاتجاه مع ما أثبتته الإحصاءات اللغوية لجذور مفردات اللغة العربية طبقاً لمادة معجم (تاج العروس) . فقد أسفرت عن أن في العربية :

من الثلاثي	٧٥٩٧	جذرا
ومن الرباعي	٤٠٨١	جذرا
ومن الخماسي	٣٠٠	جذر (١)

٣ — على أن النظرة إلى البنية المقطعية لهذه الأوزان تكشف عن أن اللغة لم تستعمل في بناء الاسم المجرد سوى شكلين مقطعيين (في حالة الوصل) هما : المقطع القصير ، والمقطع الطويل المقفل ، دون المقطع الطويل المفتوح ، وأما في (حالة الوقف) فيضاف إليهما المقطع المديد المقفل بصامتين .

٤ — وإذا تأملنا الوزن الإيقاعي لهذه البنيات المختلفة فسنجد أن الأمر بالعكس ، إذ تقتصر أوزان الثلاثي على وزنين إيقاعيين ، يحتويان الأوزان

(١) انظر كتابنا (دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر) طبع جامعة الكويت .

الصوتية العشرة : فكل ثلاثي (في حالة الوصل) لا يخرج عن أن يكون
مكونا من :

- «أ» مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مقفل : (رجل)
«ب» مقطع طويل مقفل + مقطع طويل مقفل : (بحر)
وهذان الإيقاعان (في حالة الوقف) يتحولان إلى :

- (أ) مقطع قصير + طويل مقفل : (رجل)
(ب) مديد مقفل بصامتتين : (بحر)

٥ - وكذلك تنحصر أوزان الرباعي الصوتية الستة في وزنين إيقاعيين
(في الوصل) هما :

- (أ) طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : (جعفر)
(ب) قصير + طويل مقفل + طويل مقفل : (قطر) .
وهما يتحولان (في الوقف) إلى :

- (أ) طويل مقفل + طويل مقفل : (جعفر) .
(ب) قصير + مديد مقفل بصامتتين : (قطر) .

٦ - أما الخماسي فله ثلاثة أوزان إيقاعية (في حالة الوصل) هي :

- (أ) قصير + طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : (سفرجل) .
(ب) طويل مقفل + طويل مقفل + طويل مقفل : (جردحل)
(ج) طويل مقفل + قصير + قصير + طويل مقفل : (جحمرش)

وتتحول هذه الأوزان (في الوقف) إلى :

- (أ) قصير + طويل مقفل + طويل مقفل : (سفرجل)
(ب) طويل مقفل + مديد مقفل بصامتتين : (جردخل)
(ج) طويل مقفل + قصير + طويل مقفل : (جحمرش) .

٧ — وبذلك يتضح أن الأوزان الإيقاعية تختصر كثرة الأوزان الصوتية بصورة واضحة . كما يظهر أن حالة الوقف تغير أحيانا البنية المقطعية ، وبخاصة في نهاية الكلمة ، وهي تختصر عدد المقاطع في جميع الحالات ، نتيجة عدم وجود التنوين ، الذي يعتبر ذا تأثير خاص في التكوين المقطعي للكلمة العربية .

٨ — وأهم هذه الملاحظات ينصبّ على دور المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) ، الذي اختفى تماما من بنية الأسماء المجردة في جميع أشكالها ، وصلا ووقفا . وهو أمر يدعونا إلى أن نتساءل عن دوره الذي يؤديه داخل البنية ؟

وقد انحصر هذا الدور في أنه يأتي زائدا في الكلمات المزيدة ، أو في الصيغ الاشتقاقية ، إلى جانب أنه يأتي في الكلمة نتيجة إعلال وقع في بعض أصواتها ، وبذلك يتحدد مجال ظهور هذا المقطع .

٩ — هذه البنية المجردة إنما تأتي في الكلمات العربية أو المعربة ، التي التزم في تعريبها أن تكون على وزن عربي ، كما في (درهم) ، و (سنجيت) بوزن (رِعْدِيد) ، وهو الشديد المؤكد .

وقد دخلت اللغة كلمات لم يلتزم في أكثرها وزن عربي ، بلغت عدتها في إحصاءات (تاج العروس) تسعا وخمسين كلمة ، ومنها : جوزاهنج . ونوبندجان ، وأسفيدبان ، وفطراساليون . . الخ . . ولا شك أن قواعد الأصالة والزيادة لا تنطبق على مثل هذه الكلمات الفارسية إلا توها ، لحملها على بعض الأوزان ، ومهما يكن من أمر فإن عددها محدود ، وهي غير شائعة في لغتنا المعاصرة .

الأفعال

الفعل باعتبار الزمن

ينقسم الفعل باعتبار ارتباطه بالزمن إلى ثلاثة أنواع :

ماضٍ ومضارع وأمر

وبرغم أن هذه الألقاب الثلاثة للفعل قد استقرت في ثقافتنا اللغوية — لا نرى بأساً في أن نورد هنا اعتراضاً منهجياً وجهه إلى الأساس الذي وضعت عليه هذه الألقاب .

فلقب (الماضي) يعني ما دل على حدث وقع في زمن مضي .

ولقب (المضارع)، يعني ما مضارع في حركاته وسكناته الاسم .

أي : أن الاعتبار الذي وضع به لقب (الماضي) اعتبار زمني ، وهو في المضارع اعتبار شكلي . وهذا خطأ منهجي .

ولقب (الأمر) يعني الطلب ، وهو لا يكون إلا في المستقبل ، أي : أن الدلالة الزمنية في لقب الأمر التزامية ، وليست مطابقة ، كما في لقب (الماضي) ، ولكنه مقبول على أي حال .

من أجل هذا اقترح بعض الباحثين أن تطلق ألقاب جديدة تلزم بالاعتبار الزمني وحده ، وذلك يقتضي العدول عن نسبة الماضي والمضارع لما شابهها من خلط ، ويسميان :

الفعل التام : (للماضي) — أي الذي دل على حدث تم وانقضى .

الفعل غير التام : (للمضارع) — أي الذي يدل على حدث لم يتم .

ومع ذلك ، إننا نؤثر عدم الاختلاف في المصطلح ، وأن تظل ألقاب الفعل في هذا العمل كما هي : (الماضي والمضارع والأمر) ، حتى لا يزداد غموض الدراسة باختلاف المصطلحات

ومع أن دلالة (الماضي) على وقوع الحدث وتماه قبل زمن التكلم هي الأصل . فقد نجد ماضياً تتحول دلالاته على الزمن إلى المستقبل ، كما الماضي

الواقع شرطاً في مثل : (إن جاءني ضيف فرحت به) ، وهذه الدلالة الزمنية المتحولة ليست نصاً في الماضي ، بل هي نتيجة وقوعه في أسلوب الشرط ، فالزمن هنا ليس زمن الفعل ، بل زمن الأسلوب الشرطي .

وكذلك المضارع . فهو متصل دائماً بالدلالة على عدم تمام الحدث سواء اتصل فيه الحال بالمستقبل . أم كان خالصاً في المستقبل . وهذا هو الأصل . ولكن وقوعه بعد أداة الجزم (لم) يقلب زمانه إلى الماضي في مثل : لم أَلعب .

وينبغي أن نذكر هنا أن انقسام الزمن إلى ماضٍ وحال ومستقبل — قد جاء على أساس منطقي . وإن نقض الواقع هذا الأساس .

فالواقع أن ما سمي بالحال ، أو الحاضر — ليس إلا لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضي والمستقبل ، بحيث لا نجد لها إلا لحظة افتراضها ، ثم تتحول في اللحظة التالية إلى جزء من الماضي ، فوجود (الحال) هو وجود خاطف .

ولكن العقل الإنساني كما رأينا يتعامل مع أدق الاعتبارات ، حتى لو قيس بجزء من مليون من الثانية . وبهذا المقياس يكون لدينا زمن ثابت هو الحال ، إلى جانب الزمنين الآخرين .

وقد رأينا أن اللغة تضع الماضي في المستقبل ، والمستقبل في الماضي ، ولو أننا سرنا مع تكوينات الجملة العربية لاستخرجنا أزمنة أكثر تعقيداً من هذا ، ولكن حسبنا هذه الإشارة الموجزة ، التي تثير في ذهن القارئ مشكلة الزمن اللغوي . ونحيله إلى ما كتبه الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي عن (الفعل والزمن) في كتابه : (الفعل : زمانه وأبنيته) ص ٢٣ وما بعدها .

الفعل باعتبار التعدى وال لزوم

والفعل إما : متعد ، وهو الذى ينصب المفعول به ، واحدا ، مثل :
أخذ التلميذُ درجةً عاليةً ، أو متعددا ، مثل : أعطيت التلميذَ قلماً ،
وظننت التلميذَ مهملًا ، وأعلمت المدرسَ التلميذَ غائبًا .

وإما لازم ، وهو الذى يكتفى بفاعله ، مثل : خرج ، ودخل ،
وجاء ، وعلم .

ومبحث التعدى وال لزوم متصل بوظيفة الفعل فى التركيب ، فهو مبحث
نحوى من هذا الجانب ، ولكنه صرفى إذا ما درسنا وسائل تحويل اللزوم
إلى متعد ، كزيادة الهمزة فى مثل : كرم وأكرم ، وكالتضعيف فى مثل :
قديم وقديم . وكالتحويل إلى صيغة المفاعلة ، مثل : جلس ، وجالس ،
أو صيغة استفعل مثل : خرج واستخرج . . الخ . . الخ ..

وجدير بالذكر أن من الأفعال ما لا يوصف بتعد ولا لزوم ، وهو
كان وأنحواتها .

وقد يُضمَّن اللزوم معنى فعل متعد ، فيتعدى مثله ، وذلك كما فى قوله
تعالى : « ولا تعزموا عقدة النكاح » ، فالفعل (عزم) لازم ، ولكنه
ضمَّن هنا معنى النية ، أى : لا تنووا ، فصار متعديا .

وأخيراً ، ينبغى أن نعلم أن التعدى فى الفعل يسرى على جميع مشتقاته ،
كالمصدر واسم الفاعل ، فاذا قلنا : بهر الضوء النظر - كان اسم الفاعل
(باهر) متعدياً أيضاً ، ومن الخطأ حينئذ أن نلجأ إلى الصيغة المزيدة
فنقول (مُبهر) . وهكذا

الفعل باعتبار الإسناد

في اللغة العربية ثلاث عشرة حالة إسنادية ، بعدد الضمائر التي يسند إليها الفعل ، ويمكن إيجازها في الجدول التالي :

إسناد الفعل (كتب)

الضمير	الماضي	المضارع	الأمر
أنا	كتبْتُ	أكتبُ	
نحن	كتبْنَا	نكتبُ	
أنتَ	كتبْتَ	تكتبُ	اكتبْ
أنتِ	كتبْتِ	تكتبينَ	اكتبي
أنتم (مذكرو مؤنث)	كتبْتُمْ	تكتبانَ	اكتبَا
أنتم	كتبْتُمْ	تكتبونَ	اكتبوا
أنن	كتبْتُنَّ	تكتبْنَ	اكتبنَ
هو	كتبَ	يكتبُ	
هي	كتبَتْ	تكتبُ	
هما (مذكر)	كتبَا	يكتبانَ	
هما (مؤنث)	كتبْتَا	تكتبانِ	
هم	كتبُوا	يكتبونَ	
هن	كتبْنَ	يكتبْنَ	

هذا عن إسناد الفعل الصحيح الآخر ، أما إسناد الأفعال المعتلة فسيأتي علاجه في موضعه إن شاء الله .

الفعل باعتبار علاقة الصوامت بالحركات

صيغ الماضي الثلاثي المجرد :

سبق أن ذكرنا أن الفعل يكون ثلاثيا ورباعيا ، في حال التجرد ، وأنه يبلغ بالزيادة أن يكون خماسيا وسداسيا . ولهذا الكمية في الفعل إمكانية توليد صيغ كثيرة ، فإن اختلاف الحركات يؤدي إلى اختلاف الصيغة ، سواء أخذنا الماضي على حدة ، أم ربطنا بينه وبين مضارعه .

ولبيان ذلك نقول : إن للفعل الماضي الثلاثي من حيث هو ، ثلاث

صيغ هي : -

فَعَلَ مثل نصر وضرب

فَعِلَ مثل سمع وعلم

فَعُلَ مثل كرم وحسن

ولكن للماضي باعتبار علاقته بالمضارع أربعين (١) بابا ، هي ماأسفرت عنه طريقتنا التحول الداخلي ، والإلصاق ، في حالتى التجرد والزيادة ، وإليك بيانها :

صيغ الماضي مع المضارع : (نتيجة التحول الداخلي) :

وللثلاثي المجرد ستة أبواب : -

الأول : -

فَعَلَ يَفْعُلُ مثل : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَمَرَّ يَمُرُّ .

الثاني : -

فَعَلَ يَفْعِلُ ، مثل : جلس يجلس ، وفر يفر ، ووعد يعد ، ويَسِيرُ يَتَسِيرُ .

الثالث : -

فَعَلَ يَفْعُلُ ، نحو نهض ينهض ، وفتح يفتح ، ووضع يضع .

(١) هي في إحصاء الصرفين ستة وثلاثون ، وزدنا عليها أربعة أبواب في الإلحاق من ملاحظاتنا :

(م ه - المنهج الصوتي)

وأكثر ما يأتى هذا الباب الثالث أن يكون ثانيه أو ثالثه حرفا حلقيا ، لأن حروف الحلق تؤثر الفتح ، للتقارب المخرجى ، واقتصاداً للجهد النطقى ، وحروف الحلق هى : -

الهمزة والهاء ، والعين والحاء ، والغين ، والحاء .

وإن كان قد جاء مع توفر هذا الشرط من أبواب أخرى ، مثل : وعد يعيد ، ونفخ ينفخ ، وسمع يسمع ، وطلع يطلع ، ولكن العبرة بالكثرة التى أخذ منها الشرط .

الرابع : -

فعل يفعل ، مثل : علم يعلم ، وفرح يفرح ، ووجل يوجل ، وعَضَّ يَعْضُّ .

وقد لوحظ أن الأفعال الدالة على الأحزان والأفراح ، والألوان والعيوب ، والعلل تأتى غالبا من هذا الباب .

الخامس : -

فعل يفعل ، وهو للأوصاف الخلقية ، والى لها مكث ، مثل حسن يحسن ، وكرم يكرم . وشرف يشرف .

السادس : -

فعل يفعل ، وهو قليل ، نحو ، حسب يحسب ، وورث يرث . وقد جاءت الأفعال من هذه الأبواب متعددة ولازمة ، عدا الباب الخامس ، فلا يكون إلا لازما .

تنبيه : الأصل فى هذا الباب مغايرة حركة العين بين الماضى والمضارع ، وهو ما يتحقق فى الأبواب الأول والثانى والرابع ، ومنها تأتى أكثر الأفعال فى العربية . وإنما تتفق الحركة بالفتح فى باب الحلقى العين أو اللام ، كما مز ، وتتفق بالضم فى الأفعال الخلقية (الباب الخامس) ، وتتفق بالكسر فى الباب السادس ، وهو النادر فى أفعال العربية .

الزيادة على البنية الأصلية

الزيادة لمعنى (١)

يقوم اختلاف صيغ الاسم أو الفعل المجرد على أساس اختلاف الحركات كما سبق أن قلنا ، مع ثبات المادة .

ولكن العربية قد استعملت طريقة غير طريقة (التحويل الداخلى) هذه — فى صوغ أبنية أخرى للاسم والفعل ، وتلك هى طريقة الإلصاق أو الزيادة . وإذا كنا قد قلنا : إن أقصى ما يبلغه الاسم المجرد هو خمسة أصول ، فإن طريقة الإلصاق قد أوجدت أسماء من ستة أحرف ، وأخرى من سبعة ، فى أقصى حالات الزيادة .

ويبلغ الفعل فى تجرده أربعة أحرف ، ولكنه بالإلصاق يصل إلى ستة أحرف فى أقصى أحواله .

ومن الملاحظ أن الكلمات القابلة للزيادة ليست هى التى بلغت أكبر حجم لها فى التجرد ، بل هى أصغر الأحجام ، فى كل من الاسم والفعل . فالثلاثى هو أكثر البنيات تقبلا للزيادة ، حتى يُرَبِّيَ على ضعفه فى الأسماء ، فيقال : استفهام ، والأصل المجرد : فهم ، وحتى يبلغ الضعف فى الأفعال فيقال : استفهم ، والأصل : فيهم .

وحروف الزيادة عشرة جمعت فى كلمة (سأتونىها) ، فأى كلمة احتوت حرفا من هذه الحروف المرسومة العشرة ، زائداً على مادتها الأصلية وجب عند وزنها أن يضاف الزائد فى الميزان ، وقد سبق أن ألمحنا إلى ذلك .

فكلمة (استفهم) بوزن : استفعل ، لأن الزائد هو الهمزة والسين والتاء .

وكلمة : (استلم) بوزن افتعل ، وأصلها : سلم ، فالزائد هو الهمزة والتاء .

وكلمة : تقدّم بوزن تفعل . . . وهكذا .

(١) الزيادة قد تكون لمجرد الحاق كلمة بصيغة معينة ، وسيأتى بيانها فى موضعه .

غير أن بعض الأفعال التي تبدأ بصوت مطبق (مفخم) تتغير فيها الزيادة بتأثير المماثلة ، والأصوات المطبقة التي تحدث معها هذه الظاهرة أربعة : (الصاد والضاد والطاء والظاء) ، فإذا أريد الإتيان بصيغة الافتعال من الأفعال : صبر وضرب وطلب وظلم - قلنا : اضطرب ، واضطرب ، واطَّلب ، واظَّلم ، فالتاء تقلب طاء لمجاورتها صوتاً مطبقاً بصورة مباشرة ، أى : حين لا يفصل بين الصوتين فاصل من حركة ، وتسمى هذه الظاهرة (مماثلة تقدمية) لأن الصوت الأول المطبق أثر في تاليه غير المطبق (المستقل) .

فإذا أريد وزن هذه الأفعال صيغ الوزن بالتاء على أصلها ، لا في صورتها التي جاءت بها في النطق والكتابة ، لأن تحولها طاء ليس مطلقاً ، بل هو عارض ، والطاء ليست من حروف الزيادة .

فأما حين تكون فاء الفعل ذالاً أو دالاً أو زايًا ، فإن صيغة الافتعال نتعرض لتغيرين ، لا لتغير واحد كالسابق . ومثال ذلك : الفعل : ذكر ، فإن صيغة الافتعال فيه هي : اذتكر ، ثم حدثت جملة تأثيرات هي :

جاورت التاء الدال مباشرة ، والدال مجهورة ، والتاء مهموسة فجهرت بفعل قانون المماثلة لتصبح دالاً : اذذكر . وهذه (مماثلة تقدمية) كما مر ، لأن الصوت الأول أثر في الثاني . وهذه مرحلة أولى .

ولكن صوت الدال أصبح مجاوراً لصوت جديد هو الدال ، وهو مجهور مثله ، ولكنه يتميز عليه بموقعه القوي ، فيؤثر فيه ويقلبه دالاً أخرى ، وهذه (مماثلة رجعية) ، لأن الثاني أثر في سابقه ، فأصبح نطق الكلمة : اذكر ، وهي المرحلة الثانية .

وعلى الرغم من هذا التغير في صيغة الكلمة فإن وزنها هو : افتعل ، على أصلها . وكذلك الأفعال : ازدرد ، واددعى ، وازدان . . . الخ . . . الخ . وسوف نعود إلى معالجة هذه الصيغ في أبواب الثلاثي المزيد بحرفين ، تأكيداً لفكرة تحليلها الصوتي .

ومما ينبغي أن نعرفه أن الحكم بزيادة حرف معين مشروط بأن يكون للكلمة معنى بدونه، وبشرط أن يكون المعنى بعد التجريد ذا علاقة بالمعنى مع الزيادة ، فكلمة (استفهم) ذات علاقة في المعنى بكلمة (فهم) ، ولذلك تحكم بزيادة الهمزة والسين والتاء ، ولكن كلمة (استلم) ليس فيها من أحرف الزيادة غير الهمزة والتاء ، لأننا لو حذفنا الهمزة والسين والتاء - لما بقي من الكلمة سوى اللام والميم (لم) ، ولا معنى لهما يناسب المعنى الأول وهو (الاستلام) ، بل لا معنى لهما مطلقاً .



أما المعاني التي تتحقق بهذه الزيادة فمنها ما هو شائع ، كالتعدية بالهمزة ، وكالتكرير أو التكرير بالتضعيف ، وكالطلب بالهمزة والسين والتاء ، وكالانفعال أو الافتعال بصيغتهما ، وللسياق دوره الأساسي في تحديد هذه المعاني أو غيرها من المعاني الخاصة ، ويمكن الرجوع إلى كتب الصرف التقليدي للإلمام بها .

(أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بحرف)

وللثلاثي الصحيح المزيد بحرف ثلاثة أبواب : -

الأول : -

أفعلَ . مثل أكرم يُكرم لإكراما ، وآمدَّ يمدَّ ، إمداداً .
والأمر منه : (أفعل) مثل : أكرم .

الثاني : -

فَعَّلَ ، مثل : قدَّم يُقدِّم تقدِّما ، وفرَّح يفرِّح تفرِّحا :

الثالث : -

فَاعَلَّ ، مثل : قاتل قِتالاً ، ومُقاتِلَةٌ .

ويلاحظ في الباب الأول أن زيادة (الهمزة) جاءت من خارج المادة،
أما في الثاني والثالث فهي نتيجة تكبير المادة ، بتضعيف العين في
(فعَّل) ، وتطويل حركة الفاء في (فاعَلَّ) .

ويلاحظ أيضاً أن تضعيف العين إنما يعنى في التحليل الصوتي تطويل
مدة النطق بها من مخرجها ، حتى يمكن أن يقال : إن الصامت المضعف
هو صامت طويل .

وكذلك طول الحركة ، فهو يعنى صوتياً مضاعفة زمن النطق بالحركة
القصيرة ، لتصبح حركة طويلة ، أو حرف مد .

ويلاحظ كذلك أن الزيادة في الصيغة المضعفة وقعت في عين الكلمة ،
ولكن الزيادة في الصيغة الممتولة وقعت في حركة الفاء .

(أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بحرفين)

وللثلاثي الصحيح المزيد بحرفين خمسة أبواب :

الأول : انفعل ، مثل : انكسر ينكسر انكساراً ، وانشقَّ ينشقُّ ، انشقاقاً .

الثاني : افتعل ، مثل : اجتمع يجتمع اجتماعاً ، واشتق يشتق اشتقاقاً ، وادَّكر يدَّكر ادَّكاراً ، واتصل يتصل اتصالاً . وخصم يخصم خصماً ، والأفعال الثلاثة الأخيرة ينطبق عليها قانون المماثلة الذي أشرنا إليه قبل ، ولكن بحساب قد يختلف عما قال به الأقدمون .

فأصل (ادَّكر) : اذتكر ، وقد سبق تحليل التحول في الصيغة حتى صارت إلى ما اشتهرت به في حديثنا عن الزيادة لمعنى ، وقد سلطت في الخط التالي :

اذتكر < اذدكر < ادَّكر .

وأصل (اتصل) : أوَّتصل : يقول الصرفيون : إن الواو أدغمت في التاء بعدها ، فصارتا تاءين : اتَّصل ، وذلك دون أن يناقشوا العلاقة الصوتية بين الواو والتاء ، ونحن نقرر أن بين الصوتين تباعداً لا يسمح بتأثير أحدهما في الآخر ، فلا مماثلة بينهما ولا إدغام .

والذي حدث في رأينا هو : أن الواو وقعت بعد كسرة ، وهو تتابع تكرهه العربية ، لأنه تتابع بين الحركة الأمامية الضيقة (الكسرة) . والحلفية الضيقة (الضمة) ، فكان لابد من التخلص منه ، ولذلك تصرف الناطق بهذه الطريقة التي توحى بأنه أسقط الواو ، وحافظ على إيقاع الكلمة بتضعيف التاء : اتَّصل ، تعويضاً موقعياً .

ولذلك يخطئ بعض العوام في نطق هذه الصيغة فيجعلون مكان التاء الأولى نونا هكذا : اتَّصل ، ليجرد التعويض الموقعي .

وأصل (خَصَمَ) : اختصم ، تجاوزت التاء والصاد ، وهما صوتان متقاربان وسقطت الحركة الفاصلة بينهما ، فتأثرت التاء بالصاد ، وقلبت صاداً مثلها هكذا :

اِخْتَصَمَ < اِخْتَصَمَ < اِخْتَصَمَ 'ihssama

ونتج عن ذلك تجاوز ثلاثة صوامت بلا فاصل من حركة بينها ، فأسقطت همزة الوصل الأولى وحركت الحاء بالفتحة : اِخْتَصَمَ < خَصَمَ .

وقد عرفت العربية تجاوز ثلاثة صوامت ، استثناء ، في هذه الصيغة ، وجاء من ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء : « وهم يَخِصُّمون » - Yahssimuun .

ولكن القراءة المشهورة لخصص : (وهم يَخِصُّمون) تتجنب هذا الاستثناء .
الثالث : أَفْعَلٌ ، مثل : احمرَّ يحمرُّ احمراراً ، واخضرَّ يخضرُّ اخضراراً وارعرى يرعوى ارعواءً .

الرابع : تَفَعَّلَ ، مثل : تعلَّم ، يتعلم ، تعلَّمَا ، وتقدم يتقدم تقدماً ، ومنه : اذْكُرْ ، واطهِّرْ ، وأصلها : تذكر وتطهَّر . وليس بعسير تحليل عملية المائلة في المثالين في ضوء ما سبق .

الخامس : تفاعل ، مثل : تباعد يتباعد تباعداً ، وتسارَّ يتسارَّ تساراً ، ومنه : اثَّاقِلْ ، وادَّاركْ ، وأصلها : ثاقل ، وتدارك ، وينقاس ما حدث فنيهما على ما سبق .

(أبواب الثلاثي الصحيح المزيّد بثلاثة أحرف)

وللثلاثي الصحيح المزيّد بثلاثة أحرف أربعة أبواب : -

الأول : -

استفعل ، مثل : استخرج يستخرج استخراجا ، واستفهم يستفهم استفهاما .

الثاني :

افعلّعلّ ، مثل : اعشوشبّ يعشوشبّ اعشيشاباً ، واحدودبّ يحدودبّ احديداً .

الثالث : -

افعلّولّ : مثل : اجلّوّدّ يجلّوّدّ اجلّوذاً ، واعلّووطّ يعلووطّ اعلّووطاً .

الرابع : -

افعلّالّ ، مثل : احمارّ يحمارّ احميرارا ، واسوآدّ يسوآدّ اسويدآداً .

ولعلّ مما تجدر ملاحظته أن الصيغ المزيّدة بحرف أكثر شيوعاً من المزيّدة بحرفين ، وهذه أكثر شيوعاً من المزيّدة بثلاثة أحرف ، تلك التي لا تألف إلاّ لسانه منبهاً سوني صريغة (استفعل) ؛ ونادراً ما تستعمل الصيغ الأخرى .

أبواب الرباعي

لـلرباعي المجرد وزن واحد هو : فَعْلَلْ ، كد حرج يدحرج دحرجة .
ودحرجاً . وتأتي منه أفعال معربة مولدة ، مثل : مكيج ، ودبلج ،
ومتج وبستر ، كما تأتي أفعال منحوتة مثل : بسمل ، وحمدل ، وحوقل .
ولزيده بحرف وزن واحد هو : تفعّل ، مثل : تدحرج يتدحرج .
تدحرجا .

ولزيده بحرفين وزنان : -

الأول : - افعلّل ، مثل : احرنجم يحرنجم احرنجما .

الثاني : - افعلّل ، مثل : اقشعرّ يقشعرّ اقشعراراً .



الزيادة للإلحاق بالرباعي

قلنا : إن الزيادة على مادة الكلمة تنحصر في عشرة حروف ، مجموعة
في عبارة (سألتونها) ، ولكن هذه الزيادة كما رأينا ترتبط بمعنى يراد
أداؤه بالصيغة .

وهناك نوع من الزيادة وظيفته جعل بعض الكلمات على وزن كلمات
أخرى ، وربما كانت الزيادة تكريراً لحرف من حروف المادة الأصلية ،
كما في (جلب) ، فإن مادتها (جلب) .

وربما كانت إدخالاً لحرف آخر مثل : كوثر ، الملحقة بجعفر .

وهذا يدل على أن الزيادة للإلحاق ليست في حدود حروف الزيادة
العشرة ، بل قد يكون الإلحاق بأي حرف من حروف الهجاء يحقق الغرض
المطلوب ،

وهذا الإلحاق وسيلة من وسائل اللغة في صوغ أفعال ذات دلالات
متجددة ، ويكون الفعل الملحق عادة ثلاثياً ، فيزدحرفاً يليحق بالرباعي المجرد ،

أو حرفين ليلحق بالرباعي المزيد بحرف ، أو ثلاثة أحرف ليلحق بالرباعي المزيد بحرفين .

ولا ريب أن لهذه الزيادة فائدة في توسيع الدلالة ، أو تخصيصها ، أو إحداث دلالة جديدة لم تعرفها اللغة من قبل ، وتستطيع أن ترى ذلك فيما نعرض من أوزان .

الأوزان الملحقه بالرباعي ومزيده :

يلحق بالرباعي المحرد بزنة (فعلل) ثمانية أوزان ، ستة ذكرها الصرفيون ، واثنان وقعا للملاحظتنا ، فأما الستة فهي : —

١ — فعللَ مثل	جلبب	(والأصل : جلب) .
٢ — فَوَعَلْ مثل	حوقل	(والأصل : حقل) .
٣ — فَعَوَلْ مثل	جهور	(والأصل : جهر) .
٤ — فَعِيلْ مثل	بيطر	(والأصل : بطر) .
٥ — فَعِيلْ مثل	شريف	(والأصل : شرف) .
٦ — فَعَلَىْ مثل	سلقى	(والأصل : لقى) .

وأما الوزنان الآخران فهما : —

٧ — فَعَلَنْ مثل	علمن	(والأصل : علم) .
	وعملن	(والأصل : عمل) .
	وجمعن	(والأصل : جمع) .

وهي أفعال حاولنا صوغها لضرورة التعبير عن مدلولات جديدة ، فالأول يعنى : جعل الدولة علمانية ، والثانى : جعل الدولة (مثلا) بروليتارية ، أى : خاضعة للطبقة العاملة ، والثالث : جعل الدولة جماعية السلطة .

- ٨ - مفعّل مثل معجن الخشب (والأصل : عجن) .
ومذهب (والأصل : ذهب) .
ومعجم (والأصل : عجم) .
ومنطق (والأصل : نطق) .

وله نظائر كثيرة في الاستعمال القديم ..

وهذه الأوزان ذاتها يمكن أن يزداد عليها تاء في أولها لتلحق بالرباعي المزيد بحرف ، وبذلك تتكون ثمانية أوزان أخرى ، مثل : تجلبب ، وتحوقل ، وتجهور ، وتبيطر ، وتشريف ، وتسلقى ، وتعلمن ، وتمذهب .
ومعنى ذلك تحول الفعل من متعد إلى لازم بوساطة هذه التاء ، لأنه يصبح حينئذ مطاوعا للفعل الرباعي ، مثل : دحرجته فتدحرج ، وجلببته فتجلبب ، ومذهبته فتمذهب ، وهلم جرا .

ويأتى أخيرا دور الملحق بالرباعي المزيد بحرفين ، وهو وزن :

(افعللى) مثل : اسلنقى يسلنقى اسلنقاء ، واحر نبي الديك يحرنبي احرنباء .
وافعلنلّ ، مثل : اقعنسس يقعنسس اقعنساسا .

والواقع أن نظرنا إلى هذه الأوزان الملحقة كلها تدلنا على أن وسيلة الإلحاق لم تخرج عن إحدى اثنتين : -

١ - فقد يستخدم تكرار لام الكلمة للإلحاق ، مثل : جلبب ، واقعنسس ، حيث كررت الباء ، والسين ، وهما لام الفعل .

ب - وقد يزداد بعض الأحرف التالية : (الألف - الواو - الياء - التاء - السين - النون - الميم) - وذلك في الموقع الذى يجعلها خاضعة لأحد أوزان الإلحاق ، مع ملاحظة أنها جميعاً من أصوات الزيادة .

غير أن أهم حروف الإلحاق في تقديرنا حرفا (الميم والنون) . ذلك أن الميم تقع في صدر صيغة قياسية هي المصدر الميمي ، ثم تدخل في صوغ الفعل الملحق على توهم أصالتها .

والنون صوت ذو دور كبير في الصوغ القياسي لكثير من الكلمات العربية ، وحسبك أن تجدها يتوصل بها إلى النسب لكثير من الكلمات مثل : رباني ، وحقاني ، وجواني ، وبراني ، وعقلاني ، ونفساني ، وأنا في.... الخ كما أنها تدخل في صوغ كثير من المصادر في العامية مثل : الحرفة ، والجدعة ، والفتونة ، فضلا عن الفصحى في مثل : العلمنة ، والعقلنة .

فمن الممكن إذن اعتبارها وسيلة إلى صوغ المصادر بوزن (الفعللة) من الثلاثي الذي يراد أن يصاغ منه هذا المصدر بمعنى التفعيل ، وهو نظير ما ينتهي من الكلمات الفرنسية باللاحقة (tion) مثل :

prolitarisation, socialisation, normalisation

الفعل باعتبار الصحة والاعتلال

ينقسم الفعل باعتبار الصحة والاعتلال إلى قسمين : -

(صحيح) و (معتل)

فالصحيح ما خلت مادته من أحرف العلة ، والمعتل ما كان أحد أصوله حرف علة .

(أقسام الصحيح)

ينقسم الصحيح إلى ثلاثة أقسام : -

أولها : - السالم ، وهو ما سلمت مادته من الهمز والتضعيف ، وقد مضت أمثلة كثيرة في دراستنا للفعل باعتبار علاقة الصوامت بالحركات .

وحكمه أنه لا يحذف منه شيء عند اتصال الضمائر ونحوها به ، وكذلك ما تصرف منه لا يحذف منه شيء عند التثنية والجمع .

وثانيها : - ما كان مضعفاً من الثلاثي ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل : مدّ ، وامتدّ ، واستمدّ .

وما كان مضاعفاً من الرباعي ، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، مثل : زلزل . وإسناد هذا المضاعف كإسناد السالم ، لا إشكال فيه .

فأما المضعف فإن تضعيفه يجب أن يبقى في حال المضى ، إذا لم يكن مسنداً ، أو إذا أسند إلى بعض الضمائر الحركية ، (كالف الاثنين ، وواو الجماعة) ، فيقال : مدّ - مدّاً - مدّوا .

فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، وجب فك التضعيف ، وضمائر الرفع المتحركة هي (التاء - نا : الدالة على الفاعلين - نون النسوة) . وذلك مثل : مددت - مددنا - مددن .

وأما المضارع فيجب أن يبقى تضعيفه إذا كان مستقلا ، أو أسند إلى الضمائر الحركية ، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك والتضعيف ، مثل : لم يَمُدَّ ، ولم يَمُدُّدْ .

ويجب فك التضعيف إذا اتصلت به تون النسوة ، مثل ، البنات يَمُدُّدنَ . والفعل في حال الأمر والنهي كالمضارع ، مثل : مُدَّ ، وَاُمِدُّدْ ، ولا تَمُدَّ ولا تَمُدُّدْ ، وَاُمِدُّدُنْ يابنات .

وأما المصدر فيجب إبقاء تضعيفه ما دام اتصال المثليين مباشرا ، أى : بلا حركة بينهما ، فإذا فصلت بين المثليين حركة وجب الفك ، مثل : امتداد ، واستمداد .

وثالثها : - المهموز ، وهو ما كان أحد حروف مادته همزة ، مثل : أخذ - سأل - قرأ .

وهو كالسالم في الإسناد ، لا يتغير منه شيء ، ولكن الأمر من (أخذ) و (أكل) تحذف همزته مطلقاً ، فيقال : تُخَذْ وكُلْ ، والأمر من الفعل (آمَرَ) تحذف همزته في الابتداء فيقال : مُرْ ، ويجوز الحذف وعدمه في درج الكلام ، فيقال : قلت له : مُرْ ، وقلت له : أُمِرْ .

ويجوز فيما عينه همزة أن تسقط الهمزة في النهي والأمر بلا تعويض ، فيقال : سل ، ولا تسل ، وقد جاء في القرآن : (سل بني إسرائيل) ، وجاء (فاسألوا أهل الذكر) .

وإذا كان قبل الهمزة الساكنة همزة أخرى متحركة فلها تسقط وجوباً ، ويعوض عنها طول في الحركة قبلها ، فيقال في : آآمن : آمن ، وفي : آآمن : لؤمن ، وفي : آآمان : لآمان .

ويجوز إسقاط الهمزة الساكنة المسبوقة بحرف آخر غير همزة ، ويعوض عنها طول في حركة الحرف السابق ، فيقال في : استأثر : استأثر ، وفي : يؤثر : يؤثر .

فأما إذا كانت الهمزة متحركة وقبلها متحرك غير همزة فلأنها تبقى
فيقال : سأل ، وسئل . ويستثنى من هذا الحكم : الهمزة المفتوحة وقبلها
ضممة فيجوز بقاؤها ، أو تسقط ويعوض موقعها تكون المزدوج من الحركتين .
قبلها وبعدها ، مثل : يُؤثر ويؤثر .

وأما الهمزة المفتوحة وقبلها كسرة فيجوز بقاؤها أو سقوطها لتتصل
الحركتان ، فتنشأ ياء عن ازدواجهما ، فيقال في قريئ : قري .

هذا الذي عرضناه من أحكام الهمزة هو ما قرره الصرفيون ، مع تعديل
في عبارات الأحكام ، واللهمة تصور آخر سوف نعرضه في دراستنا
لمشكلة الإبدال بينها وبين الحركات وأنصاف الحركات ، فإن قضية الهمز
أكبر من هذه السطور ، وما سيق فيها من أحكام .

(كيف يوزن المهموز)

تعتبر الهمزة في المهموز أصلاً من أصول الكلمة ، تقابل في الميزان الصرفي الفاء - أو العين - أو اللام .

فالكلمات : أخذ وسأل وقرأ ، هي يوزن : فَعَلَّ .

ومن القواعد المقررة : أن ما يحدث في الموزون يحدث نظيره في الميزان ، فإذا طبقنا هذه القاعدة على أحوال المهموز ، في ضوء الحقائق الصوتية التي أسلفناها - كان الوزن على النحو التالي : -

- ١ - سقوط الهمزة بلا تعويض لموقعها في مثل : خُذْ وسلْ ، والوزن فيهما : (عُلْ) ، و (قُلْ) ، بإسقاط الفاء في الأول ، والعين في الثاني ..
- ٢ - سقوط الهمزة مع تعويض موقعها بطول الحركة السابقة ، في مثل : -

آمن ، وأومن ، وإيمان ، واستأثر ، ويؤثر -

والوزن فيها جميعاً يكون بتطويل الحركة أيضاً في موقعها من الميزان فيكون وزن :

آمنَ : آعَلْ ، وأومنُ : أوِعَلْ ، وإيمان : إيعال ، واستأثر : استاعل ، ويؤثر : يوعل .

- ٣ - سقوط الهمزة مع تعويض موقعها بالانزلاق الناشئ عن اتصال الحركتين قبلها وبعدها في مثل : قُرِئَ ، وأصلها قرئ quri'a ، فحين سقطت الهمزة اتصلت الكسرة بالفتحة فنشأت الياء نتيجة الانزلاق بين الحركتين ، والانزلاق يعتبر بديلاً عن الأصل ، فوزن قُرِئَ : فِعِلَّ .

وكذلك : يؤثّر - يُفَعِّلْ ، فحرف العلة هنا يمثل لام الكلمة ، أوفاءها .

وبلاحظ أننا نزن الكلمة كما هي في النطق ، لا كما كانت ، ولا كما يمكن أن تكون . حرصاً على تحقيق عدالة الميزان ١١

أقسام المعتل واوزانه

يقسم الصرفيون الفعل المعتل إلى أربعة أقسام ، باعتبار موقع حرف
ثالثة من المادة : —

القسم الأول : ما كانت فاؤه حرف علة (واو أو ياء) ويسمى
(المثال) ، ومن أمثلته ، وعد ويسر . وحكم الأفعال الأمثلة كحكم الأفعال
السالمة ، من حيث الاتصال بالضمائر .

غير أن لفاته معاملة خاصة حين يكون الفعل :

من الباب الثاني : (فَعَلَ يَفْعِلُ) مثل : وَعَدَ .

أو من الباب الثالث : (فَعَلَ يَفْعَلُ) مثل : وَضَعَ .

أو من الباب السادس : (فَعِلَ يَفْعِلُ) مثل : وَثِقَ — ففي هذه
الحالات تسقط فاء الفعل عندما يصاغ منه المضارع والأمر والمصدر ، فيقال :

وَعَدَ — يَعِدُ عِدًّا — عِدَّةٌ ، (والاسم منه بالواو : الوعد)

وَضَعَ — يَضَعُ — ضَعٌّ — ضِيعَةٌ ، (والاسم منه بالواو : الوضع)

وَثِقَ — يَثِقُ — ثِقٌّ — ثِقَّةٌ . (والاسم منه بالواو : الوثوق)

القسم الثاني : ما كانت عينه حرف علة (واوا أو ياء) ، ويسمى
(الأجوف) ، وذلك مثل : قال ، باع ، خاف ، الأصل فيها : قَوْلٌ ،
بَيْعٌ ، خِوْفٌ .

والقاعدة القديمة تقول في هذه الأمثلة وأشباهها : «تحركت الواو أو الياء
وانفتح ما قبلها ، فقلبت كل منهما ألفاً ، وصارت الكلمات إلى وضعها
الذي ننطقه : قال — باع — خاف ، بوزن : فعل .

ومن المؤكد أن موقع العين في هذه الكلمات هو موقع واو أو ياء ،
نتجت كل منهما من توالي الحركات المتخالفة ، وإليك الأمثلة بالكتابة
الصوتية : (ha-u-ifa) (ba-i-a'a) (qa—u—ala)

فإذا حدث انزلاق من الفتحة الأولى في كل مثال ، إلى الحركة التالية لها نتجت الواو أو الياء ، التي هي عين الكلمة ، في الأصل .

ولكن لنعد إلى خصائص المقطع العربي ، ولنذكر أن هذا المقطع لا يمكن أن يتكون من حركات فقط ، وهو ما أكدناه من قبل ، فإذا أجرينا تقسيماً مقطعيًا لهذه الكلمات كان على النحو التالي لثلاثة نماذج : —

$$qa/ua/la = fa/l'a/la \quad - ١$$

$$ba/ia/ 'a = fa/'a/la \quad - ٢$$

$$ha/ui/fa = fa/'i/la \quad - ٣$$

فالمقطع الأوسط فيها جميعاً مكون من حركات مزدوجة ، وهو أمر ترفضه اللغة ، ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة في الأول ، والكسرة في الثاني ، فلا يبقى فيهما سوى فتحتين قصيرتين ، هما الفتحة الطويلة هكذا : qaa/la—baa'a

وأما النموذج الثالث فتسقط منه الضمة والكسرة معا ، لأن وجود إحداهما يسبب ازدواجا غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال ، ثم تطول الفتحة الأولى ، حملا لها على (قال وباع) ، تبعاً لعامل القياس الموحد : haa/fa ، أى : طرداً للباب على وتيرة واحدة .

— والآن ما وزن هذه الكلمات في وضعها الجديد ؟ . .

— إن وزنها لا يصح أن يكون (فعل fa'a la) ، لأن هذا الوزن مكون من ستة أصوات أو من ثلاثة مقاطع قصيرة ، وكل من الأمثلة الموزونة مكون من خمسة أصوات فحسب ، أو من مقطعين : طويل مفتوح ، وقصير .

وإذن فالصواب أن يكون وزنها جميعاً : قال ، بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية ، هكذا : Faala
وبدلاً من قاعدة : « تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً »

= وهي لا تعبر عن حقيقة التصرف الصوتي في عناصر الكلمة ، لأنها تفترض أن اللواو وجوداً منصلاً عن الحركة بعدها وقبلها ، وهو خطأ من الناحية الصوتية ، لأنها ليست سوى انزلاق بين هذه الحركات ، متمس في نصف حركة - أقول : بدلا من هذه الأخطاء المتراكبة يمكن أن يقال : (سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية ، فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض) ، وبذلك نخرج بنتيجة في غاية الأهمية هي : « أن هذه الأفعال ثلاثية الأصل ، ثنائية المنطوق » ، وهي نتيجة نرجو تأكيدها فيما يلي من الدراسة.



وننتقل الآن إلى حالة إسناد هذا النوع من الأفعال إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وقبل أن نناقش طريقة تصنيفها نكتب النماذج الثلاثة ، بحسب تأليف حركاتها :

النموذج الأول : (aua) ، ومنه : صَوَمَ - قَوْمَ - قَوْلَ .

النموذج الثاني : (aia) ، ومنه : بَيَعَ - غَيِبَ - بَيْتَ .

النموذج الثالث : (aui) ، ومنه : خَوِيفَ - نَوِمَ (وهو قليل الورد) .

فأما عن النموذجين الأولين ، وهما غالب الأفعال الجوفاء فقد جرت اللغة على تغليب عنصر الفتحة فيها عندما يكون الفعل ماضيا غير مسند إلى ضمير ، أو مسنداً إلى ضمائر الرفع الحركية ، أي : في حالات : (قال - قالوا - قالتا - قالوا) .

وفي بقية الحالات يغلب عنصر الضمة في الأول ، وعنصر الكسرة في الثاني ، وبقية الحالات هي : -

أولاً : عندما يسند الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع المتحركة ، مثل : (قلت وبعث ، وقلنا وبعنا ، وقلن ، وبعن) ، والحركة هنا قصيرة ، فوزن الكلمات على التوالي هو : فلت - فلنا - فلن .

ثانيا : عندما يكون الفعل في صيغة المضارع ، مثل : يقول ويبيع ،
والأصل فيهما :

yaqwulu	يقول
yaf'ulu	بوزن يفعل
yabyi'u	ويبيع
yaf'ilu	بوزن يفعل

وقد أصبح الفعل بعد سقوط الانزلاق ، الذي هو عين الكلمة :

yaquulu	يقول	بزنة يقول yafuulu
yabii'u	ويبيع	بزنة يفيل yafiilu

ثالثا : عندما يؤخذ منه فعل الأمر ، وفعل الأمر لا يؤخذ إلا من
المضارع بإجراءين : —

١ — حذف حرف المضارعة .

٢ — إسكان الآخر .

فهو إذن من (يقول) : قولُ quul ، ومن يبيع : بيعُ biī .
ولكن ، ما الذي جعل فعل الأمر من هذين الفعلين وأشباههما : قل qul
وبيعُ biī ؟؟

هنا نتذكر ما سبق أن قلنا بشأن سلوك المقطع المديد المكون من (ص +
ح + ح + ص) ، حين أكدنا للدارس أنه مقطع مقبول في اللغة في حالة
الوقف فقط ، وبشرط أن ينقسم في حالة الوصل إلى مقطعين : (طويل
وقصير) ، وقد كان من الممكن قياسا أن يكون فعل الأمر من هذين
الفعلين : قول وبيع ، لولا أن الشكل المقطعي في هذه الصيغة لا ينقسم
في حالة الوصل ، لأنه مقفل أبدا ، فالسكون فيه ليس عارضا للوقف ،
بل هو علامة بناء للجزم .

ولذلك اختصر المقطع المديد ، وفقاً ووصلا ، إلى مقطع طويل مقفل :

فصارت قُلْ : quī = (ص + ح + ص) ، وبع : bi = (ص + ح + ص) .

وأما عن النموذج الثالث فقد جرت اللغة على تغليب عنصر الفتحة فيه في جميع الحالات ، عدا حالة إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة . فإنها تغلب عنصر الكسرة ، وهذه أمثلته على التوالى :

١ - خاف - خافا - خافتا - خائوا . (إسناد إلى الضمائر الحركية) .

٢ - خفت - خفنا - خفن . (إسناد إلى الضمائر المتحركة) .

٣ - يخاف .

٤ - تخف ربك .

وليس | بعسير وزن هذه الصيغ في ضوء ما أسلفنا من تحليل . على أساس سقوط عين الفعل في كل حال .

القسم الثالث : - ما كانت لامه بحسب الأصل حرف علة (واوا أو ياء) ويسمى بالفعل الناقص ، ومن أمثلته : غزا ، ورمى ، ورضى ، وسرو .

ووجود الياء والواو في : رضى وسرو - واضح ، ولكنه في : غزا ورمى - قد تعرض لما سبق أن تعرض له الفعل الأجوف .

فأصل الفعلين : غَزَوْا وَرَمَوْا ، وتقول القاعدة الصرفية : « تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ألفين » ، وتقول نحن ما سبق أن قلناه بصدد قول وَابَّيَعَ : -

فإن التقسيم المقطعي للفعلين يأتي هكذا :

غزو ga/za/u-a

رمى ra/ma/i-a

أى : أن المقطع الأخير سوف يكون غريباً عن نسيج اللغة ، فهو مؤلف من حركات فقط ، ولذلك أسقطت اللغة العنصر الأصلي في الازدواج

وهو الضمة (u) — أو الكسرة (i) ، وهو الذى ينشأ عنه الانزلاق ،
أى : لام الكلمة ، فاتصلت الفتحان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة هكذا :

غزا ga/z a a

رمى ra/m a a

وكلا الفعلين بوزن : فعا fa/‘ a a

فهو إذن ثلاثى الأصل ، ثنائى المنطوق ، تماما كالأجوف .

ولقد نتساءل : لماذا تخلصت اللغة من الواو والياء فى هذين المثالين ،
ولم تتخلص منهما فى (رضى وسرو) ؟

والجواب : أن الواو ، والياء فى غزو ورمى — ضمن حركة ثلاثية
ثقيلة ، كما يظهر من التحليل ، على حين أنهما فى (رضى وسرو)
نتيجة حركة ثنائية هذا أمر .

والأمر الآخر : أننا هنا لانشيء اللغة ، ولكننا ندرس واقعا لغويا ،
كما هو ، وهذا الواقع قد روى لنا بعض الأفعال منسوبة إلى أبواب معينة.
أبقت على الواو والياء ، وعاملتهما معاملة الصوامت ، كما جاءت الأفعال
الأخرى منسوبة إلى أبواب أسقطت الواو والياء .

(إسناد ماضى هذه الأفعال)

هذه الأفعال تشير إذن إلى أن عندنا أربعة نماذج ، هي : —

١ — غزا	والأصل	gazawa
٢ — رمى	والأصل	ramaya
٣ — رضى	وهى على أصلها	radiya
٤ — سرو	وهى على أصلها	sarūwa

فالنموذجان الأول والثانى ، إذا أسندا إلى ضمير رفع متحرك أو إلى ضمير التثنية الحركى (الألف) يرجع كل منهما إلى أصله متى اقتصر على صوامته الثلاثة فيقال : —

غزوت	غزونا	غزون	غَزَوَا .
رميت	رمينا	رمين	رَمَيَا .

فإذا زاد الفعل على ثلاثة تحول موقع الألف فى كلا الفعلين إلى ياء فيقال ، غازينا ، ورامينا ، وراميا ، واستغزينا واسترمينا ، واسترميا .

وإذا أسند أحد النموذجين إلى ضمير الجماعة الحركى (الواو) فإن الصرفين يرون أن لامه تحذف ، فيقال : غَزَوْا ، ورمَوْا ، ويرون أن الفتحة على عين الفعل تبقى دلالة على أن لام الفعل المحذوفة ألف .

وقد سبق أن ذكرنا أن الألف ، وهى فتحة طويلة لا تمثل لام الفعل ، وإنما هى حركة العين طالت بعد أن سقط العنصر الثانى من المزدوج ، فذهبت بسقوطه اللام ، فليس قبل الألف فتحة على عين الفعل ، كما تراءى للصرفين .

والذى حدث هو أن الفعل : غزا gazaa ينتهى كما نرى بفتحة طويلة فحين أسند إليه ضمير الجماعة الحركى ، وهو أيضاً ضمة طويلة ، اجتمعت حركتان طويلتان ، وهو ما تكرهه العربية ، فى نسيجها المقطعى (وقد سبقت

إشارة إلى ذلك في حديثنا عن خصائص المقطع العربي (، وفي مثل هذه الحالة تختصر الحركة الطويلة الأولى لتصبح فتحة قصيرة ، ويتم الانزلاق بينها وبين ضمير الجماعة الحركي ، فتنشأ في النطق واو ، نتيجة اجتماع الحركات المختلفة هكذا :

$$gazaa+uu > gaza+uu > gazaw$$

وإذن ، فالحركة بعد العين هي نصف الألف ، وليست دلالة على أن المحذوف ألف كما يقال .

وقس على ذلك سائر أمثلة الباب .

ويأتي بعد ذلك دور النموذجين الثالث والرابع : (رضى ، وسرو) والأول بزنة : فِعل ، والثاني بزنة : فُعل ، ويلاحظ أن لام الفعلين هي الانزلاق بين الكسرة والفتحة في الأول ، وبين الضمة والفتحة في الثاني هكذا : -

$$\underbrace{u+a}_w - \underbrace{i+a}_y$$

ويرى الصرفيون أن لام الفعلين في الماضي تبقى على حالها عند اتصال ضمير الرفع المتحرك بهما . أو عند اتصال ألف الاثنين ، فيقال : رضيت - سرُوت - رضينا - سرُونا .

رضين - سرُون - رَضِيَا - سرُوا ، بزنة فعلت . . . الخ . :

وتحذف لام الفعل الماضي عند اتصال واو الجمع بهما ، مع ضم العين المناسبة الواو ، فيقال :

رَضُوا - وَسَرُوا - بزنة : فَعُوا .

أى : أن لهذا الفعل فى نظرهم حالتين كما رأينا .
والواقع الصوتى يدلنا على أن لهذين الفعلين فى الإسناد ثلاث حالات .

الحالة الأولى : -

حالة بقاء لام الفعل كما هى ، وذلك عند اتصال الفعل بضمير الاثنين
الحركى ، فيقال :
رَضِيَا وَسَرُوا - بزنة فَعِلَا ، وَفَعَلَا .

الحالة الثانية : -

حالة سقوط لام الفعل ، وهى الانزلاق ، مع تعويض موقعى بتطويل
الحركة الأولى المتبقية من المزدوج ، وذلك عند إسناده لضمير رفع متحرك .
فيقال : -

رَضِيْتُ (فَعِيت)	سَرُوت (فَعُوت)
رَضِينَا (فَعِينَا)	سَرُونَا (فَعُونَا)
رَضِينَ (فَعِين)	سَرُونَ (فَعُون)

الحالة الثالثة : -

حالة سقوط لام الفعل ، بما فى ذلك المزدوج بجزئيه ، أى : دون أى .
تعويض ، وحينئذ تتحرك عين الفعل بضمير الجماعة الحركى ، فيقال :
رَضُوا سَرُوا ، بزنة : فَعُوا .

(إسناد المضارع والأمر من هذه الأفعال)

يرى الصرفيون أن النماذج الأربعة تسلك في حالة المضارع والأمر مسلوكاً واحداً ، عند إسنادها إلى الضمائر المختلفة .

فتح ألف الاثنين لا تحذف اللام ، فيقال : -
يغزوَان - يرْمِيَان - يرَضِيَان - يسْرُوَان .

وينضم إليها نموذج خامس ، ينتهي بالألف في الماضي والمضارع ، وهو نموذج (سعى يسعى) ، فيقال في إسناده إلى ألف الاثنين : يسعىَان . طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وكل هذه الأفعال بوزن : يَفْعَلَان .

أما عند الإسناد إلى واو الجماعة فلإن اللام تحذف مطلقاً في الأفعال المنتهية بياء أو واو ، ويضم ما قبلها لمناسبة واو الجماعة فيقال : -
يغزوْن - يرْمُون - يسْرُون - واغزوْا - ارْمُوا - اسرُوا .

وفي الأفعال المنتهية بألف ، تحذف الألف وهي لام الفعل ، وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها ، فيقال : -

يرَضَوْن ، ويسْعَوْن - ارَضَوْا ، واسعوا .

ونفس السلوك مع ياء المخاطبة ، فالأفعال المنتهية بياء أو واو تحذف لامها ويكسر ما قبلها لمناسبة الياء فيقال : -

تغْزِيْن - ترمِيْن - تسْرِيْن ، بزنة تفعِيْن .

اغْزَى - ارْمَى - اسْرَى ، بزنة افْعَى .

والأفعال المنتهية بألف تحذف ألفها ، وتبقى الفتحة قبل ياء المخاطبة دليلاً عليها فيقال :

ترَضِيْن - تسْعِيْن - ارَضَىْ - اسْعَىْ .

المضارع بزنة : تفعِيْن - والأمر بزنة : افْعَىْ .

وفىما يتعلق بسقوط اللام فى هذه الأحوال الإسنادية كلها فهو واقع صوتى مؤكد ، كما قرره الصرفيون ، وقد سقطت اللام مع المزدوج بعنصريه ، وقد كان الوجود قبل الإسناد هو العنصر الأول من المزدوج ، أى : أن الفعل بلا لام حتى قبل الإسناد . ولكن عين الفعل أصبحت حركتها هى نفس الضمير الحركى : (واو الجماعة أوياء المخاطبة) ، فى لامة ياء أو واو .

وأما الأفعال المنتهية بألف مثل : يرضى ويسعى ، فقد احتفظت بحركتها ، ولكنها قصرت بعد أن كانت طويلة ، هكذا : -

$$yardaa + uuna > yarda + uuna > yarda + wna$$

ومع ملاحظة أن الألف لا تمثل لام الكلمة ، كما قلناه مرارا ، بل هى أحد عنصري المزدوج ، الذى ينتج عن وجود انزلاق الواو أو الياء ، أعنى : لام الكلمة .

فوزن	يسعى	ويرضى	يفعى .
ووزن	يسْعَوْنَ	ويرضَوْنَ	: يَفْعَوْنَ
ووزن	اسْعَى	وارضى	افعى .

القسم الرابع : - من المعتل هو ما اجتمع فى مادته حرفا علة ، ويسمى هذا القسم من الأفعال : (اللفيف) ، وهو بحسب توزيع مادته المعتلة نوعان :

الأول : - أن تكون فاؤه ولامه من حروف العلة ، ويسمى (اللفيف المفروق) ، لأن حرفى العلة يفرق بينهما صوت صامت ، مثل : وقى ، ووقى ، وهو على الأصل فيه ، بوزن : فَعَلَ ، ثم يصير إلى وقى - وقى ، بسقوط اللام مع المزدوج ، على ما ألفتة اللغة ، بوزن : فَعَى .

وحكمه ، أنه باعتبار أوله كالمثال ، وباعتبار آخره كالناقص . ولن يصعب عليك إسناده إلى الضمائر المختلفة ، غاية ما هناك أن الأمر من هذا الفعل يعرضه لسقوط فائه ولامه ، أما سقوط الفاء فلأنها تسقط فى المضارع ،

والأمر من المضارع ، وأما سقوط اللام فلائنه يبنى على حذف حرف العلة ، وعليه لا يبقى للأمر منه سوى عين الكلمة : (ق - ف) ، فلجأت اللغة إلى تعويض هذا الحذف المحذف بالكلمة ، بأن أضافت إليها هاء السكت في حالة الوقف ، فيقال : قِه ، وِفِه ، أما عند الوصل فتحذف هذه الهاء أيضاً ، وتبقى الكلمة على مقطع واحد قصير مفتوح : ق = ص ح .

الثاني : - أن تكون عينه ولامه من حروف العلة ، ويسمى (اللفيف المقرون) ، أى : الذى اقترن فيه حرفا العلة ، وهو كالناقص فى كل ما مضى من أحكام .

(ملاحظات على إسناد بعض الأفعال)

يجدر بنا أن نشير إلى أن الفعل المنتهى بضممة طويلة ، مثل : يدعو - تتحد صورته فى حالتى الإسناد إلى واو الجماعة ونون النسوة ، فيقال :

الرجال يدْعُون - النساء يدْعُون

وربما خفى فى الظاهر الفرق بين الصيغتين ، ولكنه يظهر عند التأمل . فالضممة الطويلة فى الجملة الأولى هى ضمير الجماعة الحركى ، وهى بمثابة اسم ، مسند إليه فى الجملة الخبرية ، والنون بعدها علامة رفع الفعل ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب .

وأما الضمة الطويلة فى الجملة الثانية فهى حركة عين الفعل ، وهى إذن حرف من بنية الفعل ، ثم يتصل الفعل بنون النسوة ، ونون النسوة ضمير ، كما نعلم ، وهى المسند إليه فى الجملة الخبرية .

وبذلك يتضح الفرق بين الصيغتين رغم اتجاها صورتهم ، ووزنهما واحد (يفعون) على المنهج الصوتى الذى نلتزمه . وهو خلاف ماذهب إليه الصرفيون من أن وزن المسند إلى واو الجماعة : (يفعون) ، ووزن المسند إلى نون النسوة : (يفعان) ، وهو مذهب يخضع لتأثير الكتابة ، وخداعها البصرى ، مع أن الصرف قضية الأصوات لا غير .

بناء الفعل للمفعول

يعتبر بناء الفعل للمفعول من الحالات التي تتجلى فيها ظاهرة التحول الداخلي في الحركات داخل مادة الكلمة ، فكأن بعض الحركات يوحى في اللغة بالوضوح ، وبعضها يوحى بالغموض ، وحسبك أن تعلم أن أوزان الكلمة الثلاثية العشرة قد تجنبت تتابعا ثقيلًا هو : الضمة والكسرة في مقطعين متوالين : ui - iu ، كما سبق بيانه .

وقد أفادت اللغة من هذه الخاصة في التركيب الحركي ، فلدجأت إلى استخدام تتابع الضمة والكسرة في بناء الفعل الماضي الثلاثي للمفعول ، فكلمة : كَتَبَ kataba تصير كُتِبَ kutiba ، وعلى ذلك بناء الأفعال : سَعَى ورُضِيَ ، ومُدَّ ، وزُلْزِلَ ، وقُدِّمَ ، وضُورِبَ ، وهو ما يعبر عنه الصرفيون . بضم أول الماضي وكسر ما قبل آخره .

وفي بناء الفعل المضارع الثلاثي للمفعول تستخدم الحركتان : الضمة والفتحة (u + a) على النحو التالي :

يَكْتُبُ yaktubu تصير : يُكْتُبُ Yuktabu

وهو ما يعبر عنه الصرفيون بضم أول المضارع وفتح ما قبل آخره .

ولا فرق في الماضي بين الفعل الصحيح والمعتل ، غير أن الفعل الأجوف مثل : قال وباع ، يَبْقَى كما هو ، ثنائي المنطوق ، وإن كان ثلاثي الأصل ، فتنحول فتحته الطويلة إلى كسرة طويلة عند بنائه للمفعول ، فيقال : قيل وبيع ، بزنة : فيل-للفعلين ، وأصلهما : قُولَ وُبَيْعَ ، بزنة : فِعِلَّ ، تحولت الكلمة الثلاثية البنية إلى ثنائية ، تجنبًا للمقطع الحركي المكروه في اللغة ، وعوض عن ذلك طول في المقطع الأول : -

qu / wi / la > qii / la

bu / yi / 'a > bii / 'a

جرى عليه الناطقون بها من الفصحاء ، وإن جاءت روايات لهجية تغلب الضمة على الكسرة ، فتقول : بوع وفول :

وإذا كان الماضى مبدوءاً بتاء زائدة مثل : تَقْدَم وتَتَنَافَس ، ضم أوله وثانيه ، وكسر ما قبل الآخر فقليل : تُقَدِّم ، وتُتَوَفَّس ، ويضم أوله وثالثه إذا كان مبدوءاً بهمزة وصل مثل : أُسْتَفْهِم ، وأُصْطَلِح .

بقيت أخيراً مسألة المضارع من الفعل الناقص ، مثل : يسعى ، ويرى ويدعو ، وهى أفعال سقطت لامها ، فأصبحت ثنائية المنطوق ، وإن كانت ثلاثية الأصل .

وبناء هذه الأفعال للمفعول يكون يضم الأول ، وفتح الآخر ، فيقال : يُسعى—يُرمى ، يُدعى، بزنة : يُثْفَعى ، وفيما سبق بيان واف لهذه التصرفات .

توكيد الفعل بالنون

أسلوب توكيد الفعل بالنون المشددة هو نمط خاص بالعربية . لم تعرفه أية لغة من اللغات السامية الموجودة ، وإن عرف بعضها إنما طا أخرى .
والأفعال بالنسبة إلى التوكيد بالنون ثلاثة أنواع : -

١- نوع لا يؤكد مطلقاً ، وهو الماضي ، وما ورد منه مؤكداً بالنون فهو مؤول ، أو ضرورة .

٢- نوع يجوز أن يؤكد بالنون مطلقاً ، وهو فعل الأمر . وذلك أن من خصائص نونى التوكيد اتصالها بمعنى المستقبل ، والأمر مستقبل دائماً ، ولذلك يجوز تأكيده بهما مطلقاً .

٣- وأما المضارع ففي تأكيده بهما تفصيل ، لأن دلالة تراوح بين الماضي والحال والمستقبل ، فإن اتصل به ما يمتصه للمضى لم يجز تأكيده ، كما إذا دخلت عليه (لم) وهى حرف قلب ، أى : أنها قلب زمن الفعل إلى الماضى ، بعد أن كان محتملاً الحال والاستقبال . وإذا كان المضارع مثبتاً مستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامة بفواصل - وجب تأكيده ، كقوله تعالى : « وتالله لأكيدنَّ أصنامكم » .

ويكون توكيده قريباً من الواجب إذا كان المضارع شرطاً لإن المؤكدة بما ، مثل قوله تعالى : « وإما تخافنَّ » ، أو وقع بعد أداة طلب نحو قوله : « ولا تحسبنَّ الله غافلاً » .

ولكن يمتنع تأكيده إذا كان منفيًا ، كقوله : « تالله تفتنؤ تذكرو يوسف » ، والمراد : « لاتفتنؤ » - أو إذا كان مفصولاً من اللام بفواصل نحو قوله : « لاإلى الله تحشرون » .

وتنحصر حالات اتصال المضارع بنون التوكيد فى خمس حالات ، فصلتها كتب الصرف ، وحددت قواعدها فى حدود تصور القدماء الذى مضت منه نماذج ، وإليك ما قالوه :

١- إذا دخلت نون التوكيد على الفعل ، وكان مسنداً إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير الواحد المذكور ، فتفتح آخره لمباشرة النون له ، سواء كان

صحيحاً أو معتلاً ، نحو : لينصرنّ زيد ، وليقضين ، وليدعون ، وليسعين .

٢- فإذا كان مسنداً إلى ضمير الاثنين حذفت نون الرفع فقط ، وكسرت نون التوكيد ، نحو : لتنصران^١ ، ولتقضيان^٢ .

٣- وإذا كان مسنداً إلى واو الجمع ، فإن كان صحيحاً حذفت واو الجمع مع نون الرفع ، نحو : لتنصرن^٣ ، بضم ما قبل النون .

وإن كان ناقصاً ، وكان ما قبل حرف العلة مضموماً أو مكسوراً - حذفت لام الفعل نحو : لتدعن^٤ ، ولتقضن^٥ ، بضم ما قبل النون .

وإن كان ما قبلها مفتوحاً حذفت لام الفعل ، وبقي فتح ما قبلها ، وحركت واو الجمع بالضممة ، نحو : لتسعون^٦ ، ولتبلون^٧ .

٤- وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة حذفت الياء والنون ، نحو : لتنصرن^٨ يا هند ، ولتغزن^٩ ، ولترمن^{١٠} ، بكسر ما قبل النون ، إلا إذا كان الفعل ناقصاً ، وكانت لامه مفتوحة ، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر ، مع فتح ما قبلها ، نحو : لتسعين^{١١} ، ولتبلين^{١٢} يا هند .

٥- وإن كان مسنداً إلى نون النسوة زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد ، وكسرت نون التوكيد ، نحو : لتنصرن^{١٣}ان^{١٤} يانسوة ، ولتسعين^{١٥}ان^{١٦} ، ولتغزون^{١٧}ان^{١٨} ، ولترمين^{١٩}ان^{٢٠} .

هذه هي الحالات الخاصة بتوكيد الفعل على اختلاف نهاياته وأحوال إسناده .

(رأينا في نون التوكيد)

بيد أن نون التوكيد تثير مشكلة كان ينبغي أن تتناولها بحوث الصرفيين أولاً وقبل كل شيء ، وهي مشكلة بنيتها كأداة من أدوات العربية ، ولكن القدماء معذورون في عدم التفاتهم لهذه المشكلة ، إذ كان درسهم منصبا على تصريف الكلمة المكتوبة ، لا المنطوقة ، ولقد صرفتهم خصائص الكتابة عن كثير مما يثيره الدرس الصوتي ، والعمليات النطقية المتفاعلة . وهو أمر خفي كذلك عن ملاحظة كثيرة من المحدثين .

والواقع أن العربية لم تعرف اسما أو فعلا أو حرفا جرى في نسجه المقطعي على هذا النحو الغريب المتمثل في نون التوكيد الثقيلة : (ص - ص - ح) فهذا شكل مرفوض أساساً في اللغة ، وكذلك لم تعرف اللغة أداة تتكون من حرف واحد (ص) ، كما في النون الخفيفة .

وإذا أردنا أن نتصور تكوينها فيجب أن يكون على الأساس الذي عرفته اللغة ، والذي سبق أن شرحناه في حالة أخذ فعل الأمر من المضارع ، حين احتجنا إلى همزة وصل ، تيسر النطق بالساكن ، فإذا كانت نون التوكيد على هذا النسق فيجب أن تكتب عناصرها هكذا : ('anna) ، فهي (أن) الناسخة : أخت إن ('inna) ، مع فارق مهم هو أن همزة الناسخة حين تتعامل مع الأسماء في الجملة - همزة قطع ، وهمزة هذه حين تلحق بالفعل - وصل .

ومع فارق آخر ، بينها وبين كل همزة وصل عرفتها اللغة العربية هو : أن همزة نون التوكيد لا تظهر مطلقاً ، لأنها مدرجة في الكلام دائماً ، لا يبدأ بها أبداً .

وإذن فالتعامل مع نون التوكيد هو تعامل مع التركيب المقطعي : ('anna) في غالب الأحوال ، أي مع مقطعين ، أحدهما : طويل مقفل 'an (ص + ح + ص) يتحول إلى (ح + ص) في الاستعمال ، والآخر قصير مفتوح : (ص + ح) ، على حين تكون النون الخفيفة مقطعاً واحداً : أن - 'an .

وعلى هذا الأساس نبدأ في تحليل علاقات هذا التركيب المقطعي بما يتصل به من نهايات الأفعال المختلفة ، وسوف نعود لمناقشة هذا الموضوع في باب المصدر الصناعي .

الحالة الأولى : -

حالة تأكيد الفعل المسند إلى اسم ظاهر أو ضمير الواحد المذكور ، وحينئذ سوف يكون اتصال الفعل بالنون مباشراً . بعد سقوط حركته الإعرابية نتيجة بنائه ، هكذا :

ينصر + "أن" = ينصرن

yanşuru + 'anna > yanşuranna

وهنا تتجلى لأعيننا حقيقة هي : أن الفعل قد فقد حركته الإعرابية ، وأصبحت نهايته (وهي الراء) متحركة بحركة الوصل (وهي الفتحة) فلهذا قيل : إن الفعل مع نون التوكيد يبنى على الفتح ، حين ظن النحاة أن الفتحة فتحة بناء مجتلبة خاصة بالفعل ، وهي فيما كشف عنه تحليلنا هذا جزء من أداة التوكيد ، ظهر في هذه الحالة المباشرة ، واختفى في الحالات غير المباشرة حين ووجه بحركات ذات وظيفة أساسية ، وهي الضمائر الحركية المسند إليها ، فغطى وجودها على وجود حركة الوصل .

فإذا أكدنا أفعالا معتلة ظهرت لنا صورة أخرى ، فنحن نعلم أن الأفعال (يسعى ويرمى ويدعو) ، قد فقدت لامها حين سقط الانزلاق من النطق ، واقتصر على العنصر الأول من المزدوج . وعلى ذلك فوزنها على التوالي : يفعى ويفعى ويفعو .

فإذا اتصلت نون التوكيد بآخر الفعل وجدنا أن العنصر الثاني من المزدوج قد عاد في صورة حركة الوصل الخاصة بالنون ، وحينئذ يسترد الفعل لانه هكذا : -

يدعُون = yad'u + anna = yad'uanna

يرمين = yarmi + anna = yarmiyanna

ولما كانت حالة (يسعى) لا يثنأى معها انزلاق لتماثل الحركات ، فقد عوملت على أصلها توحيداً للنموذج ، وأصبحت كل الأفعال بزنة الفعل الصحيح : يَفْعَلْنَ .

الحالة الثانية : -

حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير التثنية الحركى ، ومعنى ذلك أن نهاية الفعل لن تتصل بالنون ، لوجود فاصل هو حركة التثنية ، وهى - كما نعلم - فتحة طويلة فى مثل : -

ينصران - يسعيان - يرميان - يدعوان .

فإذا أضبفت نون التوكيد إلى هذه الصيغ أصبحت على نحو : ينصرانِ نْ وقد رأى الصرفيون أن إجراءين قد حدثا لهذه الصيغة هما : -

١ - حذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، لأن لدينا ثلاث نونات .

٢ - كسر نون التوكيد المفتوحة .

ولكن من الضرورى ملاحظة ما سبق أن قلناه فى دراستنا عن المقطع من أن صيغة مثل (ينصران) (yan/şu/raan/ni) ينتج فيها مقطع مديد من نوع (ص + ح + ح + ص) ، وهو مقبول فى هذه الصيغة بخاصة . مخافة الالتباس بتأكيد الفعل المسند إلى المفرد .

ذلك أن المؤلف فى مثل هذه الحالة عند أمن اللبس أن تختصر الفتحة الطويلة ، وهى ضمير التثنية الحركى ، كما اختصرت الضمة الطويلة ، ضمير الجماعة الحركى ، فى الحالة التالية ، فالصيغة بعد حذف نون الرفع تُصير : -

ينصرانْ (yanşuraa + nna)

وتصبح بعد الاختصار : - ينصرانْ Yanşuranna

وهذه هي بذاتها صيغة تأكيد الفعل المسند للمفرد (ينصرُنْ) ، ولذلك أبقى اللغة على المقطع المديد في هذه الحالة خوف اللبس ، واحتفظ للفعل بكسر آخره كما كان قبل التوكيد ، على إرادة المخالفة ، حتى لا تتوالى ثلاث فتحات في نهاية كلمة واحدة .

وعلى ذلك قياس بقية الأفعال .

الحالة الثالثة : -

حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير الجماعة الحركي ، في مثل : (ينصرون) . فيصير الفعل مع النون : ينصرونْ . حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، فصار الفعل بعد حذفها : ينصرونْ - بنون مشددة ، (yan/su/ruun/na) ، فقد وجد في الكلمة مقطع مديد من نوع (ص + ح + ح + ص) ، في حالة الوصل ، وهي صعوبة تتجنبها اللغة عند أمن اللبس كما مضى ، فاختصر هذا المقطع إلى مقطع طويل مقفل : (ص + ح + ص) ، وصارت الصيغة : ينصرُنْ (yan/su/run/na) .

والملاحظ أن ضمير الجماعة الحركي هو الذي تعرض للاختصار ، فضاع نصفه ، وبقي نصفه في صورة الضمة القصيرة ، أي : أن المسند إليه في الجملة ما زال باقيا ، بعكس ما يقوله الصرفيون من أن واو الجماعة حذفت ، وضم ما قبل النون دلالة عليها ، فهذه الضمة هي في الواقع ركن الإسناد ، فيما نرى . فإذا حللنا مثالي : (تدْعُنْ ، وتقضُنْ) لم نجد فرقا بينهما وبين الحالة السابقة ، لأن لام الفعل قد سقطت عند الإسناد إلى ضمير الجماعة الحركي ، والتعامل في حالتنا هذه مع هذا الضمير ، لا مع لام الفعل .

وكذلك لا نجد في حالة تأكيد : تسعونْ وتبلونْ ، سوى تزويد ضمير الجماعة الحركي بالضمة ، وهي حركة من جنسه ، فيقال : تسعونْ ، وتبلونْ ، وهي نفس حركة الراء في : (تنصرُنْ) .

الحالة الرابعة : -

حالة تأكيد الفعل المسند إلى ضمير المخاطبة الحركي ، في مثل : -
تنصرين ، فيقال : نصرتن ، بثلاث نونات ، تحذف الأولى ، وهي
نون الرفع لتوالي الأمثال ، فيحدث مقطع مديد من نوع : -
(ص + ح + ح + ص) في حالة الوصل : (tan/ʃu/riin/na) .
فيختصر المقطع المديد إلى مقطع طويل مقفل (ص + ح + ص)
(tan/ʃu/rin/na)

وكذلك الحال في تدعن ، وتفضين ، وتسعين .
وتزود ياء الأخير بالكسرة من جنسها ، وهي نفس حركة الراء في
(تنصرين) .

وما حدث في ضمير الجماعة الحركي من اختصاره ، حدث هنا أيضاً
للضرورة المقطعية ، المشار إليها ، فقد اختصر ضمير المخاطبة الحركي ، وهو
الكسرة الطويلة إلى كسرة قصيرة ، ما زالت هي في رأينا ركن الإسناد .

الحالة الخامسة : -

حالة تأكيد الفعل المسند إلى نون النسوة ، في مثل : أنتن تنصرن ، وقد
أبقت اللغة على الصيغة كما هي . لأنها لا مشكلة معها عند اتصالها بالنون
سوى توالي أمثال ، لكل منها في التركيب قيمة خاصة ، ففي الصيغة (تنصرنن)
النون الأولى ركن الجملة ، مسند إليه ، والثانية والثالثة جيء بهما لعرض
التوكيد ، فوجب الحرص على كل منها ، واقتضى الإبقاء عليها تطويل
فتحة نون النسوة ، لتفرق بينها وبين نوني التوكيد ، ثم تكسر الأخيرة
هكذا :

تنصرنان ، على قياس صيغة التثنية .

وعلى ذلك قياس : تدعونان - ترمينان - تسمعينان .

(نون التوكيد الخفيفة)

وهى نون ساكنة أشبه بنون التنوين ، غير أنها تفيدنا تأكيد وقوع الحدث ، وقد جاءت هى والثقيلة فى قوله تعالى : « لِيَسْجَنَنَّ وَلِيَكُونَ مِنْ الصَّاغِرِينَ » ، وهى ترسم ألفا ، على هذا النحو : (ليكوناً) ، وسميت « خفيفة » لأنها ساكنة دائماً ، لا يصح تحريكها ، وأصلها كما سبق : أنْ - 'an .

وهذه النون الخفيفة يجوز أن يؤكد بها كل فعل يؤكد بالنون الثقيلة أى : أنهما يتبادلان المواقع ، ماعدا حالات لا يصح أن تستعمل فيها الخفيفة ، وهى : -

١ - أن يجرىء بعد فتحة طويلة (ألف) ، وذلك كالفعل المسند إلى ضمير الاثنين الحركى (ألف الاثنين) فى مثل : أقعدا ، ولا تلعبا ، وأبضاً الفعل المسند إلى نون النسوة ، حيث تزداد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد ، فى مثل : أقعدن ، ولتصَلَيْن .

والسر فى ذلك أن هاتين الحالتين ينشأ فيهما المقطع المديد المقفل ، بصامت واحد : -

(ص - ح - ح - ص) - وصلا ووقفا : - أقعدان - أقعدنان ، ولا يمكن فيهما اختصاره ، كما سبق فى الأمر من الفعل الأجوف .

٢ - فإذا وقعت فى سياق يفرض تحريكها حذفت ، وذلك كقول الشاعر .

لا تُتْهِنَ الْفَقِيرَ عَظَمُكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

أصله : (لا تُتْهِنَنَّ الْفَقِيرَ) ، فلما التقت النون الخفيفة (الساكنة) باللام الساكنة حذفت ، لأن تحريكها غير جائز .

— ١٠٤ —

٣ — وتعطى هذه النون في الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا ، فيقال في (اقعدنْ) : اقعدا ، وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ، ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل لأجلها ، في مثل حالة الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فيقال في :
اضرِبْنْ : ا ضربوا ، وفي اضرِبْنْ : اضرِبِي .

- ١٠٥ -

الاسماء

الاسم باعتبار الجمود والاشتقاق

يشيع في الدراسات الصرفية مصطلحا الجمود والاشتقاق ، ويرى الصرفيون أن الجامد هو : ما لم يؤخذ من غيره ، وأن المشتق هو : ما أخذ من غيره .

وإذا تذكرنا ما سبق أن قلناه من أن أساس الكلمة العربية الذي تؤخذ منه كل صورها هو (المادة) ، التي هي عبارة عن الصوامت المجردة من الحركات ، دون مازيادة - أدركنا أن كل كلمة في اللغة (مأخوذة) من هذه المادة ، سواء أكانت جامدة أم مشتقة بمقياس الصرفيين .

وهذا يحتم ضرورة وضع تعريف آخر للجامد ، على أنه : (ما يؤخذ من مادته على غير قياس) .

والمشتق : « ما يؤخذ من مادته على قياس » .

ففي اللغة مادة غير قياسية الصور ، أي : لا تتحقق لغويا إلا في صورة كلمات قليلة ، وذلك كمادة (ر ج ل) التي لا يؤخذ منها سوى كلمتي (رَجُلٌ ورجُل) ، فهي إذن مادة غير مخصصة ، أو هي عقيمة جامدة .

وكذلك لو نظرنا في مادة (ل ي س) ، فقد أخذ منها الفعل : (ليس) على غير قياس ، لأن قياس الفعل الماضي أن تتحرك عينه ، من ناحية ، وأن يكون له مضارع وأمر من ناحية أخرى ، وهو ما لم يتحقق فيما أخذ من هذه المادة ، فهو إذن كلمة جامدة أخذت من مادة غير مخصصة .

وفي اللغة مادة قياسية الصورة ، ومثالها مادة : (ك ت ب) ، التي يمكن أن تؤخذ منها صور كثيرة قياسية مثل : كَتَبَ - يَكْتُبُ - كتابة - تَكَاثَبَ - مكاتبة - تَكَاتَبَا - كاتب - مكتوب - كتاب - كُتِبَ . . . الخ فهي إذن مادة مخصصة ، لأن لكل صورة من هذه الصور قاعدة تصاغ على أساسها ، سواء أكان ذلك على أساس تغيير الحركات داخل المادة ، أم كان على أساس إصباغ زوائد خاصة بالصيغة المراد اشتقاقها ، أم كان على الأساسين كليهما .

وبذلك يعتبر الفعل والمصدر مثل باقي المشتقات التي تنسل من المادة المحصبة ، لأن كلا منهما نتيجة إقحام الحركات بين صوامت المادة ، وكل منهما ذو صور مختلفة ، ومردهما جميعاً إلى هذه المادة التي لا يختلف الحكم عليها مهما اختلف تكوينها .

ويشتق من المادة المحصبة في العربية مجموعة من الأسماء المشتقة ، وهي :
المصدر - اسم المرة واسم الهيئة - المصدر الصناعي - اسم الفاعل -
صيغ المبالغة - اسم المفعول - الصفة المشبهة - اسم التفضيل - أفعال
التعجب - اسم الزمان والمكان - المصدر الميمي - اسم الآلة .

كما يشتق من هذه المادة صيغ الأفعال الثلاثة : -

الماضي والمضارع والأمر

وقد تقدم الحديث عن اشتقاق الأفعال ، وبقي الحديث عن مشتقات
الأسماء .

أولاً - المصدر

والمصدر هو اسم الحدث الذى تحمله مادة الكلمة فى أصولها الصامتة، وهو لا يأتى إلا من مادة مخصصة يمكن أخذ المشتقات منها قياساً ، وليس للمصدر أوزان محددة ، فكل أوزانه سماعية فى الحقيقة ، حتى ما كان منها كثير الوقوع . وهو من حيث البنية المقطعية يعتمد فى بدايته على أحد المقطعين : (القصير ، أو الطويل المقفل) ، وقد تجنبت اللغة أن تبدأ أحد مصادرها بالمقطع الطويل المفتوح ، وهو فى ذلك يؤيد ملاحظتنا عن بنية المجردات .

وقد جرى الاستعمال اللغوى على ربط المصدر بفعله ، بحيث لا يسهل استخراج المصدر إلا إذا عرفت صيغة الفعل ، فمصدر الثلاثى يختلف عن مصدر الرباعى ، أو الخماسى ، أو السداسى . ومن اليسير أن يتأكد فى ذوق المتكلم خاصة استخراج المصدر نتيجة كثرة الاستعمال ، وتكرار الملاحظة ، أى : أن السماع هو الأساس فى معرفة مصدر الفعل ، ولكن مصدر الفعل الثلاثى أقل قياسية من مصادر الأوزان الأخرى .

وقد سبق لنا فى دراسة أوزان الفعل المزيد أن قرّنا كل فعل مزيد بمصدره ، وهنا نذكر أوزان مصدر الفعل الثلاثى .

ولهذا المصدر ستة أوزان تتوزع بالتساوى على صيغ الفعل الثلاثى .

فَعِيل - فَعِيل - فَعُول .

فلكل صيغة وزنان ، أحدهما إذا كان الفعل متعدياً ، والآخر إذا كان لازماً .

فقياس مصدر (فَعِيل) ، بأية حركته تحركت غين مضارعة ، إذا كان متعدياً ، هو : فَعَّل ، مثل : قتل قتلاً ، وضرب ضرباً ، ورد رداً .

وقياس مصدره إذا كان لازماً هو : فَعُول ، مثل : جلس جلوساً وخرج خروجاً ، وقعد قعوداً .

وشرط اطراد وزن هذا المصدر الأخير ألا يدل فعله على حرفة ، أو صوت ، أو تقلب .

وإلا ، فإن قياس ما دل على حرفة : فَعَالَة : حلق - حلاقة ، وخرط - خراطة .

وقياس ما دل على صوت فُفَعَال : صرخ - صراخاً ، أو فعيل ، كنهق نهيقاً .

وقياس ما دل على تقلب فَعَلَان : غلى غلياناً .

وأما مصدر فَعَل (ومضارعه يفعل) فيأتى للمتعدى منه على وزن فَعَل ، مثل : حمد يحمد حمداً ، وفهم يفهم فهماً .

وقياس مصدر اللازم منه فَعَلٌ ، مثل : تعب ينعب تعباً ، وفرح يفرح فرحاً .

وأخيراً يأتى مصدر فَعَلٌ ، وهو لازم دائماً ، وقياسه أن يكون على وزن فَعَالَة ، أو فُعُولَة ، مثل : ظرّف ظرفاً ، وصعب صُعوبة .

فهذا عن الأوزان القياسية . أما عن الأوزان السماعية لمصادر الثلاثي فهي كثيرة : -

ومن مصادر فَعَل : طلب طلباً ، ونبت نباتاً ، وكتب كتاباً ، وحرس حراسة ، وحسب حسباناً ، وشكر شكراً ، وذكر ذكراً ، وكنم اكتماناً ، وكذب كذباً ، وغلب غلبة ، وحى حماية ، وغفر غفراناً ، وعصى عصياناً ، وقضى قضاء ، وهدى هداية ، ورأى رؤية .

ومن مصادر فَعِل يفعل : لعب لعباً ، ونضج نضجاً ، وكره كراهية : وسمن سمناً ، وقوى قوة ، وصعد صعوداً ، وقبل قبُولاً ، ورحم رحمة .

ومن مصادر فَعُل : كرم كرمًا ، وعظم عظمًا ، ومجد مجدًا . وحسن حسناً ، وحلم حلمًا ، وجمل جمالا .

ثانيا - المصدر الدال على المرة والهيئة

وقد عرفت العربية نوعا من المصادر يدل على المرة أو الهيئة ، وهو من الثلاثي على وزن (فَعْلَة) لما دل على المرة ، كجلسَ جَلْسَة ، وقعد قَعْدَة ، ووقف وَقْفَة . إلا إذا كان المصدر على وزن (فَعْلَة) فيدل على المرة بالوصف : دعوة واحدة .

وعلى وزن (فَعْلَة) لما دل على الهيئة ، كجَلَسَ وقَعْدَة ، وقَفَّ . فإذا كان المصدر على (فَعْلَة) دل على الهيئة بالوصف : نشدة عظيمة ، أو بالإضافة : نشدة الملّهوف .

أما من غير الثلاثي ، فيدل عليهما بالمصدر القياسي مختوما بالتاء ابتسم ابتسامة ، ويفرق بين المرة والهيئة بالوصف ، فيقال في المرة : ابتسامة واحدة ، وفي الهيئة : ابتسامة هادئة .

ثالثا - المصدر الصناعي

ومن أنواع المصادر ما سمي بالمصدر الصناعي ، وهي تسمية محدثة أطلقت على عملية صوغ اسم الحدث من الكلمات الجامدة ، بواسطة اللاحقة (يّة) - أي : الياء المشددة والتاء ، كالإنسانية ، والبشرية ، والنفسية ، والعقلية .

وأكثر ما يأتي هذا المصدر في ترجمة الكلمات المختومة في الإنجليزية بالأحرف (ism) مثل : humanism ، وقد اعتمد هذه القاعدة المجمع اللغوي منذ بعيد ، وشاع استعمالها في الأساليب الفصحى . وقد رويت له أمثلة قديمة ، كالجاهلية ، واليهودية ، والنصرانية ، وورد بعض ذلك في القرآن الكريم .

غير أن هذه اللاحقة (يّة) تثير أمامنا نفس المشكلة التي أثارها نون التوكيد من قبل ، وهي أنها بوضعها الذي يتصوره الصرفيون تخرج على نظام المقطع العربي ، حيث تتكون من صامتين + حركة + صامت (yyat) وهذا البناء المقطعي غير جائز ولا مقبول في العربية ، فهو نمط معروف في اللغات الأوروبية .

ويشترك في نفس الملاحظة ياء النسب المشددة ، تلك التي لا يمكن تصورهما في هيئة ياءين مكررتين هكذا : (yy) في حالة الوقف ، أي : حين لا تلحقها علامة إعراب . وليس في العربية مقطع بهذه البنية . كما نفينا من قبل أن يكون في العربية مقطع في صورة صامت واحد هو نون التوكيد الخفيفة (n) ، وكان هنالك حل نراه صحيحاً من وجهة نظرنا .

ولاشك أن لاحقة النسب هذه هي نفسها لاحقة المصدر الصناعي في حالة التأنيث ، فلا فرق بين وقوع اللاحقة في (مصرية) و (إنسانية) ، سوى أن معنى الكلمة الأولى على النسب ، والثانية على المصدرية الصناعية .

وإذن فالحل الذي يتصور لهذه المشكلة بشقيها واحد قطعاً .

وأبادر إلى القول بأن أحداً لم يتصور هذه المشكلة من قبل ، ولم يطرح عنها سؤال ما - على مدى تاريخ الثقافة العربية كله .

والذي أراه في هذه المسألة هو أن أصل هاتين الأداتين - فيما أزعم - هو : (أى وأية) ، أو هو (أى) وحدها ، إذا اعتبرنا أن التاء في النسب لتأنيث الصفة ، وهي في المصدر للنقل من الوصفية إلى الاسمية .

ولقد نستأنس هنا بما جاء في كليات أبي البقاء من قوله : « والكيفية اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف ، أخذ من كيف بإلحاق ياء النسبة ، وتاء النقل من الوصفية إلى الاسمية بها ، كما أن الكمية اسم يجاب به عن السؤال بكم ، بإلحاق ذلك أيضاً » .

والمعروف أن الأدوات في العربية تسبق ما تتعامل معه من الأسماء والأفعال ، لا يستثنى من ذلك سوى حالات قليلة ، منها حالات التوكيد والنسب والمصدرية - التي نحن بصدددها ، فلإنها تتعامل مع أواخرها ، ولذلك كان لها وضع خاص تحولت فيه همزة القطع إلى همزة وصل ، سقطت عند اتصال الأداة بالاسم ، في مثل : مصر + أى = مصرى - مصرى ، وذلك مع كسر آخر الاسم لمناسبة الياء .

وكذلك الحال في المصدر الصناعي في مثل : إنسان + آية = إنسانية .

وربما تساءلنا عن التناسب بين معنى الأداة قبل الإلحاق وبعده ؟؟

ونحن نختار أنها (أى) الموصولة بمعنى (كل) ، وهى تفيد الشيوع والاستقصاء ، فى مثل قولنا : أى بشر ، أو أى رجل من مصر ، فالوصف بها حين تلحق بالاسم فى (مصرى) صادق على كل من يحمل هذه الجنسية ، فهو وصف شائع شامل .

ولا بأس بأن نفترض أن معنى التجريد فى المصدر الصناعي ، وهو المعنى المستفاد من إلحاق (آية) بما يسبقها - هذا المعنى لا يبعد كثيراً عن معنى الكلية الذى للأداة (أى) ، مع ملاحظة أن من الممكن أن يكون معنى المصدرية الصناعية تطوراً جديداً نسبياً فى استخدام الأداة .

هذه على أية حال محاولة للتفسير بناء على افتراض طرحه للدارسين .

رابعاً : اسم الفاعل (١)

وهو وصف يؤخذ من مضارع مبنى للفاعل ، للدلالة على من أحدث الفعل ، أو قام به الفعل .

ولنما قيل : إنه يؤخذ من المضارع لأنه وصف يدل على حدث وزمن ، ودلالته على الزمن ترتبط بالحال وبالمستقبل ، وهذا هو زمن المضارع ، فكلاهما يدل على الاستمرار ، وكون المضارع مبنيًا للفاعل ، لأن المأخوذ منه يكون وصفاً للفاعل أيضاً .

واسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل) ، مثل : كاتب ، وواعد ، وراد ، وداع ، وواق ، وراو . مع ملاحظة أن الأمثلة الثلاثة الأخيرة قد فقدت لامها ، فوزنها : فاعٍ ، لا فاعل .

وأما اسم الفاعل من الفعل الأجوف فيتعرض للهمز ، نتيجة صعوبة مقطعية في بنيته :

ومثال ذلك : اسم الفاعل من (قال وباع) ، فهذان فعلا ن فقد كل منهما عينه نتيجة توالي الحركات في أصلهما : قَوْلَ qawala وَيَبِيعَ baya'a ، ولما كان كل من الواو والياء هو في الحقيقة انزلاق بين الحركات المتوالية ، وهو انزلاق لم يسغه الناطق العربي ، فقد أسقطه في استعماله الفعلي ، واتصلت الفتحتان : baa'a - qaala ، بوزن فال ، واعتبار القدماء أنهما بوزن (فَعَل) هو نتيجة اعتمادهم على الكتابة ، لا على الأصوات ، وقد سبق هذا التحليل .

فإذا أريد صوغ اسم فاعل من هذين الفعلين فإن عين الفعل تعود لتقع بعد ألف الصيغة : قاول qaa-u-il ، وببيع baa-i/i' ، وفي ذلك من توالي الحركات الكثيرة ما لا يسغه الناطق العربي أيضاً ، وبخاصة في موقع النبر في الصيغة ، ولذلك عمد إلى إسقاط الانزلاق الذي هو الواو

(١) لاحظ في أنواع المشتقات المختلفة وجود المقطع الطويل المفتوح (ص ح) ، على حين قد خلت منه الأسماء المجردة ، واغلب المصادر ، وهذا في رأينا دليل على أن له وظيفة اشتقاقية تحتاج إلى دراسة خاصة .

والياء ، وأحل صوت الهمزة ، وهو في الحقيقة فاصل حنجري نبرى ، بين الحركات المتعاقبة ، فصارت الكلمتان : قائل qaa'il وبائع baa'i .

وليس في هذه الصيغة قلب للياء أو الواو همزة ، لأنه لا قرابة صوتية بينهما ، كما سيتأكد ذلك في باب الإبدال .

ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي بوزن المضارع ، مع إلصاق ميم مضمومة في أوله ، في موقع حرف المضارعة ، وكسر عينه ، سواء في ذلك الفعل الصحيح الآخر ، مثل : مُقَدِّم ، ومُقدِّر ، ومستفهم - والفعل المعتل الآخر مثل : مستدعى ، التي تصير بالإعلال : مستدعى . بوزن : مستفهم .

ومن الأفعال غير الثلاثية ما جاء أصلاً على وزن : افتعل يفتعل ، وهو معتل العين : مثل : اختار يختار ، وامتاز يمتاز ، فقد سقطت عين الفعل ، وهي الياء ، والأصل : اختير يختيار ، فلما سقطت الياء نتيجة الإعلال أصبح وزن الفعل : افتال يفتال ، واسم الفاعل من هذا الفعل هو : مختار وممتاز ، وهي في الوقت نفسه صيغة اسم المفعول ، والأصل في اسم الفاعل ، مختير . وفي اسم المفعول ، مختير ، ولكن وزن الكلمة في الحالتين بإسقاط عينها ، وهي الياء ، فتصبح : مفتال ، ويميز بين اسم الفاعل واسم المفعول بوساطة السياق .

خامساً : صيغ المبالغة

وهناك صيغ ملحقة بصيغة اسم الفاعل ، تدل على الوصف بإيقاع الحدث ، ولكنها تفيد المبالغة في الوصف والكثرة ، وهي خمس : -

فَعَّال	مثل	أَكَّال	وشرَّاب
مَفْعَال	مثل	مَشْحَار	وَمَفْضَال
تَفْعُول	مثل	صَبُور	وَشَكُور
تَفْعِيل	مثل	عَلِيم	وَسَمِيع
فَعِيل	مثل	تَحْذِير	وَفَرَح

سادسا : اسم المفعول

وهو وصف يؤخذ من مضارع مبنى للمفعول ، للدلالة على ما وقع عليه الفعل .

وهو من الفعل الثلاثي الصحيح الآخر سهل الصياغة ، لأنه بره (مفعول)
وهي زنة تتحقق بإجراءين : -

١ - زيادة ميم مفتوحة قبل فاء الكلمة ، في موقع حرف المضارعة .

٢ - جعل فتحة العين ضمة طويلة .

ففي كلمة (يُكْتَب) ، يحذف حرف المضارعة ، ويوضع في موقعه ميم مفتوحة : مَكْتَب . ثم تجعل فتحة العين ضمة طويلة : مكتوب .

ولكن صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف أو الناقص تواجه بعض التغيرات نتيجة تنابع الحركات المركبة ، ونحن نكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الأمثلة ، مع إرجاء تحليلها إلى ما خصص له في باب الإبدال :

فاسم المفعول من	قيلَ	مقول	بزنة	مقول
ومن	بيع	مبيع	بزنة	مفيل
ومن	رُمِيَ	مرمى	بزنة	مفعول على الأصل
ومن	طَوِيَ	مطوى	بزنة	مفعول على الأصل
ومن	وُقِيَ	موقى	بزنة	مفعول على الأصل

ويصاغ اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي ، من المضارع ، مع استعمال ميم مضمومة في موقع حرف المضارعة ، وفتح ما قبل الآخر ، وهو عين الفعل ، مثل : مُكْرَم ، ومستعان ، ومنطلق به ، ومُستدعى .

وقد سبق أن أشرنا إلى صياغة اسم المفعول من مثل : اختار وامتاز .

ويأتى اسم المفعول أحيانا من الثلاثي على زنة فعيل ، ولكن معناه يظل بمعنى مفعول ، مثل : قتيل ، بمعنى مقتول ، وجريح ، بمعنى مجروح .

سابعاً : الصفة المشبهة

وهي وصف يؤخذ من فعل لازم للدلالة على الثبوت . وهي صفة مشبهة باسم الفاعل ، غير أن الفرق بينهما هو أن الصفة تفيد ثبوت معناها لمن اتصف به ، واسم الفاعل يفيد الحدوث والتجدد .

ولها اثنا عشر وزناً يغلب ورودها في اللغة : -

وزنان من باب تعلم ، مثل : تحير	فهو أخمر	- آفعل
وعطش	فهو عطشان	- فعلان
وأربعة من باب تحسن مثل	تحسن	فهو حسن - فعمل
وجنب	فهو جنب	- فُعِل
وشجع	فهو شجاع	- فُعال
جبن	فهو جبان	- فعال
وسنة مشتركة بين البابين مثل	تسبط	فهو تسبط - فَعِل
وضخم	فهو ضخم	- فَعِل
وصغير	فهو صغير	- فَعِل
وملح	فهو ملح	- فَعِل
وحرّ (حرير) فهو حرّ	فهو حرّ	- فُعِل
وصلب	فهو صلب	- فُعِل
وفرح	فهو فرح	- فَعِل
وتنجس	فهو نجس	- فَعِل
وصحب	فهو صاحب	- فاعل
وطهر	فهو طاهر	- فاعل
وبخل	فهو بخل	- فَعِل
وكريم	فهو كريم	- فَعِل

وتأملنا لبعض الأمثلة الواردة قد يثير بعض الأسئلة حول مدلولها ،
فكلمتا : صاحب وطاهر ، هما بوزن فاعل ، وهذا هو وزن اسم الفاعل
بذاته ، ويرجع اعتبار الكلمة في هذه الحالة صفة مشبهة ، أو اسم فاعل إلى
ما يفيد السياق من معنى ثبوت الصفة أو تجددها . وكذلك ما جاء على وزن
فَعِيل ، مثل فرح ، وهو وزن يفيد المبالغة ، إلى جانب استخدامه صفة
مشبهة ، والسياق أيضاً هو الحكم عند حدوث هذا التلخل :

وقد مر بنا أن اسم المفعول يأتي على وزن فعيل بمعنى فعول ، وها نحن
أولاء نرى أمثلة على فعيل بمعنى فاعل ، مثل : بخيل بمعنى باخل ،
وكريم بمعنى كارم ، ولكن هذه الصفات كما نرى تفيد الثبوت ، إذ الكرم
والبخل من السجايا التي يتصف بها الفرد ، وهي جزء من مكونات
شخصية ، والمهم في كل ذلك هو السياق .

ثامنا : صيغة التفضيل ، وصيغتا التعجب

يصاغ اسم التفضيل على وزن أفعل ، ويراد به الوصف بالزيادة ، نحو :
أكرم ، وأجمل . وهذه هي الصيغة القياسية .

وللتعجب صيغتان هما : ما أفعله ، وأفعل به ، في مثل : ما أكرم
محمدًا ، وأكرم محمد .

وبين التعجب والتفضيل وحدة في المعنى واللفظ أوجبت اشتراكهما
في شروط الصوغ ، وليس أحدهما في ذلك مقيساً على الآخر .

وشروط صوغهما أربعة ، كما انتهى إليها المجمع اللغوي :

١ - أن يكونا من فعل ثلاثي الأصول ، مجرداً أو مزيداً ، سواء
أكان الفعل مسموعاً ، أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادة لغوية ،
وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان .

٢ - أن يقبل التفاضل .

٣ - أن يكون مثبتاً .

٤ - أن يكون متصرفاً .

فلا يصاغ اسم التفضيل أو صيغة التعجب من ثلاثي غير متصرف مثل :
عسى وليس .

ولا يصاغ أحدهما من فعل مني . مثل : لم يزرع الفلاح حقله .

ولا يصاغ كذلك من فعل لا يقبل التفاضل في المعنى المقصود من الاستعمال ، فالفعل (مات) إذا كان يراد به الموت الحقيقي لا يصلح لهذا الصوغ ، ولكن إذا أريد به الوصف بالبخل أو البطء جاز استعماله في هذا الغرض .

وعند إرادة التفضيل أو التعجب من الأفعال التي لم تستوف الشروط المذكورة يوثى بصيغة من فعل مستوف لها ، ثم يوثى بمصدر الفعل غير المستوف للشروط ليكون تمييزاً لاسم التفضيل ، مثل : محمد أعظم تقدماً ، أو ليكون مفعولاً به لفعل التعجب مثل : ما أعظم تقدمه . وأعظم بتقدمه ، (مع ملاحظة أن الباء في المثال الأخير زائدة للتعدية ، والكلمة مفعول به لفعل التعجب الذي جاء على صيغة الأمر) .

وإذا كان الفعل منفيًا مثل : لم يتأخر محمد ، قيل : ما أعظم عذمه تأخره .

أما بقية الشروط الشائعة في كتب الصرف فلا لزوم لها ، لورود صيغ كثيرة منها عن العرب أنفسهم (١) .

(١) انظر في هذا بحث الأستاذ أمين الخولي عن أفعال التفضيل (كتاب في أصول اللغة) ص ١٢٢ وما بعدها ، من منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

تاسعا : اسما الزمان والمكان

واسما الزمان والمكان يدل أولهما على زمان وقوع الفعل ، ويدل ثانيهما على مكان وقوعه .

فلذا قيل : هنا مربوط الفرس ، كان المعنى : هذا أو أن ربطه . ولكن إذا قيل : الآن مربوط الفرس ، كان المعنى هذا أو أن ربطه ، أى : زمانه ، ويفرق بينهما السياق .

ويصاغ كلاهما من الفعل الثلاثي على وزن مفعَل ، إذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها ، نحو ، مَنْصَر من ينصر ، وَمَسْمَع من يسمع . أو كان المضارع معتل اللام نحو : مَسَعَى من يسعى ، وَمَرَمَى من يرمى ، وَمَوَقَى من يوقى ، وَمَطَوَى من يطوى . ويصاغ كلاهما من الفعل الثلاثي على وزن مفعِيل : إذا كان مضارعه مكسور العين مثل : مَجْلِس من يجلس ، أو كان مثالا مثل : مَوْعِد من وعد ، وَمُيسِر من يستر .

ويصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل غير الثلاثي بزنة اسم المفعول ، مثل : مُنْطَلَق ، وَمُسْتَدْعَى ، وقد ورد مثل ذلك في قوله تعالى : « وقل رب أدخلي مُدْخَلَ صدق ، وأخرجني مُخْرَجَ صدق » .

وقد وردت أسماء زمان ومكان بالكسر وقياسها الفتح ، كالمسجد والمنسك ، والمنبت ، والمشرق ، والمغرب ، ولعل هذه الألفاظ وما أشبهها إنما جاءت مخالفة للقاعدة لأنها لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان أو المكان ، بالمعنى النحوى ، بل هى أسماء لأماكن معينة ، فهى إطلاقات خاصة ، لا تندرج تحت شروط الصيغة .

عاشرا : المصدر الميمى

المصدر الميمى ، وهو بزنة مَفْعَلٍ ، بالفتح دائماً ، إلا من المثال الواوى
مثل : وعد ، فحينئذ يأتى بالكسر فيقال : آمورٍ عد .

وعلى أى حال فإن السياق هو الذى يعول عليه فى كل استعمال لهذه
الصيغ المتشابهة .

حادى عشر : اسم الآلة

ولا يصاغ إلا من الفعل الثلاثى للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته ،
وأوزانه القياسية ثلاثة عند القدماء :

مِفْعَال	مثل	مِفْتَاح	وَمِنْشَار	وَمِسْهَار
مِفْعَل	مثل	مِخْلَب	وَمِبْرَد	وِمِمْفَك
مِفْعَلَة	مثل	مِكْنَسَة	وَمِلْعَقَة	وَمِضْأَة

وفد أضاف المجمع اللغوى أربع صيغ أخرى هى :

فَعَالَة	مثل :	وَلَا عَة ،	وَكَمَاشَة
فَعَال	مثل :	إِرَآث	(وهى التى قال بعض القدماء بقياسها)

فَاعِلَة مثل :

فَاعُول مثل :

وقد جاء بعض أسماء الآلة على وزن (مُفْعَل) مثل : مُدَّهِن ، وَنُخْل ،
وعلى وزن (مُفْعَلَة) مثل : مُكْحَلَة ، كما جاء مطلقاً بلا وزن قياسي ،
مثل : شَوْكَة ، وفَاس ، وسَكِين .

الاسم باعتبار التذكير والتأنيث

الأصل في كلمات اللغة أن تكون مذكرة ، مثل : تلميذ وعامل ، ودون أية علامة للتذكير ، فإذا أريد تأنيثها ألحقت بها علامة التأنيث المعروفة وهي التاء ، فقبل : تلميذة ، وعاملة ، وكذلك الفعل : قام - مذكر ، وقامت - مؤنث . مع فارق في رسم التاء ، ونطقها في الوقف .

ولكن مشكلة التذكير والتأنيث في اللغة أوسع من هذا الإجراء النحوي الذي يتفق مع الاعتبار النوعي ، ففي الكلمتين اللتين سقناهما ينطبق المذكر النحوي مع النوع ، لأن التلميذة أو العاملة (أنثى) فعلا . وهذا التطابق بين الإجراء النحوي والنوع ليس مطرداً دائماً ، كما أن الأداة النحوية للتأنيث ليست واحدة ، بل هي عدة أدوات .

١ - التأنيث النحوي ، والمؤنث النوعي

قد يتفق التأنيث النحوي مع المؤنث النوعي كما سبق ، ولكن قد يكون الاسم مؤنثاً بلا علامة تأنيث ، وقد يكون مذكراً ومعه علامة تأنيث ، فأما المؤنث المجرد من علامة التأنيث فمثل : سعاد وزينب وهند .

وأما المذكر ذو العلامة فمثل : حمزة ، وطلحة .

وقد جرت اللغة في هذه الحالات التي لا يتطابق النوع مع النحو فيها - أن تعاملها باعتبارين : -

١ - اعتبار الشكل ، حيث تطلق وصف (المؤنث اللفظي) على المذكر ذي العلامة ، و (المؤنث المعنوي) على المجرد منها ، وهو مؤنث المدلول .

٢ - أن تنظر إلى حقيقة المسمى ، فإن كان ذكراً (نوعاً) عاملته معاملة المذكر ، من حيث تذكير فعله ، وتذكير العائد عليه من الضمائر .

وإن كان أنثى (نوعاً) - أي باشماله على عضو التأنيث - عومل معاملة المؤنث .

وأما الأسماء التي لا يفرق بين مسمياتها على أساس عضوى فإن أساس معاملتها هو شكلها فقط ، فما كانت فيه علامة التأنيث عومل معاملة المؤنث ، وما لم تكن فيه العلامة اعتبر مذكرا .

ومن أمثلة ذلك : نملة ، وبعوضة ، وشجرة ، فهي مؤنثة من حيث الشكل ، فتعامل معاملة المؤنث ، وإن لم تكن أنثى حقيقة .

وكلمات مثل : ثعبان ، وصرصور ، وغصن — هي مذكرة شكلا ، فتعامل معاملة المذكر .

على أن العربية قد عرفت كلمات خرجت عن هذه القاعدة مثل : عين ، وأذن ، ونار ، ودار ، وشمس ، ويد ، ورجل ، فهي قد خلت من علامة التأنيث ، ومع ذلك غلب اعتبارها مؤنثة .

ومن النحاة من طرد القاعدة في كل ما لا يعقل من المسميات ، فأجاز فيه التذكير والتأنيث . ومع ذلك فنحن مقيدون بما جاء به السماع ، وما شاع في الاستعمال النصيح .

وقد يكون من المفيد أن نعرف في هذا الصدد أن في العربية كلمات يستوى فيها المذكر والمؤنث ، مثل : قتيل وجريح ، وصبور ، وعجوز ، وزوج ، فيقال : رجل قتيل ، وامرأة قتيل . . . الخ .

وفي العربية كلمات لا تدل إلا على المؤنث ، مع أنها لا تلحقها علامة التأنيث مطلقاً ، مثل : حائض ، وطالق ، وثيب ، ومرضع .

وفي العربية كلمات تدل على المذكر إن لحقها التاء ، وعلى المؤنث إن خلت من التاء ، وهي الأعداد من ٣ — ١٠ — فيقال في المذكر : —

ثلاثة — أربعة — خمسة — عشرة .

ويقال في المؤنث .

ثلاث — أربع — خمس — عشر .

وفي العربية كلمات مذكورة لاتجد موئثها إلا في كلمات أخرى مختلفة عنها ، مثل : حمار وديك وحصان ، فوئثها : أتان ، ودجاجة ، وفرس .

ب - علامات التانيث :

نعتبر التاء أشهر علامات التانيث ، وإن لم تسكن أصلها ، وهي العلامة القياسية ، ولكن اللغة قد عرفت علامتين أخريين ، هما : -

١- الألف المقصورة ، أو هي الفتحة الطويلة ، كما في الكلمات : ليلي - كرى - ذكرى ، وقد تكون هذه الألف هي العلامة الأصلية للتانيث ، ثم لحقتها هاء في الوقف ، تحولت إلى التاء في اللوصل .

٢- الألف الممدودة ، أو هي الفتحة الطويلة بعدها همزة مثل : حمراء - وعاشوراء . وقد تكون ناشئة عن المقصورة ، فمن المعلوم أن كل ممدود يجوز قصره قياسا ، وكل مقصور لا يقصر غالبا إلا سماعا ، فالحركة بين الطرفين مستمرة في الاستعمال اللغوي .

وهاتان علامتان يرد استعمالهما غالباً من طريق السماع .

الاسم باعتبار الصحة والاعتلال

سبقتم إشارة إلى معنى الصحة والاعتلال فيما يتعلق بالفعل .

ومن الأسماء ما هو صحيح الآخر مثل : محمد ، ورجل ، وفاطمة ، وامرأة ، ومنها ما هو معتل ، ويصدق على نوعين : -

١ - نوع ينتهي بألف مقصورة ، أو هي الفتحة الطويلة ، وهي لام الكلمة ، مثل : الهدى ، والرحى ، والفتى ، والمنصطفى .

٢ - ونوع ينتهي بياء مدية ، أو هي الكسرة الطويلة ، وهي لام الكلمة ، مثل : القاضي ، والمستدعى ، والمنادى .

ولا صعوبة في معاملة الصحيح ، حيث تتوارد على آخره حركات الإعراب ، دون أى تغير .

أما المقصور فإن له حالتين : -

أ - حالة التنكير ، وفيها ينون آخره ، فيقال : فتى ، ومصطفى ، بإسقاط الألف نطقاً ، أو هو فى الحقيقة اختصار للفتحة الطويلة مع إقفال المقطع بنون ساكنة ، هي التنوين . fataa > fatan

ب - حالة التعريف ، وفيها يثبت آخر المقصور على حالة واحدة ، هي الفتحة الطويلة .

ولا حاجة للتنبيه إلى أن لام هذه الكلمات هي الانزلاف الذى يظهر أحيانا ، ويختفى أحيانا أخرى ، فهو يختفى فى : الفتى ، ويظهر فى : فتيان . وهو أمر أكدته دراستنا التحليلية للفعل المعتل .

وأما المنقوص ، فإن له حالتين أيضاً : -

١ - حالة التعريف ، وفيها يلزم آخره صوت الكسرة الطويلة مثل : القاضي ، والمنادى .

ب- حالة التنكير ، وفيها تستبدل الكسرة الطويلة (ياء المد) بكسرة قصيرة ونون ساكنة (هي التنوين) ، وذلك في حالتي الرفع والجر ، فيقال : قاضٍ - ومنادٍ . ' qaadin > qaadii ... الخ .
وترجع للكلمة لامها ، وهي الانزلاق اليائي ، في حالة المصب فيقال : قاضياً .



الاسم باعتبار العدد

للاسم باعتبار العدد ثلاث حالات : -

١ - الإفراد .

٢ - التثنية .

٣ - الجمع .

وليس في الإفراد مشكلة ، أكثر مما سبق ذكره بصدد الصحيح والمقصور والمنقوص .

ويبقى أمامنا حالتا التثنية والجمع .



(تثنية الاسم)

ويراد بالتثنية أن يدل الاسم على اثنين ، أو اثنتين ، بإلحاق فتحة طويلة (ألف) ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر . وذلك مثل : رجلان ورُجَتَيْن ، وامرتان وامرأتَيْن .

والصاق هذه اللاحقة بالاسم الصحيح أمر يسير ، لأنها لا تغير من أصواته شيئاً ، فالألف حركة طويلة متصل بالصامت في آخر المفرد ، لتصبح علامة إعرابه ، وكذلك الياء .

أما إلصاقها بالكلمة المنتهية بفتحة طويلة أخرى (ألف) فيحتاج إلى شيء من التحليل ، نظراً لكثرة الحركات المتوالية .

وتصنف العربية الكلمات المقصورة إلى طائفتين : —

(أ) ما تقع ألفها بعد حرفين .

(ب) ما تقع ألفها بعد ثلاثة أحرف فصاعداً .

الطائفة الأولى : — وهى الكلمات التى تسبق ألفها بحرفين ، وفى مثل هذه الكلمات ترجع لام الكلمة فى حال التثنية ، كما هى فى الأصل ، ياء كانت أو واوا .

فكلمة مثل : الفتى ('al-fataa) تلصق بها لاحقة التثنية فى حالة الرفع . فتصبح هكذا : الفتى + ان ('al-fataa + aani) ولا بد أن يتفادى الناطق هذا الطول المحل-ببناء المقطع العربى ، وذلك بعودة الياء — (وهى لام الكلمة) إلى مكانه ، مع اختصار الحركة فى آخر الكلمة إلى نصفها ، فتصبح الكلمة 'al-fata-y-aani

وكلمة مثل : العصا 'al-'aṣaa ، تجرى تثنيها على نفس النسق ، ويرجع الأصل الواوى إلى موقعه بعد أن سقط فى المفرد ، فيقال فى : العصا : العصوان : 'al-'aṣa-w-aan

الطائفة الثانية : وهى الكلمات التى تسبق ألفها بثلاثة أحرف فصاعداً ، وقد جرت العربية على توحيد الانزلاق العائد فى صورة الياء ، فيقال فى : سلمى : سلميان ، وفى مصطفى : مصطفىان .

وأما إلصاق لاحقة التثنية بآخر الكلمات المنتهية بياء مد ، (آى : بكسرة طويلة) فإنه يجىء لنا سهلاً ، حيث تلتقى الكسرة الطويلة بالفتحة الطويلة (فى حالة الرفع مثلاً) فتنتج ياء نتيجة الانزلاق بين الحركتين ، وهى فى الوقت نفسه صورة لام الكلمة ، فيقال فى : القاضى — 'al qaadii

القاضيان $\text{'al-qaadi} + \text{aani}$ ، وكل ما حدث هو جعل الكسرة الطويلة
y
في نهاية الكلمة كسرة قصيرة ، كما نرى .

وكذلك الحال في إلحاق علامة التثنية حين تكون ياء مد ونونا . أى :
في حالتى النصب والجر : القاضيين ($\text{'al-qaadi} + \text{ayni}$)
y

وقد عرفت العربية كلمات حذفت أو آخرها لغير علة مثل : أب ،
وأخ ، وحم ، وهن ، وهذه ترد إليها أو آخرها ، وهى اللام فى حالة
التثنية ، إذا كان من اللازم ردها فى حالة النسب ، فكما يقال فيها - أبوى ،
وأخوى ، وحموى ، وهنوى ، - يقال : أبوان ، وأخوان ، وحموان ،
وهنوان .

وإذا كان المحذوف مما لا يلزم رده فى النسب جاز الأمران ، فى كلمتى :
يد ودم ، يقال : يدان ودمان ، كما يقال : يديان ودميان ، والحذف
أرجح .

وفى النسب إلى هاتين الكلمتين قد تقول : يدى ودمى ، وقد
تقول : يدوى ودموى ، وهو الشائع .

وفى تثنية ما ينتهى بألف ممدودة تفصيل : -

فإن كانت الهمزة للتأنيث أسقطت ، وحل محلها واو ، فيقال فى
صحراء : صحراوان .

وإن كانت أصلية بقيت كما هى ، فيقال فى : قرأء : قراءان ، وفى
وَضَاء : وضاءان .

وإن كانت منقلبة عن أصل أو للإلحاق فيجوز بقاؤها على حالها ، أو
تحل محلها واو فيقال فى : كساء : كساءان ، وكساوان . (لأن مادتها
الأصلية : ك س و)

جمع المذكر السالم

ويراد بجمع المذكر السالم: أن يدل الاسم على أكثر من اثنين ، بإلحاق ضمة طويلة ونون في حالة الرفع ، وكسرة طويلة ونون في حالتي النصب والنصب والجر ، ولا بد أن تؤكد أن علامة الجمع المرفوع هي في الحقيقة ضمة طويلة ونون ، كما في : المسلمون . وعلامة الجمع المنصوب أو المجرور هي : كسرة طويلة ونون ، كما في : المسلمين .

ويشترط في الاسم الذي يجمع هذا الجمع أن يكون : علما أو صفة . فإن كان علما فيشترط فيه أن يكون لمذكر ، عاقل ، خاليا من التاء ، ومن التركيب .

فلا يجمع جمع مذكر سالما كلمة (تلميذ) لعدم العلمية ، ولا : (سعاد) لعدم التذكير ، ولا (واشق) علما ، لـكـلب ، لعدم العقل ، ولا (حمزة) لوجود التاء ، ولا (قاضيخان) للتركيب المزجي .

وإن كان صفة فيشترط أن تكون لمذكر ، عاقل ، خالية من التاء ، ليست على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) ، ولا على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) .

فلا تجمع هذا الجمع كلمة (حائض) لعدم التذكير ، ولا (شمس) لعدم العقل ، ولا (نسابة) لوجود التاء ، ولا (أحر أو سكران) ، الأول مؤنثه حمراء ، والثاني : سكرى .

فمثال العلم المستوفى للشروط (محمد) ، فيقال فيه : محمدون ، ومثال الصفة التي استوفت الشروط (مسلم) ، فيقال : مسلمون .

فإذا كان الاسم منتها بفتحة طويلة ، شأ عن إلحاق الضمة الطويلة بها توالى أربع حركات قصار ، أو حركتان طويلتان ، فيخفف من طول الفتحة (م ٩ - المنهج الصوتي)

تتصبح قصيرة ، وينشأ عن التقائها بالضممة الطويلة انزلاق في صورة واو ،
فيقال في : مصطفى : مُصْطَفَوْنَ

muṣṭafaa + uuna > muṣṭafa + uuna > muṣṭafa+wuna

كما يحدث انزلاق بين هذه الفتحة الطويلة وعلامة الجمع المنصوب ،
وهي الكسرة الطويلة ، فتختصر الفتحة إلى قصيرة ، وينطق الانزلاق بين
الفتحة والكسرة في صورة ياء ، فيقال : مُصْطَفَيْنَ

muṣṭafaa + iina > muṣṭafa + iina > muṣṭafa+yina

أما إذا كان الاسم منتهياً بكسرة طويلة في مثل : القاضي ، فإن إلحاق
الضممة الطويلة والنون به ينشأ عنه التقاء حركات متنافرة هي الأمامية الضيقة
(الكسرة) ، والخلفية الضيقة (الضمة) ، فتسقط الكسرة ، وتبقى
ضالمة ، فيقال : في القاضِيون : القاضُونَ

('al-qaadī + uuna > 'al-qaad +.uuna)

وعند إلحاق علامة الجمع المنصوب ، وهي الكسرة الطويلة والنون ،
تلتقي كسرتان طويلتان ، فيكتنن باحدهما ، وهي كسرة الجمع ، وتسقط
الأولى ، وهي نهاية المنقوص ، فيقال : القاضِيين : القاضِين :

('alqaadī + iina > 'al-qaad-iina)

جمع المؤنث السالم

ويراد بجمع المؤنث السالم أن يدل الاسم على أكثر من اثنتين بلحاق ألف وتاء ، أى : فتحة طويلة وتاء فى آخره .

فلذا كانت الكلمة مختومة بتاء التأنيث حذفت فيقال فى : مسلمة :
مسلمات .

ولا يقتصر هذا الجمع على أعلام المؤنثات ، كما لا يشترط فيه ما يقابل شروط جمع المذكر السالم ، بل هو يشمل طوائف كثيرة من الأسماء منها : -

١ - كل ما ختم بتاء التأنيث ، حتى لو كان علما لمذكر ، مثل طلحة وحزمة ، وكاتبة ، عدا بضع كلمات هى : امرأة ، وشاة ، وقلة ، وأمة وشفة .

٢ - كل ما سمي به مؤنث ، حتى لو خلا من التاء ، مثل : زينب وسعاد وهند .

٣ - كل ما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، مثل : ليلي ، وصحراء .

٤ - ما كان وصفا لغير العاقل مثل : فاره ، وشامخ ، وتتموس .

٥ - ما كان اسما لغير العاقل مصغرا ، مثل : قُلتيم ، ودَرْهيم .

٦ - الحماسى الذى لم يسمع له جمع مكسر ، مثل : سُرادق ،
وحمام واصطبل

فلذا جمع الاسم بالألف والتاء كانت التاء هى حرف الإعراب ،
تظهر عليها حركتا إعراب جمع المؤنث ، وهى الضمة رفعا ، والكسرة
نصباً وجرا .

ومن اليسير إدراك ما يعرض لآخر الكلمة إن كانت مقصورة أو منقوصة ، فقد مضى في علاج المثني تحليل الحركات المتوالية في مثل هذه الحالة ، وما ينشأ عن ذلك من تصريف صوتي ، وهو ما يحدث في حالة جمع المؤنث ، حين تلتقي في المقصور فتحة طويلة ، هي آخره ، مع فتحة طويلة هي من علامة الجمع ، فيعود إلى آخر الكلمة صوتها الأصلي الانزلاق ، واوا أو ياء ، إذا كانت الألف بعد حرفين ، ويتحد شكل الانزلاق العائد في صورة الياء ، إذا كانت الألف بعد ثلاثة أحرف فصاعدا فيقال : فتيات ، وعصوات ، ويقال : سَنَمِيَّات ، ومصطفيات (إذا سمي مؤنث بمصطفى) .

أما المنقوص فلا تغير فيه مطلقاً ، لأن لأمه المنزلة لم يحدث لها تغير ، إذ يقال : قاضية وقاضيات ، فهو كالصحيح ، تحذف علامة تأنيثه فقط .

ويعرض لبعض أعلام المؤنث الثلاثية نوع من التغير إذا كانت جامدة ساكنة العين مثل : دعد ، وشعرة ، فتحرك العين في جمع التأنيث فيقال : دَعَدَات وشَعَرَات .

وأما إذا كانت مشتقة فلا تحرك العين الساكنة ، مثل : ضَخْمَة وضَخْمَات .

جمع التكسير

يعتبر جمع التكسير من أهم الأبواب التي تتجلى فيها ظاهرة (التحول الداخلى) فى الكلمة العربية ، فهو ليس جمعا يعتمد على لاحقة ، كـالجمع السالم ، وإنما يعتمد على تغيير الحركات مع ثبات الصوامت فى مواضعها ، وهو بذلك يدل على مرونة اللغة العربية ، وخصوبتها فى إنسال الصيغ المختلفة من المادة الواحدة .

وقبل أن نبين هذا الجانب من جمع التكسير نود أن نشير إلى أن الصرفيين قسموا أوزانه إلى مجموعتين : -

١ - مجموعة أوزان القِلَّةِ .

٢ - مجموعة أوزان الكثرة .

وَجَدُ القلة من ٣ - ١٠ ، وحد الكثرة ما زاد على ذلك ، وقد ذكروا أن أوزان القلة أربعة هى : **أَفْعَلَة** ، **وَأَفْعَل** ، **وَأَفْعَال** ، و**فِعْلَة** ، وأمثالها على التوالى : **أعمدة** ، **وأذرع** ، **وأثواب** ، و**صِيبَة** .

ودلالة هذه المجموع على القلة ناشئة عن ملاحظة الاستعمال ، شيوعا وندرة ، ولذلك ذهب بعض الصرفيين إلى أن وزن (**فِعْلَة**) ليس من أوزان جمع التكسير ، لعدم اطراده والاقتصار على السماع ، فهو اسم جمع فى الحقيقة ، ومن أمثلته : **فتية** ، **وصيبة** ، وأما بقية أوزان القلة فقد تميزت بأنها تبدأ بهمزة زائدة ، ويبدو أن للهمزة دلالة على القلة فى مثل هذه الأوزان ، كما لاحظ ذلك بعض الدارسين المحدثين .

وتأتى بعد ذلك أوزان الكثرة ، وقد حدد لها الصرفيون أوزانا كثيرة أحصينا منها فى (أوضح المسالك) ثلاثة وعشرين وزنا . بيد أن هذا التصنيف لأوزان التكسير ليس قائما على الأساس الذى التزمنا به ، وهو الأساس الصوتى ، ولذلك نؤثر أن نعود مرة أخرى لعرض المسألة من وجهة النظر الصوتية .

وتقتضى ضرورة الترتيب المنهجي لهذه الصيغ أن يوردها بحسب كمية أصواتها لتبين علاقة مادة الكلمة بما يختلف عليها من حركات . وقد جاءت في سبع مجموعات : -

المجموعة الأولى : وتقتصر على صوامت المادة مع تغيير الحركات داخلها ، وهى ستة أوزان : -

fu-l	فُعْل
fu'al	فُعَل
fu-ul	فُعُل
fu-uul	فُعُول
fi'al	فِعَل
fi'aal	فِعَال

فهذه الأوزان الستة هى أبسط الجموع تكويناً ، لأنها تقتصر على الصوامت الثلاثة ، مع ما يلزمها من حركات متغيرة ، تتحقق بها الصيغة المرادة .

وبلاحظ أنها كلها من جموع الكثرة . .

فأولها : فُعَل ، وهو جمع لِإِفْعَل مقابل فَعْلَاءَ ، مثل : أَكْمَرَ ، وجمعها : كُمَرٌ ، أو غير مقابل لَفَعْلَاءَ ، مثل : أَكْمَرَ ، وجمعها : كُمَرٌ .

كما يجمع بهذه الزنة فَعْلَاءُ مقابلُ آفْعَل ، مثل حمراء ، وجمعها : حُمَرٌ ، أو غير مقابل لِإَفْعَل مثل : رَتَقَاء ، وجمعها : رَتَقٌ .

وثانيها : - فُعَل ، ومفرده : فُعْلَةٌ ، مثل : مُقَرَّبَةٌ ، ومُدَّةٌ ، وفُعَلَى ، أنثى الأَفْعَل ، مثل : كُبْرَى ، وصُغْرَى ، وجمعها على التوالى : قُرْب ومُدَد ، وكُبَر ، وصُغَر .

وثالثها : فُعل ، ومفرده : فُعل بمعنى فاعل ، مثل : صَبُور ، وكذلك كل اسم رباعي بمدة قبل لام غير معتلة مطلقاً ، مثل : آتَان ، وِحْمَار ، وُقْرَاد ، وقَضِيب ، وعمُود ، أو غير مضاعفة إن كانت اللام ألفا ، في مثل : سرير وذلول .

ورابعها : فُعل ، ومفرده اسم على وزن فِعل ، مثل : كَبِيد ، أو اسم ثلاثي ساكن العين مصححها ، مهما اختلفت حركة الفاء مثل : فُلْس ، وضررس ، وُبُرْد ، وجمعها على التوالى : كُبُود ، وفُلُوس ، وضرُوس وُبُرُود .

هذه الصيغة وسابقتها متماثلتان تماماً ، إلا في طول الضمة الثانية في فُعل fu'uul ، وقِصَرِها في فُعل f'uul ، الأمر الذى يوحى بأن (فُعل) هى أصل (فُعل) ، وأن هذه قد نشأت عن تلك ، كما نشأت صيغة (فاعل) عن (فِعل) حين ابتدأت خاصتها البيانية في مرحلة لغوية معينة .

والغريب أن الصيغة ذات الضمة القصيرة يجمع بها مفردات ذات حركات طويلة من مثل : صبور وقضيب ، وسرير ، وذلول ، وأتان ، وحمار ، — على حين أن الصيغة ذات الضمة الطويلة يجمع بها مفردات ذات حركات قصيرة من مثل : كَبِيد ، وكَعْتَب وفُلْس ، وِحْمَل ، وِضررس ، وُجند ، وُبُرْد .

وليس لذلك من تفسير سوى اتجاه اللغة إلى تأكيد استقلال الصيغ على أساس المخالفة بين المفرد والجمع بطول الحركات وقصرها .

وخامسها : فِعل ، ومفرده : فِعلة ، مثل : حِجَّة ، وكِسرة ، وفرية ، وجمعها : حِجَج ، وكِسَر، وفِرَى . وقد جاء فيه جمع مسموع

في مثل : حَاجَة وَحَوَج ، وَذَكَرَى وَذَكَرَ ، وَقَصَعَة وَقَصَعَ ،
وَذَرَبَة وَذَرَبَ ، وَهَدَمَ وَهَدَمَ .

وسادسها : فَعَال ، ولا فرق بينه وبين (فَعَلَ) إلا طول الفتحة ،
ومع ذلك فقد جاء مقيسا في طوائف كثيرة من الكلمات ، بعكس
(فَعَلَ) الذي لم يقس إلا في فَعَّلَة ، وقد قيس فَعَال في ثلاثة عشر
وزنا من أوزان المفرد ، وهي : -

١- فَعَلَ ، اسما أو وصفا ، مثل : كعب ، وصعب ، وضيعف .

٢- فَعَّلَة ، اسما أو وصفا ، مثل : قصعة ، وخذلة ، وضيعة .

مع ملاحظة ندرته في يأتي العين .

٣- فَعَلَ : غير معتل اللام ولا مضعفها ، مثل : حمل ، وجبل ؛

٤- فَعَّلَة : غير معتل اللام ولا مضعفها ، مثل : رقبة ، وثمرة .

٥- فَعَلَ ، مثل : ذئب وبئر .

٦- فَعَلَ ، مثل : دُهْنٌ ، ورُمَح .

٧- فَعِيل بمعنى فاعِل ، مثل : ظريف وكريم وشريف .

٨- فَعِيلَة بمعنى فاعِل ، مثل : ظريفة وكريمة وشريفة .

وقد التزم في فَعِيل ، وموئته فَعِيلَة . إذا كانا واوي العينين ،
صحيح اللامين مثل : طويل وطويلة ، فإن جمعهما : طَوَال .

٩ ، ١٠ ، ١١ - فَعْلَان ، صفة ، وموئته : فَعْلَى ، وفَعْلَانَة ،

مثل ، غضبان ، وندمان ، وغضبي ، وندمانه .

١٢ ، ١٣ - فَعْلَان ، صفة ، وموئته فَعْلَانَة ، مثل : خصان ،

وخصانة .

وقد تُسمِعَ جمعُ فَعَالٍ في كلمات مثل: راع، وقائم، وآم، وموثّاتهن،
وجمعها: رَعَاء، وقَوَام، وإِآمَام، ومثل: أعجف، وجواد، وخبر،
وبطحاء، وقلوص.

ويبدو أن شمول هذا الجمع لهذه الطوائف الكثيرة من المفردات إنما يرجع إلى ضعف الصيغة الأصلية (فَعَل) عن الدلالة على الكثرة التي يريدونها المتكلم، فحين فقدت قدرتها البيانية لجأ الناطق إلى تأكيد الكثرة التي يريدونها بإطالة حركة العين، وليس بعيد أن أكثر هذه الكلمات كان يجمع على (فَعَل)، ثم فتقرت الصيغة فلم يبق لها سوى ما ذكر، وبعضه مشترك بين الصيغتين مثل: قَصَّعة، وقَصَّع، وقَصَّاع.

المجموعة الثانية: وتقتصر أيضاً على صوامت المادة، مع تضعيف العين، وجاء من ذلك وزنَان، هما: فُعَل، وفُعَال، وهذان الوزنان لا يختلفان إلا في طول فتحة العين في: فُعَال، وقَصَرَهَا في فُعَل، ونرى أن طول الحركات تطور عن قصرها، ولعل ما يصدق هذا الرأي أن مفردهما واحد، وهو يكون وصفاً على (فاعل) صحيح اللام، مثل: صائم، وصَّوم، وصَّوَام، وقائم، وقوَّم، وقوَّام.

والوزنان من جموع الكثرة، كالأوزان الستة السابقة.

المجموعة الثالثة: - وتعتمد على تغيير حركات المادة، مع زيادة لاحقة (التاء)، وقد جاء منها أربعة أوزان: -

فَعَلَه	fi'lat
فَعَلَه	fi'alat
فَعَلَه	fa'alat
فَعَلَه	fu'alat

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الصرّمين قد اعتبروا وزن (فَعْلَة) من جموع القلة ، وأن بعضهم ذهب إلى أنه اسم جمع ، نظراً لاقتصاره على أمثلة مسموعة ، مثل : ولد ، وفتى ، وشيخ ، وثور ، وبنى ، وغزال و غلام وصبي ، وتخصي .

وإذا تأكدت دلالة على القلة ، مشتركا في هذه الدلالة مع أوزنها الأخرى في المجموعة الرابعة ، فلنأخذ نرى أنه اسم جمع ، نظراً إلى عدم التشابه بينه وبينها ، على ما نلاحظه فيما بعد .

وأما الأوزان الثلاثة الأخرى فتأتى بحركة الفاء بالحركات الثلاثة ، مع اتحاد حركة العين : فَعْلَة ، فَعْلَة و فَعْلَة .

١- وتطرد صيغة (فَعْلَة) في اسم على فُعلٍ ، مثل : قُرْط ، وُدْرَج ، وكوز ، وُدْب ، أو في اسم على فِعلٍ ، مثل : قِرْد .

٢- وتطرد صيغة (فَعْلَة) في جمع وصف للمذكر عاقل صحيح اللام ، مثل : كامل ، وساحر وسافر ، وبار .

٣- وتطرد صيغة (فَعْلَة) في جمع وصف للمذكر عاقل معتل اللام ، مثل : رام ، وقاض ، وغاز .



المجموعة الرابعة : وتعتمد على تغيير حركات المادة مع زيادة سابقة :
الهمزة المفتوحة (ء) في وزنين ، وإضافة إلتاء أيضاً في الثالث : —

af'ul	آفْعُل
af'aal	آفْعَال
af'ilat	آفْعِلَة

وهذه الأوزان الثلاثة مخصصة للتعبير عن القلة ، وحدّها كما سبق ، من الثلاثة إلى العشرة ، وهى جميعا تشترك في بدئها بالهمزة ، فكان الهمزة ذات

دلالة على الفئة في هذه الأوزان ، على ما لاحظته العلامة فنيش في كتابه (L'arabe classique ^(١)) ، وإن كان ملاحظته غير مطلقة ، لوجود جمع مزيد بالهمزة ، وهو من جموع الكثرة : (أفعلاء) .

١ - ويطرد الوزن الأول (افعل) في اسم على (فعل) صحيح اللام أو معتلها مثل : كلب وأكلب ، وظي وأظب ، وجرو وأجر .

ويطرد أيضاً في اسم مؤنث رباعي ، تحركت عيه بحركة طويلة ، مثل : عناق وذراع ، وعقاب ، ويمين ، وجمعها : أعنق ، وأذرع ، وأعقب ، وأيمن .

٢ - ويطرد (أفعال) في فَعْل - معتل العين ، مثل : ثوب ، وسيف . وفي كل أوزان الكلمة الثلاثية الصحيحة اللام ماعدا (فَعْل) . وذلك مثل : جمل ، ونمر ، وعضد ، وحمل ، وعنب ، وإيل ، وقفل ، وعنق . وبقى من أوزان الثلاثي الصحيح : فَعْل ، وجمعها على آفَعْل ، وفَعْل ، وجمعها في الغالب على فَعْلان ، كصُرْد ، وجُرْد .

٣ - ويطرد وزن (آفعية) في اسم مذكر ، رباعي تحركت عيه بحركة طويلة ، مثل : طعام ، ورغيف ، وعمود ، وجمار ، وغراب .

والتزم أيضاً في (فَعَال) بالفتح ، و (فَعَال) بالكسر ، مضعفي اللام ، أو معتلها ، مثل : بَتَات ، وزمام ، وقَبَاء ، وإِاء .



المجموعة الخامسة : وتقوم على تغيير حركات المادة ، مع إلحاق ألف التانيث المقصورة في إحداها : (فَعْلَى) ، أو ألف التانيث الممدودة في الثانية : (فَعْلَاء) ، أو زيادة سابقة الهمزة مع ألف التانيث الممدودة : (أفعلاء) .

(١) ترجمنا هذا الكتاب ، ونشره بعنوان (العربية الفصحى) عام ١٩٦٦ .

والسمة المشتركة بين هذه الأوزان الثلاثة أنها جمع لصفات مشتقة : -

١ - فصيغة (فَعْلَى) تطرد في وصف دال على آفة ، بزنة فَعِيل بمعنى مفعول ، مثل : قتيل ، وجريح ، وأسير .

ويشترك في هذا الوزن أيضاً ستة أوزان أخرى تدل على آفة ، وهي :
فَعِيل بمعنى فاعل ، مثل : مريض ، وفَعِيل ، مثل : زَمَن ، وفَاعِل ،
مثل : هالك ، وفِيعِل ، مثل : مَيِّت ، وأَفْعَل ، مثل : أحمق ، وفَعْلَان ،
مثل : سكران .

٢ - وتطرد صيغة (فُعْلَاء) في وصف على فَعِيل بمعنى فاعل ، غير مضاعف ولا معتل ، مثل : ظريف ، وكريم ، وفي وصف على (فاعل) ،
دال على معنى كالغريزة ، مثل : عاقل وصالح وشاعر .

وسمع أيضاً في : جبان ، وخليفة ، وسمّح ، وودود .

٣ - وتطرد صيغة (أَفْعِلَاء) فيما لم تصلح في جمعه (فُعْلَاء) ، وذلك
في فَعِيل بمعنى فاعل ، مضاعفاً ، مثل : شديد ، وعزيز . أو معتلاً ، مثل :
ولى ، وغنى .

وسمع كذلك في : نصيب ، وصديق ، وهين .



المجموعة السادسة : وتقوم على التغير مع زيادة ألف ونون لاسقة ،
وهي صيغتان : (فُعْلَان) و (فَعْلَان) :

١ - ونطرد صيغة (فُعْلَان) في اسم على :

فَعْل	مثل :	ظَهَرَ
فَعَل	مثل :	ذَكَرَ
فَعِيل	مثل :	قَضِيب

٢ - وتطرد صيغة (فَعْلَان) في اسم على : -

فُعَل	مثل :	صَبَرَ وَجَرَ
-------	-------	---------------

فَعَال : مثل : غَرَاب

فَعْل : مثل : حَوْت

وسمى في السجدة مثل : صَنُو ، وَغَزَال ، وَحَائِط ، وَخُرُوف .

المجموعة السابعة : وهي التي تسمى : (صيغة منتهى الجموع) ، وقد عرفها الصرفيون بأنها : (كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن) ، أي : حركة طويلة بلغة التحليل .

وقد جاء من هذه المجموعة سبعة أوزان ، اثنان أساسيان ، هما : فعال وفعاليل ، وخمسة على مثال فعالل ، هي : فعائل ، وفواعل ، وفعالي ، وفعاليّ ، وفعاليّ .

١ - وبطرد وزن فعالل في جمع الرباعي والخماسي ، مجردين ، ومزيدين فيها . مثل : جعفر وسفرجل ، وليس في جمع الرباعي صعوبة ، ولكن جمع الخماسي يترتب عليه حذف أحد الحروف الخمسة .. ليكون لدينا منه أربعة أحرف تضاف إليها ألف التكسير ، فيقال : سفارج ، أو سفارل .

ويشبه هذا الوزن عدة أوزان تأتي في جمع مزيد الثلاثي ، مثل : أفضل ، وجمعه : أفاضل ، على : أفاعل ، ومسجد ، وجمعه : مساجد ، على : مفاعل وجوهر ، وجمعه : جواهر ، على فواعل ، وصيرف ، وجمعه : صيارف : على : فياعل ، وهذه الأوزان كلها شبيهة بفعالل . وإذا صار الثلاثي خماسياً أو سداسياً حذف منه ما زاد على أربعة أخرف ليتمكن جمعه على شبه فعالل ، كما سبق بيانه .

٢ - وبطرد وزن (فواعل) فيما كان على (فاعلة) : اسماً أو صفة ، مثل : كاذبة ، أو على فاعل ، مثل : خاتم ، أو فاعلاء مثل : قاصعاء ، أو فاعل ، مثل : جائر وكاهل ، أو فاعل ، وصفا لمؤنث ، مثل : حائض ، أو لغير عاقل مثل : صاهل وشاهق .

ومن الواضح علاقة هذا الوزن بجمع فوعل وفوعلة ، مثل جواهر ، وصومعة ، حيث يجمعان على : جواهر وصوامع .

٣ - ويطرد وزن (فَعَائِل) ، ومفرده يكون رباعيا مؤنثا ، ثالثة حركة طويلة ، سواء ختم بالتاء مثل : سحابة ، أم كان بغير التاء مثل : شمال ، وعجوز .

٤ - ويطرد وزن فَعَالِي في جملة من الأوزان هي : فَعْلَاة ، مثل : مَوَامة ، وفَعْلَاة ، مثل : سَعْلَاة ، وفَعْلِيَّة ، مثل : هَبْرِيَّة ، وفُعْلُوَّة ، مثل : عَرْقُوَّة . وفَعْلَاء ، اسما أو صفة ، مثل : صحراء ، وعذراء ، وما ختم بألف التانيث المقصورة مثل : حبلى ، أو ألف الإلحاق مثل : ذَفْرَى .

٥ - ويطرد جمع (فَعَالِي) ، في بعض ما يطرد فيه فَعَالِي ، وهو ما ختم بالألف المقصورة أو الممدودة ، مثل : صحراء وعذراء ، وحبلى ، وذَفْرَى .

٦ - ويطرد جمع فَعَالِي فيما كان من الثلاثي آخره ياء مشددة ، غير متجددة للنسب ، مثل : كَرْسَى ، ومصرى ، وبصرى .

٧ - وأما فَعَالِيل فيأى فيا يكون خماسيا قبل آخره حركة طويلة مثل : قنديل ، وعصفور ، ومصباح .

ويجوز فيا يحذف بعض حروفه من الحماسي ، أن يعوض عن المحذوف ياء مد قبل آخره ، مثل : سفرجل ، فيقال فيها : سفارج أو سفاريج ، بوزن : فَعَالِيل .



ملحوظة : تعامنا مع الأمثلة المختلفة طبقا للأوزان الصحيحة البنية . وليس من العسير رد الأمثلة المعتلة إلى أوزانها الصوتية ، تبعا لمنهجنا المقرر ، فالجمع (فَرَى) بزنة (فَعَا) لا فَعَل ، والجمع : (أَطْب ، وأَجْر) بزنة (أَفْع) ، لا أَفْعَل ، وهكذا الحال في : كوزوحوت : فول ، لا فُعَل ، وفَى : فَعَا ، لا فَعَل .

التصغير

أوليات : التصغير من مسائل الصرف العربى التى عنى النحاة بدراستها ، فقد لاحظوا أنه خاص بالأسماء المعربة القابلة لأن يكون منها مصغر ، فكل من الفعل والحرف لا يصغر ما دام كذلك ، إلا إذا سمي به ، فحينئذ ينطبق عليه ما ينطبق على الاسم . وكذلك المبني لا يصغر ما دام يعامل على أصله ، وشذ عن ذلك ما سمع من تصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة . يقال : ذياً ، وثياً ، واللدياً ، واللثياً .

وما يمكن أن يكون منه مصغر يخرج به ما لا يقبل ذلك ، كلفظ الجلالة وصفات الله ، وما كان من الصفات مثل : كبير ، وكذلك ما كان مصغراً مثل : كميث ، أو على صورة المصغر مثل مُهَيَّمَن ، فلا يصغر ، لأن التصغير لا يدخل على التصغير .

وليس التصغير باعتبار مدلوله خاصاً بالتعبير عن إرادة تصغير المكبر ، فالواقع أن هذا الاستعمال الحقيقى قد يراد به غير ذلك من ضروب الاستعمال المجازى ، كالتحقير فى مقابل التعظيم ، والتقليل فى مقابل التكثير ، والتقريب فى مقابل التباعد ، وقد يراد بالتصغير ما يضاد معنى التحقير ، وهو التعظيم وهو استخدام وارد فى بعض النصوص المشهورة كقول الشاعر : -

وكل أناس سوف تصفير بينهم دويهيّة تصفرّ منها الأنامل

وكقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود : «إنه كنيّف مليء علما» . وقد يراد به أيضاً التدليل والملاعبة ، وهذا شائع فى أغاني الأمهات لأطفالهن ، وفى غزل الشعراء معشوقاتهم .

طريقة التصغير : - ولكى يتم التصغير فى الكلمة الثلاثية لا بد من ثلاث خطوات : -

- ١ - ضم الحرف الأول من الكلمة . ٢ - فتح الحرف الثانى منها .
- ٣ - زيادة ياء ثلاثة ساكنة .

فيقال في : قلم - مُقَلِّم ، وبذلك يصبح وزن الكلمة (فَعِيل) وهو صيغة التصغير الأولى .

أما تصغير الكلمة غير الثلاثية فيحتاج إلى جانب هذه الخطوات الثلاث إلى خطوة رابعة هي :

كسر ما بعد ياء التصغير ، فيقال في الرباعي ، مثل جعفر - جَعْفَرٍ ، بوزن (فَعِيل) وهو صيغة التصغير الثانية . وكذلك الحال في الكلمة الخماسية مثل : دينار ، فيقال في تصغيرها : دَنِينٍ ، بوزن (فَعِيل) وهو الصيغة الثالثة . والفرق بين الصيغتين الثانية والثالثة هو طول الكسرة المرسومة ياء .

ويلاحظ أن كسر ما بعد ياء التصغير لم يحدث في الثلاثي ، لأنه دائماً الحرف الأخير الذي يتحمل الحركة الإعرابية . أما في الرباعي والخماسي فإن بعد ياء التصغير حرفين أو ثلاثة ، آخرها هو موقع الحركة الإعرابية .

ويلاحظ أيضاً أن تصغير الخماسي مثل : دَنِينٍ ، قد رد الكلمة إلى أصلها ، فهي كما يقال (دَنَار) غير أن أمثلة أخرى ترىنا أن الكلمة الخماسية لا تسنم في التصغير ، وإنما يحذف منها بعض حروفها ، فمثل : (فرزدق) مصغرة : (فريزق) يحذف الدال ، أو (غريزد) يحذف القاف ، فقد تعرض أحد الحرفين الأخيرين للحذف . ولكن ذلك ليس قاعدة مطردة ، ففي مثال : (سَرَنْدِي) و (عَكَنْدِي) يقال : (سُرَيْد ، أو سُرَيْد ، عَكَلِيند أو عَكَلِيد) ، فالمحذوف في كلتا الحالتين ليس الدال ، وهي الحرف قبل الأخير ، بل النون أو الألف .

ويبدو أن التصرف في حروف الكلمة في حالة التصغير يخضع لملاحظتين :

١ - إذا كانت الكلمة خالية من الحروف الزوائد كان التصرف في الحرفين الأخيرين ، ففي (سفرجل) تصغر على : سفيرج ، أو سفيرل .

٢ - إذا كان بعض حروفها مما يزداد عادة ، أى من حروف (سأتونيها) ، كان التصرف فيه لتبقى للكلمة بنيتها الأصلية دون مساس ، لأن حروف البنية الأصلية أدل على معناها من الزوائد .

ونعود إلى الخطوات التى يتم بها التصغير : -

وأولها : ضم الحرف الأول ، وهو شرط أساسى فى الاسم المصغر ، لأن التصغير (صيغة) ، فلا بد من استيفاء شكلها : حتى فيما كان مصغره سماعياً ، اللهم ما خلا تلك الكلمات المبنية من أسماء الإشارة والموصولات فهى وحدها التى تخلف فيها هذا الشرط . والثانية ، فتح الحرف الثانى من الكلمة ، وإذا تخلفت هذه الخطوة لم يتم التصغير ، ولذلك نجد أن كلمتى : (زَمْئِيلِ ، وَلُغَيْزَى) ليستا من باب التصغير ، لأن الحرف الثانى ساكن ، وهو الميم الأولى ، والغين الأولى . وقد نشأ عن وجود هذا الحرف المشدد أن وقعت الياء الساكنة بعد ثلاثة أحرف ، لا حرفين ، كما هو الشرط ، وبذلك تكون هاتان الكلمتان قد تحقق فيهما شرط واحد هو ضم الأول ، وتخلف الشرطان الآخران .

وأما الشرط الخاص بما زاد على ثلاثة ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير - فليس مطابقاً ، لأن هناك حالات استثنائية يستغنى فيها عن هذا الشرط ، وهى محصورة فى أربع : -

١ - ما قبل علامة التأنيث ، تاء كانت ، مثل : شجرة . أو ألفا مقصورة مثل : سلمى ، وكبرى ، وقصى .

٢ - ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث ، مثل : حمراء ..

٣ - ما قبل ألف (أفعال) ، مثل : أمراس ، أجمال .

٤ - ما قبل ألف (فَعْلَانِ) الذى لا يجمع على (فَعَالِينَ) ، كسكران وسكارى ، فأما إذا جمع على فعالين فإن تصغيره يشبه جمعه ، بإبدال الألف ياء ، مثل : سرحان ، فيقال : سُرَيْحِينَ وَسَلَيْطِينَ ، كما يقال : سَلَاطِينَ وَسَرَّاحِينَ ، (م . ١٠ - المنهج الصوتى)

في التكسير . ويكون تصغير الكلمات السابقة على التوالى : **شَجيرة** ، **سَكِينِي** ، **حَمِيرَاء** ، و**أَجْيَال** ، و**أَفِيرَاس** . **سَكِيرَان** .

ويلاحظ في الحالة الثالثة أن ألف (**أَفْعَال**) هي رابعة أحرف الكلمة ، وكذلك ألف (**فَعْلَان**) في الحالة الرابعة ، وقد كان المقصود من بقاء الألف الاحتفاظ للكلمة ببنيتها كما هي ، ما دامت لا تتعرض لنفس التغيير في حالة أخرى ، كالتكسير ، إذ ليس من المستساغ أن ينفرد التصغير بتغيير صيغة الكلمة ، ومن نفس الباب صيغة (**فُعَّال**) ، فإن الألف رابعة ، ولكنها تتغير ، فيقال في **حَسَاد** : **حَسَيْسِيد** ، و**سَكَّان** : **سَكَيْكِين** ، على حين أن كلمة مثل : (**غَزَاء**) لا تتغير ألفها ، من أجل الألف الممدودة ، لا من أجل صيغة (**فُعَّال**) .

وقد سبق أن قلنا : إن تصغير الكلمات الحماسية على مثال (**فُعَّاعِل** و **فُعَّاعِيل**) يتوصل إليه بما يتوصل به إلى جمع التكسير على مثالي (**فَعَالِل** و **فَعَالِيل**) ، والسبب في ذلك : أن زيادة حروف الكلمة على أربعة ، تضع في طريق التصغير صعوبة ، هي : أن مثال (**فُعَّاعِيل**) يقع بعد الياء فيه حرفان ، فإذا صغر الحماسي مثل : **فرزدق** - على مثاله - لم يمكن ؛ لأن بعد الياء ثلاثة أحرف ، وكذلك لو أريد تصغيره على مثال (**فُعَّاعِيل**) الذي بعد ياء التصغير فيه ثلاثة أحرف ، أوسطها كسرة طويلة مرسومة ياء فلماذا نظرنا إلى الأحرف الثلاثة في (**فرزدق**) وجدناها كلها صحاحا ، وليس بينها ياء ، ولذلك كان إسقاط حرف من الثلاثة لتصحيح الزنة في حالي التصغير والتكسير .

وهذا التلازم بين التصغير والتكسير ليس مطرداً دائماً ، فإن اللغة عرفت لهذه القاعدة استثناءات حصرها الصرفيون في ثمانى مسائل ، قالوا : إنها جاءت في الظاهر على غير ذلك ، لكونها محتومة بشيء قدّر انفصاله عن

البنية ، وقُدِّر التصغيرُ وارداً على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف من : -

١- ألف التانيث الممدودة في مثل : قُرْفُصَاء ، وَخُنْفُسَاء ، فإن التصغير وارد على (قرفص) ، فيقال فيها : قُرْفِص + اء = قريمصاء ، ولكن تكسيروها يأتي على : قرافص ، بحذف الألف الممدودة .

٢- تاء التانيث في مثل : حنْطلة ، فتصغيرها : حَنْيَظْلَة ، دون حذف ، مع أن التكسير هو : حناظل ، فقد عوملت الكلمة كسابقها معاملة الرباعي ، لا الخماسي ، في التصغير .

٣- المنسوب مثل : عبقرى ، فيقال في التصغير : عُبَيْقِرَى ، وفي النكسر : عباقر ، بحذف الياء .

٤- الألف والنون الزائدتان مثل : زَعْفَرَانٌ وَجُلْجُلَانٌ ، فيقال في التصغير : زَعْفِيرَانٌ وَجُتْيِجْلَانٌ ، وفي التكسير : زعافر وجلاجل ، بحذف الألف والنون .

٥- علامة التثنية ، كسَلَمَيْنِ فيقال : مُسَيِّلَمَيْنِ ، وهو لا يكسر لكونه مثني .

٦- علامة جمع المذكر مثل : جَعْفَرَيْنِ ، أو علامة جمع المؤنث مثل : مسلمات ، فيقال : جُعَيْفَرَيْنِ وَمُسَيِّلِمَاتِ ، ولا يكسر (لأنه جمع صحيح) .

٧- عَجْز المضاف مثل : (امرئ القيس) ، فإن التصغير يرد على صدر الكلمة ، ويبقى العجز كما هو ، ولكن مثل هذا التركيب الإضافي يتحد فيه إجراء التصغير والتكسير ، فيقال : أَمِرْئُ الْقَيْسِ ، وَأَمَارِئُ الْقَيْسِ .

٨- عَجْز المركب كعَلْبِكَ ، فيقال في التصغير : (بُعَيْبِكَ) ، حيث يرد

للتصغير على الصدر ، ويبقى العجزُ كما هو ، ولا يسوغ تكسير هذا التركيب .
ومن الواضح أن هذه النهايات نوهم أن الكلمة زائدة على أربعة ، وذلك
بسبب وجود هذه الزوائد فيها ، مع أنها إذا جردت منها بقيت على أربعة
أحرف غالبا ، أو ثلاثة أحيانا .

ويبقى من الزوائد : ألف التأنيث المقصورة ، وهذه إن كانت رابعة
فقد سبق أنها تبقى ، ولا يُكسر ما بعد ياء التصغير فيها ، ولكنها إن
كانت سادسة تحذف ، مثل : لَغَيْرَى ، فيقال فيها : لَغَيْرِز ،
أو سابعة مثل : بَرَدَرَايا ، فيقال : بُرِيدِر ، وُبرِيدِر ، بتطويل كسرة.
الذال ، التي ترسم ياء .

وبقيت الألف الخامسة وفيها تفصيل ، فإن كانت مسبقة بصوت صامت
مثل : قَرَقَرَى ، وَزَبُعَرَى ، حذفت ، فيقال : قَرِيْقَرُوْزْبُيْعِر .
وإن كانت مسبقة بصوت لين طويل في الكلمة مثل : حَبَارَى - فلنا
الخيار في إبقاء الألف فنقول ، حَبِير ، وحينئذ تقلب ياء كما في : غزال
وغزِيل ، وتسقط الألف الخامسة ، أو تحذفها فنقول : حَبِيرَى ، وتبقى
الألف الخامسة .

(تتابع أصوات اللين في المصغر)

إذا راعينا أن صيغ التصغير الثلاثة لا تخلو من وجود صوت الياء الثالثة في كل كلمة ، فإن معنى ذلك أن نصادف أحيانا التقاء هذه الياء بصوت من جنسها ، أى : من أصوات اللين ، وهنا يحتاج الناطق إلى بعض تصرف ييسر له عملية الأداء ، وقد وضع القدماء لذلك التتابع في أصوات اللين قواعد تفرق بين ثلاث حالات ، بحسب النوع و الموقع :

الحالة الأولى : حين تلتقى ياء التصغير ببدل من أصل ، قبل الآخر .

الحالة الثانية : حين تلتقى هذه الياء بمزيد قبل الآخر .

الحالة الثالثة : حين تجتمع مع بدل في آخر الكلمة .

الحالة الأولى

وفيها تلتقى ياء التصغير ببدل من أصل قبل الآخر ، ولهذا البدل موقعان :

الموقع الأول : أن يكون ثاني أصول الكلمة ، وهو الغالب . وقد جرى اللسان العربى على رده إلى أصله بشرطين :

١ - أن يكون لينا .

٢ - وأن يكون بدلا من غير همزة تلى همزة .

ففي الكلمات : بابٌ - قيلٌ - رِيَانٌ - ميزانٌ - مُوقِنٌ - توفر هذان الشرطان ، فالحرف الثانى لين ، وهو بدل من غير همزة ؛ ففي : (بابٍ و قيلٍ) - الألف والياء بدل من واو ، وأصل الأولى : بَوَّب ، وأصل الثانية : يَـقُول ، فأعلت الواو فيهما ألفا .

وفى : (رِيَان) : الياء بدل من واو ، والأصل : رَوِيَان ، والفعل :

رَوَى .

وفى : (ميزان) : الياء بدل من واو ، والأصل : مِوزَان ، والفعل : وزن .
وفى : (موقن) : الواو بدل من ياء ، والأصل : مُمَيِّقِن ، والفعل : يقن .
ولذلك رُفِد التصغير هذه الكلمات إلى أصولها ، فقليل فى : باب :
بُوبِيب ، وفى : قبل : مُقَوِّل ، وفى : رِيَان : رُويَان ، وفى : ميزَان :
مُويِزِين ، وفى : موقن : مُمَيِّقِن .

وقد سبق أن رأينا تصغير : (دينار) على : دُنَيْنِير ، لأن أصلها :
دِنَار ، كما تصغر : (قيراط) على : قُرَيْرِيط ، والأصل : قِرَّاط —
فقدرد التصغير الياء فى المفرد الشائع إلى أصلها ، مع أنه صحيح ، فهو فى
الأولى نون ، وفى الثانية راء .

وبكذلك الأمر فى الكلمتين : (راس وبير) ، تصغر ان على : بُوِير
وَرُويس ، لأن أصل الياء فى (بير) ، والألف فى (راس) هو الهمزة .
وقد لوحظ حتى الآن أن أصوات اللين تقع ثانية فى جميع الأمثلة
التي سبقت .

الموقع الثانى : أن تكون أصوات اللين ثالثة ، وقد التزم قلبها ياء ،
بشرط أن يليها حرف واحد ، لأنها سوف تقع بعد ياء التصغير ، فتدغم
الياء ان ، فى كلمة : (غزال) يقال : غَزَّيْل ، وفى : (كتاب) : كُتَيْب ،
وفى : (رسالة) : رُسَيْلَة ، وكذا فى : (عجوز) : عُجَّيزَة ، وفى
(صحيفة) : صُحَيْفَة ، وإن كانت المدة فى هذه الكلمات زائدة .

فإذا كان بعد حرف اللين حرفان ، وفى مثل : (مصارع) فإن
تصغير الكلمة يكون بحذف الألف ، فيقال : مُصْبِرِع ، لأن بنيتها تختلف
عند إبقاء الألف مع زنة التصغير : مُفْعِيل ، كما سبق أن قلنا فى تصغير
الكلمات الحماسية وبكسرها .

فاذا تخلفت الشروط الواردة في الموقع الأول لم يُرَدّ البدل إلى أصله :

فمن الشرط الأول : وهو أن يكون البدل لنا (سواء أكان أصله لنا أم غير ابن) — لو فرضنا حدوث العكس ، فكان البدل حرفاً صحيحاً ، والأصل لنا ، أو صحيحاً ، في كلمات مثل : تُخَمّة وتُراث ، وأَبَاب ، ومُتَعَد ، وقائم — حينئذ سوف نجد أن الكلمة تصغر على ما هي عليه ، دون نظر إلى الأصل ، فكلمة (تُخَمّة) تصغر على : تُخَيْمَة ، وهي من (وخم) ، و (تراث) على : تُرَيْث ، وهي من (ورث) ، و (أَباب) على : أُبَيْب ، وهي أصلاً : (عُباب) ، و (مُتَعَد) على : مُتَيْعِد ، وهي من (وَعَد) ، و (قائم) على : قَوَيْم ، وهي من (قوم) .

وعن الشرط الثاني : وهو أن يكون البدل من غير همزة تلي همزة — لو فرضنا العكس ، وكان الثاني حرف لين بدلا من همزة ، بعد همزة ، في كلمة مثل : (آدم) ، والأصل (آدَم) ، فالحرف الثاني ألف أصلها همزة ، وقعت بعد همزة — ففي تصغير هذه الكلمة نجعل الألف واوا فنقول : (أوَيْدَم) ، ولا يقال : أَيْدَم ، بردها إلى أصلها .

هذا كله إذا لم يوقع التصغير في كَلْبَس ، فإن أوقع في لبس لم يرد البدل إلى أصله ، بل يبقى على حاله ، حتى لو كان لنا ؛ ففي تصغير (عيد) من : عَوَد — نقول : عويد ، بحسب القاعدة ، ولكن هذا يلتبس بتصغير (عود) ، ولذلك نعدل عن (عويد) إلى (عُيِيد) للفرقة بين المثالين .

وفي كلمة : (مُتَعَد) من : وَعَد — لا يقال : (مُوَيْعَد) ، لأنه ملتبس بتصغير (مَوَعَد ، وموَعَد ، وموَعَد) ، بل يقال : (مُتَيْعَد) ، كما سبق .

الحالة الثانية

وهى التى تلتقى فيها ياء التصغير بألف زائدة ثانية فى الكلمة ، وفى هذه الحالة تقلب الألف واوا ، فيقال فى : (ضارب) : ضَوَّيرِب .
وإذا كانت الألف الثانية مجهولة الأصل عوملت كالألف الزائدة فيقال فى : (عاج) : عَوَّيج ، وفى (صاب) : صَوَّيب ، وفى (مال) (١) : مَوَّيل .

الحالة الثالثة

وهى التى تجتمع فيها فى الكلمة ياء التصغير ثالثة ، ويكون فى آخر الكلمة حرفٌ بدلٌ ، سواء أكان لينا ، أم غير لين . وفى هذه الحالة يُرَدُّ البديل إلى أصله مطلقاً ، وإن أُعِلَّ فى بعض الكلمات أحياناً .

ففى كلمة : (مَلهى) - الألف أصلها واو ، من : لها يلهو ، فيقال فى تصغيرها على مثال : (فَعِيل) : مُلْهِيو ، ثم يقال : وقعت الواو لآثر كسرة ، فقلبت ياء فقل : مُلْهِيو .

وفى كلمة : (ماء) - الهمزة أصلها هاء ، فترد إلى أصلها فيقال : مُوَّيه .

وفى كلمة : (سِقَاء) - الهمزة أصلها الياء ، من سقى - يسقى ، فيقال : مُسَقَّى .

(١) هذا على أساس أن كلمة (مال) هى نتيجة نحت لفوى من عناصر متعددة هى (ماة الموصولة + اللام الجارة + أى ضمير يتصل باللام) = ماله ، أو مالك ، أو مالى ، ثم نحت الضمير لتستقر الكلمة على (مال) ، مراداً بها المتاع الذى يملكه الانسان من نقود أو ضياع أو بهائم ... الخ ثم جرى توليد كلمات أخرى منها ، على ما تقيس اللغة من الأفعال والجموع . فالفها بهذا هى الف الموصول ، وهى مجهولة الأصل .

وفى كلمة : (كساء) - من : كسا يكسو - ترد الهمزة إلى أصلها
الواوى فيقال : كُسيَّو ، ثم يقال : اجتمعت الواو والياء ، وسبقت
إحداهما بالسكون ، فقلبت الواوياء وأدغمت الياء فى الياء فقل : كُسيَّ .



بقى من الحالات التى لم تعرض فيما سبق حالة اجتماع أصوات اللين
متجاورة فى مثل : (سياسة ، وكياسة) .

ويلاحظ أن ثانى هاتين الكلمتين يخضع لقاعدة ، وثالثهما يخضع
لقاعدة أخرى .

وتقضى قاعدة الحرف الثانى أن يرد إلى أصله ، وتقضى قاعدة الحرف
الثالث أن يقلب ياء ، ويدغم فى ياء التصغير ، فيقال فى : (سياسة) :
سُويَّسة ، لأنها من : ساس - يسوس ، ويقال فى : (كياسة) :
كُيَّيسه ، لأنها من كاس - يكييس .

وفى كلمتين مثل : (حَيَّوْطَى) : تعامل الياء الأولى على أصلها ،
فتقلب واوا إن كان أصلها الواو ، أو تبقى إن كان أصلها الياء ، ثم يوتى
بياء التصغير ، وتدغم فى الياء الأخيرة ، فيقال : حُيَّي ، لأنها من :
حَيَّ يَحْيِيَا ، ويقال فى طَى : طَوَّي ، لأنها من : طَوَّى يطوِّى .

وفى حالة : (دَوَّ) يقال : دَوَّى ، والأصل : دَوَيَّو ، ثم خضعت
لقاعدة اجتماع الواو والياء ، السابق ذكرها .

(ملاحظات على ما سبق)

١ - يلاحظ فيما يتعلق بمعاملة صوت اللين ، إذا كان ثانياً ، وكان أحد أصول الكلمة - أننا نرده إلى أصله . ولا نعرضه لأي إعلال ، بسبب مجاورته لياء التصغير .

فأما أننا نرده إلى أصله : فلأن التصغير إجراء مستقل تتعرض له الكلمة ، فهو يتعامل مع مادنها . وأما أننا لا نعرضه لأي إعلال : فلأن هذا الصوت الثاني يكون حينئذ بداية مقطع مقفل نهايته ياء التصغير ، فوقعه موقع قوى بسبب وجود الحركة بعده ، وهى عنصر أساسى فى التصغير ، يفصل بين سابقه ولا حقه ، الذى هو ياء التصغير ، ذات الوظيفة الدلالية .

٢ - فإذا لم تكن الألف أصلية ، بأن كانت ألف الصيغة ، كما فى : (ضارب) ، أو كانت مجهولة الأصل ، كما فى (عاج ، ومال) ، فإنها حينئذ لا تمثل شيئاً محدداً سوى وجودها على ما هى عليه : (فتحة طويلة) ، فإذا سبقت بضمة حدث من الانزلاق بين الحركتين واو انتقالية ، تأيها ياء التصغير ساكنةً هكذا :

daarib < du aay rib < duay/rib
w

وكذلك الأمر فى : عاج وُعَوَيْج ، ومال وُمَوِيل .

فالواو ليست نتيجة قلب الألف ، بل نتيجة الانزلاق بين ضمة التصغير بعد الصوت الأول ، وبين هذه الألف ، التى تتحول من فتحة طويلة إلى فتحة قصيرة .

٣ - وأما حين جاء صوت اللين ثالثاً فى كلمات مثل : غزال ، وكتاب ، ورسالة ، وعجوز . وصحيفة - فقد قال القدماء : إن صوت اللين يقلب ياء ، ويدغم فى ياء التصغير ، كما سبق .

ونحن نرى أن الأمر أدق مما قالوا ، ذلك أن صوت اللين (الألف والواو والياء) في هذه الكلمات ليس سوى حركة طويلة وقعت بعد عين الكلمة .

ولما كان التصغير يجاب إلى فاء الكلمة حركة الضمة ، وإلى عينها حركة الفتحة ، فإن هذه الحركة الطويلة يتأخر موقعها بعد ياء التصغير ، التي تزداد ثلاثة .

فلذا نظرنا إلى صيغة التصغير (فعيعل) وجدناها تنقسم إلى مقاطع ثلاثة :

Fu/‘ay/‘il

ونحن ملزمون أن نجعل الكلمة على مثال هذا الوزن الإيقاعي ، فكلمة مثل : (غزال) تصغر هكذا : gu/zay-aal

وكذلك : (عجوز) : ‘u/Jay-uuz

وأيضاً : (رغيـف) : ru/gay-iif

ومن ذلك نرى أن المقطع الأخير لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير في : فعيعل : (ص ح ص) ، فكان أن أسقطت الحركة الطويلة ، وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها ، كما هو حكم الصيغة :

gu/zay/yil غَزَيْل

‘u/Jay/yiz-at عَجِيْزَة

ru/gay/yif رَغِيْف

وهكذا الإجراء في سائر الكلمات الماثلة .

ولا يتصور أن تجتمع في هذا الموقع (ياء + واو) ، لأن الواو على فرض وجودها سوف تتحول إلى ياء بحسب قاعدة «كسَيَو—كسَيَّ» ، لعدم وجود

فاصل بين الصوتين ، ولكون الياء في الموقع الأقوى ، فهي المائلة التقديمية القليلة الحدوث في العربية .

وهذا بخلاف ما إذا تتابع الصوتان هكذا : (واو + ياء) في مثل : طَوَى ، فإن فاصل الحركة يخالف هذه الصيغة عن سابقتها .



(مسائل باقية من مشكلة التصغير)

١ - تصغير الثنائي : - أ - الثنائي المتروك : - أى : الذى ستمط منه حرف ، سواء بقى على حرفين ، مثل : ما (ماء) ، خذ ، كل ، (فَعَلَى أمر مسمى بها) ، ومذ (منذ) ، أم أضيف إليه حرف غير أصلي مثل : الهاء في : سَنَة ، عِدَة ، أصلهما سَنَوٌ ، وَعِدَةٌ ، والتاء في : بنت ، أخت : (بنو ، أخو) ، والألف في ابن ، اسم : (بنو ، سمى) . ففي هذه الأمثلة كلها يرد المحذوف إلى الكلمة في حالة التصغير ، فيقال فيها جميعاً : مُرِيه ، أُتْخِذْ ، أُكَيْل ، مُنَيْد ، يُدَيَّة ، حَرِيح . (يَدٌ : يَدِي ، حَرٍ : حَرِح) ، تُسَنِيَّة ، وَعَيْدَة ، بُنِيَّة ، أُخِيَّة ، بُنَى تُسَمَّى .

ويلاحظ : أن بعض هذه الكلمات أضيف إليه تاء التأنيث مثل : يُدَيَّة ، لأنها مؤنثة في المعنى ، والمتصود من هذا الرد للحرف الأصلي الساقط أن يُبلَّغ ببنية الكلمة مصغرةً وزنُ فَعِيل الثلاثي .

ب - الثنائي بالوضع : كما إذا سمي بالحروف افتراضاً ، وفي ذلك نوعان :

(١) صحيح الثنائي مثل : عن - هل - ولنا فيه أن نضيف حرف علة ثالثاً ، فيقال : عُتَى - وَهَلَى ، أو أن نضعف آخره فيقال ، عُتَيْن وَهَلِيل .

(٢) معتل الثنائي : مثل : لو ، كى ، ويضعف ثانيه قولاً واحداً ، فيقال : لَوَى ، وَكَيَى ، كما يقال : دَوَى وَحَيَى .

٢ - المنقوص الذى بقى ثلاثياً بعد نقصه : - مثل : هَارٍ ، شَاكٍ ، مَيْتٍ ، وأصلها : هَارَوٌ ، شَاوَكٌ ، مَيْتٌ ، وهذه تصغر على ما هي عليه

دون أن يرد الأصل الناقص ، ما دام في أيدينا منها ثلاثة أحرف ، فيقال : هَوَيْر ، شَوَيْك ، مُيَيْت .

٣ - تصغير الثلاثي المؤنث : يوجب إلحاق التاء به إن كان عارياً منها ، فيقال في دار : دَوِيرَة ، وفي سنة : سَنَيْنَة ، وفي عين - عَيْنَة - وفي أذن - أُذُنَة ، وفي حال - حَوِيلَة .

وهذه الكلمات كما هي كلها ثلاثية ، وهناك كلمات ثنائية مؤنثة يحولها التصغير إلى ثلاثية ، كما سبق ، ثم تالحق بها التاء ، مثل : يد ، وَيَدِيَّة . وهناك كلمات تتحول إلى ثلاثية بعد أن كانت أكثر من ثلاثة ، ومن ذلك الكلمات الرباعية المنتهية بمدة قبل لام معتلة مثل : سماء ، فإن تصغيرها على سَمَيٍّ ، يجعلها بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكامة ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين ، وبذلك أصبح الاسم ثلاثياً ، فانطبقت عليه القاعدة ، وصار تصغير الكامة : سَمِيَّة . ومن هذه الكلمات ثلاثي الأصول مما يدل على مؤنث مثل : حبل وحراء ، وسعاد وغلاب ، فإن هذه الكلمات إذا صغرت تصغير ترخيم لم يبق منها سوى حروف ثلاثة أصول ، فضاف إليها التاء ، فيقال : حَبِيلَة ، وَحْمِيرَة ، وَسَعِيدَة ، وَغُلَيَّة .

ويستثنى من هذه القاعدة نوعان : الأول : ما يلتبس في حال التصغير بغيره : مثل تصغير (شجر ، بقر ، خمس) ، فإذا ألحق التاء بمصغر هذه الكلمات التبتت بالافرد ، ولذلك يقال : شَجِير ، بُقِير ، خَمِير ، ولا يقال : شجيرة ، بقيرة ، خميسة .

ويلاحظ أن هذه الكامة الأخيرة تلتبس بعدد المذكر (خمسة : خميسة) .

والثاني ألفاظ مخصوصة لم تالحقها التاء رغم انطباق القاعدة عليها ، وهي ألفاظ : ذَوْدٍ ، شَوْلٍ ، نابٍ (للمس من الإبل) ، حَرْبٍ ،

فرس ، قوس ، درع ، عُرس ، ضُحى ، بغل ، عَرَب ، تصَف (للمرأة المتوسطة السن) ، فهذه الألفاظ جميعاً تصغر دون تاء شلوذاً ، رغم أنها مؤنثة ، فإذا اعتبر بعضها مذكراً فلا موجب للتاء ، ويصبح تصغيره بدونها قياسياً ، مثل : حرب ، حَرَب ، درع — دَرِيع ، على مذهب من ذكرها من العرب ، وبعضهم ألحق التاء بعُرس وقوس .

وندر إلحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة ، فتقيل في : وراء ، أمام ، قدام : وُريثة ، أُميمة ، قَدِيدمة .



٤ — تصغير الترخيم : وأساس طريقته حذف الزائد من الكلمة حين يكون هذا الزائد صالحاً للبقاء مع إحدى صيغ التصغير ، ففي مثل : أحسن ومحسن وحسان ، يتم تصغيرها على نمط واحد ، فيقال : حَسَّين ، بحذف الزائد منها جميعاً ، رغم أن (أحسن ومحسن) يمكن تصغيرهما على فاعيل ، وحسان على فاعيل . أما الزيادة غير الصالحة للبقاء فلها قواعدها التي تسقطها ، ففي مثل : (متدحرج) يقال في تصغيره : دَحَّيرج ، كما يقال في جمعه : دَحارج ، ولذا لا يتأتى فيه تصغير الترخيم ، وكذلك مثل : جعفر ، وسفرجل ، فلأنهما لا يصغران تصغير ترخيم لعدم وجود زيادة فيهما .

ولتصغير الترخيم زنتان فقط هما : (فاعيل و فاعيل) ، لأنهما لتصغير المجرد . أما الصيغة الثالثة : (فاعيل) فهي لتصغير المزيد .

٥ — شُبقت إشارة إلى أن التصغير خاص بالأسماء المعربة ، وشد تصغير أسماء مبنية ، إشارية وموصولة ، فقل : اللَّديا ، اللَّتيا ، ذَّيا ، تَّيا ، واللديان ، واللتيان ، وذيان ، وتيان ، واللديون واللديين . كما يصغر غير المتمكن : أفل في التعجب ، في قولنا : ما أَحْسِنه . والمركب المزجي مثل : بَعَلَبك وسَيويو ، فيقال : بُعَليلك ، وَسَيَيويو . وهناك أسماء مصغرة على غير

قياس ، بل هو السماع ، مثل قولهم في تصغير مغرب : مُصَغَّرِيَان ،
وفي عشاء : عُشَّيَان ، وإنسان : أُنْثِيَان ، وليلة : لَيْلِيَّة ، ورجل : رُؤُوسُجَل .
وصبية : أُصْبِيَّة ، وغلمة : أُغْلِيمة ، وبنون : أُبَّيْنُون ، وعشية : عُشْيَشِيَّة .

٦ - يصغر من الأسماء ما كان مفرداً أو اسم جمع لشبهه بالواحد ، في
مثل : ركب : ركيب ، سُراة : سُرَّيَّة . وكذلك يصغر الجمع على
أحد أمثلة القلة ، وهي : آفِيعلة ، آفِيعِل ، آفِيعال ، فِيعلة ، فيقال في :
أرغفة : أُرْيَغْمَة ، وأنجم : أُنْثِيَجَم ، وأبكار : أُبْيَكَار ، وفتية : مُفْتِيَّة .

ولا يصغر جمع على مثال الكثرة ، لأن بنيته تدل على الكثرة ، وتصغيرها
يدل على القلة ، وإذا أريد تصغير أى جمع للكثرة يرد إلى مفرده ، ثم يصغر ،
ثم يجمع بالواو والنون ، إن كان للمذكر العاقل ، فيقال في : غلمان : مُغْلِيْمُون
وبالآلف والتاء إن كان للمؤنث أو المذكر غير العاقل ، فيقال في : جوار :
جَوَّيْرِيَات ، وفي دراهم : دُرِّيّهَات ، وكذلك بعض الملحقات بجمع
المذكر مثل : سنون : سُتْنِيَات ، ولا يقال سُتْنِيُون ، وأرضون :
أُرْيَضَات ، ولا يقال : أُرْيَضُون .

النسب

لا بد لتحقيق نسب شئ إلى شئ من عمليتين في آخر المنسوب إليه .

أولهما : زيادة ياء مشددة تصير حرف إعرابه ، وثانيهما : كسر آخره ، وهو الحرف الذى قبل الياء ، فيقال فى النسب إلى مصر : مصرىّ ، وإلى دمشق : دمشقىّ . ويلاحظ أن ياء النسب مشددة ، ومعنى ذلك أنها فى الحقيقة ياءان ، أولاهما ساكنة ، والثانية متحركة ، شأن كل حرف مشدد .

ولحاق هذه الياء بالاسم الصحيح لا تنشأ عنه أية صعوبة كما رأينا ، أما إلحاقها بما آخره حرف لين أو ياء مشددة فتنشأ عنه صعوبة اجتماع ثلاثة أحرف لينة على الأقل ، ولذلك حالات تحتاج إلى تفصيل :

فما ينبغى أن نتأكد منه أن تتوفر للاسم المنسوب إليه فى هذه الحالة بنية ثلاثة أحرف على الأقل ، قبل ياء النسب ، حتى لو كان الثالث من هذه البنية حرف لين . وهذا هو الشرط الأول .

والشرط الثانى : أن النسب لا يستساغ معه اجتماع ثلاث ياءات متواليات فى أى حال ، فإذا كان وجود هذه الياءات الثلاثة لازماً وجب قلب أولاهما وهى الياء الأصلية - واوا ، على سبيل المغايرة . ولتوفير نوع من التيسير فى نطق المنسوب .

ولنبداً بعد هذين الشرطين بمعرفة الحالات التى وردت فى هذا الصدد :

١ - حالة انتهاء الاسم بياء مشددة زائدة على ثلاثة أحرف ، سواء أكانت هذه الياء زائدة (أو بالأحرى الياءان) : فى مثل : شافعىّ وكرسىّ ، أم كانت إحداهما أصلية والأخرى زائدة فى مثل : مرمىّ ، فإن الأولى هى واو مفعول من (رمى) ، والثانية لام الكلمة ، واجتماع واو وياء على هذا النحو يقلب الواو ياء ، ويدغمها فى أختها فتصير : مرمىّ : بوزن مفعول ، والأصل (مرمؤموى) .

فإذا أريدت نسبة هذه الكلمات فإن النظرة الأولى إليها تطمئننا إلى وجود ثلاثة أحرف قبل حرف العلة المضعف ، وحينئذ لا نتردد في حذف الياءين الموجودتين قبل ياءى النسب ، لأن في بقاءها اجتماع أربع ياءات ، وهو أمر عسير ، يغنى فيه بقاء اثنتين ، لإفادة وظيفة النسب ، فيقال : شافعيّ ، وكروسيّ ، ومرمىّ ، بنفس النطق الذى كانت عليه قبل النسب ، ويفرق بين الحالتين بقريئة السياق .

٢ - حالة انتهاء الاسم بياء مشددة بعد حرفين ، فى مثل : (أمية) ، وهنا لا تتوفر أحرف البنية الثلاثة إلا إذا اعتمدنا إحدى الياءين حرفاً ثالثاً . فإذا أضيفت ياء النسب اجتمعت ثلاث ياءات ، قلبت الأولى فيها واواً (بعد قلبها ألفاً - كما قال الصرفيون - لتحركها وانفتاح ما قبلها) ، فتصبح الكلمة منسوبة : أمويّ . ومثل ذلك : غنىّ وعلىّ ، تحذف الياء الأولى ، وتقلب الكسرة فتحة ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فيقال ، فيها : غنويّ ، وعلويّ ، وكذلك يقال فى قصيّ : قصويّ .

٣ - حالة انتهاء الاسم بياء مشددة بعد حرف واحد ، وهنا نحتاج إلى كلتا الياءين لتكملة البنية الثلاثية ، فإذا نسبت الكلمة اجتمعت فى نهايتها أربع ياءات ، منها اثنتان لازمتان للبنية ، واثنتان لازمتان للنسبة ، ولكن النطق بها متتابعة يؤدى إلى شنوذ فى تتابع أصوات اللين ، نخرجنا منه المغايرة ، أعنى : قلب الياء الثانية على الطريقة السابقة واواً ، مع الالتزام برد الياء الأولى إلى أصلها ، فيقال فى حى : حيويّ ، وفى طى : طويّ .

٤ - حالة انتهاء الاسم بالألف ، والتقاء هذه الألف بياءى النسب .
يوجب تصرفاً تراعى فيه أيضاً كمية الحروف التى قبل الألف :

فإن كانت الحروف قبل الألف أربعة أو خمسة حذفت الألف وكسر ما قبل ياء النسب ، فيقال فى : (حباريّ) : حباريّ ، وفى مصطفى : مصطفىّ .

وإن كان قبل الألف حرفان فقط ، مثل : فتى ، مصاً ، بقيت الألف لتكملة البنية ، ولكنها تقلب واواً فيقال : فتوى ، عصوى ، للمغايرة واليسر .

وإن كان قبل الألف ثلاثة أحرف فإن أمامنا نوعين من الكلمات : كلمات تحرك ثانيها مثل : جمرى ، وهذه تسقط ألفها في السب فيقال جمرى . وكلمات سكن ثانيها ، مثل : حبلى ، ويجوز فيها الحذف فيقال : حبلى ، والقلب فيقال : حبلى . والأرجح فى التى للتأنيث الحذف ، وفى التى قلبت عن أصل مثل : ملهى ، أو التى للإلحاق مثل علقى القلب ، فيقال : ملهى وعلقى .

هـ - حالة انتهاء الاسم بالياء ، وفيها نفس التفصيل ، فالمسبوقة بأربعة أحرف أو خمسة ، كمعدٍ ومستعلٍ ، تحذف فيقال : معدى ، مستعلى . والمسبوقة بحرفين قلب واواً ، فيقال فى عمٍ ، وشجٍ : عموى ، وشجوى . والمسبوقة بثلاثة أحرف يجوز فيها القلب والحذف ، فيقال فى : قاضٍ ، وثانٍ : قاضى وثانى ، وقاضوى وثانوى . ويرى الصرفيون أن الحذف أرجح ، ونرى أن الاستعمال هو الذى يقدم الحذف أو القلب ، فإذا قلبت الياء واواً وجب فتح ما قبلها .

(وجود أصوات اللين قبل الحرف الأخير)

وهذه كلها حالات يتجمع فيها مع ياءى النسب حروف علة في آخر الكلمة ،
فإذا كانت حروف العلة قبل الحرف الأخير من الكلمة فإن لها أيضاً قاعدة ،
تراعى فيها الأوزان المختلفة للكلمة ، ونستطيع أن نميز من ذلك حالتين :
الحالة الأولى : وتشمل أربعة أوزان :

- ١ - فَعِيل - معتل العين مثل : طيبٌ وهينٌ .
 - ٢ - فَعِيلَة - صحيح العين غير مضاعفها مثل : حنيفة وصحيفة .
 - ٣ - فَعِيلَة . غير مضاعف العين مثل : جُهَيْنَة وقُرَيْظَة .
 - ٤ - فَعُولَة - صحيح العين ، غير مضاعفها ، مثل : شَنُوءَة .
- و (بَرُوكَة) . والإجراء المتبع في هذه الأوزان قياساً هو :

- ١ - حذف تاء التانيث إن وجدت .
- ٢ - تحويل الاسم إلى ثلاثي ، بحذف أحد صوتي اللين من الصيغة الأولى ،
وبحذف صوت اللين من بقية الصيغ .
- ٣ - إلحاق ياء مشددة في آخر الكلمة للنسب .

فيقال في الوزن الأول : طَيْبِي ، هَيْئِي ، وشَد : طَائِي ، في : طِي ،
وقياسه : طَيْئِي . ويقال في الثاني : حَنْئِي ، صَحْفِي ، وشَد : سَلِيْقِي
(في سَلِيْقَة) ، ويلجأ إلى هذا عند خوف اللبس مثل : طبيعة وطبيعي ،
وعقيدة وعقيدي ، حتى لا يلتبساً بالنسب إلى : طبع ، وعقد .

ولا يجوز حذف الياء في (طويلة) ، لأن العين معتلة ، ولا في (جليلة) لأن ،
العين مضاعفة . ويقال في الثالث : جُهَيِّي ، قُرْطَي ، وشَد : رُدْنِي ، في
(رُدِيَة) ، ولا يجوز الحذف في (قُلَيْلَة) لأن العين مضاعفة . ويقال في
الرابع : شَنْئِي ، وَبَرَكِي ، ولا يجوز الحذف في : مَلُوكَة ، لأن العين مضاعفة .

وقد سبقت إشارة إلى ما كان من وزن فَعِيل وفَعِيل معتل اللام، في مثل على^٢ وغنى^٣ ، وقصى^٤ ، إذ حذفت إحدى الياءين ، وصارت النسبة : عَلى ، وعَنوى وقصوى ، قياساً .

فإذا كان فَعِيل ، وفَعِيل صحيحى اللام لم يحذف منها شيء ، وشذ قولهم في ثقيف : ثَقَفَى^٥ ، وفي قریش : قَرَشَى^٦ .

الحالة الثانية : وهى التى يكون فيها بعد الحرف الأخير من الكلمة بحسب الأصل حرف لين طويل متلو بصامت ، وذلك فى طائفتين من الكلمات :

١ - مجموعة الكلمات التى تلحق بها لاحقة التثنية ، أو جمع المذكر ، أو جمع المؤنث مثل : زيدان ، وسعدون ، وفاطمت .

٢ - مجموعة الكلمات التى تنتهى بالالف الممدودة .

والمجموعة الأولى تعامل فى النسب باعتبارين : فإن اعتبرت دلالتها على التثنية أو الجمع المذكر نسبت إلى مفردهما فَعِيل : زيدى ، سعدى ، وإن تنوسيت هذه الدلالة نسب إلى لفظها فَعِيل : زيدانى ، سعدونى . وفى جمع المؤنث تراعى الكمية ، فمثل : (تمرات) يصح أن ينسب إليها على لفظها أيضاً ، فيقال : تَمَرَاتِي^٧ ، على أنها علم معرب ، أو أن يبنى من الجمع على حركة الميم ، فيقال : تَمَرِي^٨ ، مع حذف الألف والتاء . وقد روى فى (ضُخَات) : ضُخْمِي^٩ وضُخْمِي^{١٠} ، مثل ألف حبلى سوفى ألف (مسلمات وسراقات) ليس إلا الحذف ، فيقال مسلمي^{١١} ، وسراذقي^{١٢} .

وحكم الألف الممدودة فى النسب كحكمها فى التثنية ، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا : كصحراء وصحراوى ، وإن كانت أصلاً سلمت نحو : قَرَاتِي^{١٣} . وإن كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل فالوجهان ، فيقال : فى كساء : كسائى وكساوى ، وفى علباء : علبائى وعلباوى .

أما ما يلحق آخر الكلمة من تاء التأنيث ، كمكة وفاطمة ، أو عجز المركب المزجى ، كبعلبك ، ومعد يكرب ، أو الإسنادى ، كتأبط شرأ ،

وَبَرَقَ نَحْرُهُ، أو الإضافي، كامرئ القبس— فذلك كله يحذف منه الملحق ، وهو التاء أو العجز ، وينسب إلى صدر الكلمة فيقال : مكى ، وفاطمي ، وبعلي ، ومعدى ، وتأبطى ، وبرقى ، وامرئى ، وإذا كان المنسوب كنية كأبي بكر وأم كلثوم ، أو معرفاً صدره بعجزه ، كابن عمر وابن عباس وعبد الرحمن ، فالنسب إلى عجزه دون صدره ، فيقال : بكري ، كلثومي ، عمري ، عباسي ، ورحماني .

وإذا نسب إلى ما حذف لأمه ردت وجوبا في مسألتين :

١- أن تكون العين معتلة ، كشاة : أصلها : شوهة ، بدليل قولهم : شياه . فنقول : شاهي ، برد الكلمة بعد رد محذوفها إلى أصلها .

٢- أن تكون اللام قد ردت في تثنية ، كأب وأبوان ، أو في جمع تصحيح كسنة ، وسنوات ، أو سنهات ، فنقول : أبويّ وسنويّ أو ستهي . والنسب إلى ذو وذات : ذويّ ، لاعتلال العين ، ورد اللام في التثنية ، إذ يقال : ذواتا . والنسب إلى أخ وأخت : أخويّ ، وإلى ابن وبنت : بنويّ ، ويجوز رد اللام أو تركها فيما عدا ذلك ، فيقال في : يدودم وشفة : يديّ ، دميّ ، شينيّ ، - ويدوي ، دموي ، شفوي أو شفهي .

وإذا نسب إلى محذوف الفاء أو العين ردتا وجوبا في مسألة هي : أن تكون اللام معتلة مثل : يرى (علماً) أو شية ، فيقال : يريّ ووشويّ ، لأنها لما ردت إلى الأصل صارت : الويشي ، ثم الويشي ، ثم الوشويّ .

ويمتنع الرد في صحيح اللام ، إذا كان محذوف التاء كعدة ، أو العين كسه ، فيقال : سهي ، وعديّ ، لا ستهي ، ولا وعديّ .

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع ، كقويّ ورهطيّ ، أو اسم جنس ، كشجريّ

أو جمع تكسير لا واحد له ، كأبائيلي ، أوجاريا مجرى العلم ، كأنصارى ،
وفى غير ذلك يرد المكسر إلى مفردة ، ثم ينسب إليه . فنى (فرائض وقبائل ،
وئمر) : فرّضيّ ، قَبِيلِيّ : أحمري ، وحمراوى .

وأخيراً ، هناك صيغ للنسب مسموعة يستغنى بها عن ياءى النسب ،
وذلك — بصوغ المنسوب على فَعَّالٍ ، مثل : بزاز ، نجار ، عطار ،
أو على فاعل : كتامر ، لابن ، طاعم ، كاسٍ ، أو على فِعْلٍ ، كَطِيعٍ ،
وكَيْنٍ ، وتَهِيرٍ .

وهناك نسب مسموعة شذت عن القياس مثل : آمويّ ، بصريّ ،
دُهريّ ، مروزيّ ، بزيادة الزاى ، وبدوى ، نسبة إلى البادية بحذف
الألف ، وجُلولى ، وحروريّ ، بحذف الألف والهمزة ، أى : (الألف
المملودة) ، من : جلولاء ، وحروراء .

الإعلال والإبدال

الإعلال ، والإبدال مصطلحان واردان في الصرف العربي . يدل كل منهما على نوع تغير . تتعرض له الكلمة العربية .

فمعى (الإعلال) ما تتعرض له أصوات العلة من تغيرات ، بحلول بعضها محل بعض ، وهو ما يسمونه (الإعلال بالقلب) ، أو بسقوط أصوات العلة بكاملها ، ويسمونه (الإعلال بالحذف) ، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة ، وهو ما يسمونه (الإعلال بالنقل) أو (التسكين) .

فالأول ، وهو الإعلال بالقلب ، مثل : (عجائز) ، والأصل عجاوز .

والثاني ، وهو الإعلال بالحذف ، مثل : (يعد) مضارع : وعد .

والثالث ، وهو الإعلال بالنقل ، مثل : (يقول) ، والأصل : يَقُولُ .

وهذا القدر من التحديد لأشكال الإعلال هو في حدود ما جاء عن القدماء من أفكار في مسائل الباب ، دون أن نعرض رأينا الآن في هذا التعريف أوداك .

ومعنى (الإبدال) أعم من ذلك ، لأنه يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات ، الصحيحة والمعتلة ، فإذا خص التغير في أصوات العلة بمصطلح (الإعلال) كان مدلول الإبدال فيما عدا ذلك . بمقتضى التخصيص الاصطلاحي ، ولكن القدماء استعملوا كلا الاصطلاحين لنفس المعنى توسعاً .

وقد وضعت كتب كثيرة تتناول ظاهرة (الإبدال) بين الأصوات الصحيحة . منها كتاب (القلب والإبدال) لابن السكيت ، وكتاب (الإبدال) لأبي الطيب اللغوى ، وهما حافلان بالكثير من روايات اللهجات العربية ، التى تسجل اختلافها في نطق الكلمات .

ومن الحقائق المسلمة أن ظاهرة (الإبدال) بصفة عامة لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة ، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتالية .

غير أن معنى التقارب لا بد أن يتصور على أساس من الدراسة الصوتية الدقيقة ، فالأصوات تلتقى في خصائص مشتركة ، وتتباعد بخصائص أخرى ، فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر ، سواء في شكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة ، أم في شكل حلوله محله .

والأساس الأول في القرابة الصوتية كون كلا الصوتين المتبادلين من (الصوامت) ، أو من جنس الحركات (الذي يشمل الحركات وأشباهها) .

فالصوامت ذات طبيعة مشتركة ، ناتجة من أنها جميعاً تنشأ من اعتراض طريق الهواء المندفع من الرئتين إلى خارج الفم ، على حين تنشأ الحركات دون اعتراض ، فهي أصوات انطلاقية . فالأصوات الاعتراضية (أى : الصوامت) يمكن التبادل بينها ، وكذلك الحركات تتبادل فيما بينها .

ولكن من البعيد أن يصبح الصامت حركة ، أو أن تصبح الحركة صامتا ، نظراً للتباين في طبيعتهما .

والأساس الثاني في القرابة الصوتية هو الاتحاد أو التقارب في الإخراج ، وهو مكان اعتراض الهواء بعد خروجه من الرئتين ، فهذا المكان هو النقطة التي يتكون عندها الصوت ، وقد انتهينا في بحث علمي سابق لهذه المشكلة إلى تقسيم مخارج الأصوات إلى أربع مناطق :

١ - منطقة خارج الفم . وتشمل الشفتين معا ، أو الشفة السفلى مع الثنايا العليا ، ويخرج من هذه المنطقة ثلاثة أصوات هي (ب - م - ف) .

٢- منطقة وسط الفم ، وتشمل الأسنان ، واللثة ، وسقف الحنك
(الغار) ، وأصواتها هي : (ت - د - ط - ن - ض - ج - ش -
ل - ر - ث - ذ - ظ - س - ز - ص - ي) .

٣- منطقة ما بعد الوسط ، وتشمل : (الطبق واللهاة) ، وأصواتها هي :
(و - ك - ق - غ - خ) .

٤- منطقة نهاية الهجى النطقى ، وتشمل : (الحلق والحنجرة) ،
وأصواتها هي :

(ع - ح - ه - ا) (١) .

وتكاد حالات الإبدال بين الأصوات أن تنحصر بين أصوات كل
مجموعة على حدة ، دون أى تداخل ، اللهم ما عدا أصوات الحلق الموزعة
بين المجموعتين (٣ و ٤) ، وهى (غ - خ - ع - ح - ه - ا) . ولها
وضع خاص فى اللغة .

فإذا توفر للصوتين هذان الأساسان للقراءة الصوتية احتمال أن يؤثر
أحدهما فى الآخر ، أو أن يخل محله ، فالتأثير هو موضوع (المماثلة)
وسياقى علاجه ، وأما حلول أحدهما محل الآخر فهو (الإبدال) الذى نعالجه
هنا بين الحركات وأشباهاها ، متعرضين لما جرى فى درس القدماء للمشكلة
من خلط بين الصوامت والحركات . اضطربت به أحكامهم .

ولسوف يكون منهجنا أن نقدم المعارف القديمة ، باعتبارها منطلقنا
إلى المناقشة الموضوعية .

(١) اثر الاصوات فى القراءات والنحو - دراسة تحت الطبع .

(الحروف الأربعة)

٢- مجموعة الأحرف الأربعة (الهمزة والألف والواو والياء) ،
وقد دارت حولها بحوث الصرفيين المتقدمين لتقعيد الحالات ، وتصنيف
الأمثلة المروية .

ولا ريب أننا نجل هؤلاء المتقدمين ، ونقدر جهودهم ، باعتبارهم
وادة ، شقوا الطريق الوعرة ، وحاولوا جهدهم أن ييسروا للأجيال من بعدهم
سبيل تناول اللغة .

ولكن عملهم في هذا الباب قد شابه خلط كثير ، نرجو أن نضع له حدا
في هذه الدراسة . ومن الواجب أن نذكر بما سبق أن قلناه من : أن موقف
القدماء من حروف العلة قد ارتبط بشكل الكتابة ، فكانت لديهم ثلاثة
أحرف ترسم بثلاثة رموز ، هي : (الألف ، والواو ، والياء) ، مع
ملاحظة أن رمزي الواو والياء يعبران في نظرهم عن أربعة أصوات ، هي :
(ياء المد ، وياء العلة ، وواو المد ، وواو العلة) .

والواقع أن الواو والياء المعتلين ، لا تكونان إلا حين تراكب الحركات ،
فتنشأ الحركة المزدوجة التي تؤدي إلى وجود الصوت الانتقالي ، الذي هو
الواو أو الياء ، فالحركة المزدوجة $(a + i)$ — مثلا — تنتج الياء ، والحركة
المزدوجة $(a + u)$ تنتج الواو أيضا . وهذان هما صوتا العلة ،
ومثالهما : بيت ، وقوم ، وقد تكون الحركات المتتابة أكثر من اثنتين (١) .

فأما أصوات المد ، في مثل : قام ، يقوم ، يقيم — فليست أصوات
علة ، على الرغم من اتحاد رمزي الواو والياء ، والتباسهما — كتابة —
برمزي صوتي العلة السابقين ، بل كل ذلك حركات طويلة ، يمكن تجزئتها ،
إلى حركات قصار ، على ما لاحظته بعض الأئمة القدماء ، كابن جني .

(١) مضى حديث من هذا الازدواج وشواهد في باب اسناد الافعال
المعتلة .

ثم نجد أن القدماء قد جعلوا الهمزة مع هذه الأحرف الثلاثة في باب واحد ، وعذروهم في ذلك أن رمز الألف هو في أصل اللغة رمز الهمزة ، ولم يحدث التمييز بين الصوتين في الرمز إلا في منتصف القرن الثاني تقريباً : حين اختار الخليل بن أحمد للهمزة رمز العين الصغيرة ، ترسم في موضع هذا الصوت الحنجري ، وكان ذلك لما وجد القدماء من صعوبة في تعليم الأطفال الكلمات التي تختلف في النطق وتتحد في الرمز ، كما في قولنا : (سال) فقد يكون المراد : (سأل) من السؤال ، وقد يكون : (سال) من السيلة .

ومن المؤكد أن هؤلاء القدماء قد أدركوا الفرق بين الهمزة والألف من الناحية النطقية ، وإلا ما وضعوا هذا الرمز المستقل للهمزة ، بل إن اختيارهم لتسمية الصوت الجديد (بالهمزة) يدل على أنهم وضعوا له اسماً يصفه وصفاً دقيقاً ، لأنه لا يعدو أن يكون (همزة) ، أى : (ضغطة أو نبذة) . وهذه هي طريقة نطقه عبر عنها سيوييه بقوله : « نبذة تخرج من الصدر باجتهاد » ، كما أنهم وافقوا في اختيار رأس العين ، لقرب ما بين الصوتين في الكيفية .

ولكن القدماء لم يستطيعوا الفكاك من ارتباط الهمزة بالألف ، فإذا هم يجعلون الهمزة : تارة حرف علة ، وتارة شبيهة بالعلة ، مع أنها صوت صامت ، ومن ثم اضطرب علاجهم لكل مسائل الهمزة ، في علاقاتها بأصوات المد ، والعلة ، كما اضطرب علاجهم لمسائل أحرف المد وعلاقاتها بأحرف العلة ، نتيجة الاشتراك في الرموز .

(حقيقة العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة)

يجب أولاً أن نعرف طبيعة الهمزة من الناحية الصوتية ، فهي صوت يخرج من الحنجرة ذاتها ، نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماماً ، ثم انفتاحهما في صورة انفجار مهموس ، فهي إذن : صوت حنجري ، انفجاري ، مهموس ، وهي بذلك تعد من الصوامت ، فإذا أردنا التعرف على طبيعة أصوات المد (الحركات الطويلة) ، وجدنا أنها أصوات انطلاقية ، تخرج من منطقة الفم ، بعيداً عن الحنجرة والحلق ، واللهة . ثم هي أصوات مجهورة ، بل هي أعلى الأصوات إسماعاً ، على حين نجد الهمزة من أخفض الأصوات إسماعاً .

فهناك إذن ما يشبه التعارض الكامل بين طبيعة الهمزة من جانب ، وطبيعة الحركات من جانب آخر ، يتمثل في الفروق التالية :

١ - المخرجان متباعداً (وهذا وحده كاف كما قلنا من قبل) .

٢ - الهمزة مهموسة والحركات مجهورة .

٣ - الهمزة انفجارية ، والحركات انطلاقية .

وإذا أردنا التفرقة بين الهمزة وحرفي العلة (الواو والياء) لأضفنا إلى الفروق الثلاثة السابقة فرقاً رابعاً : -

- أن الهمزة صوت صامت مستقل ، وحرف العلة صوت حركي انتقالي .

وبذلك نستطيع أن نقرر مطمئنين - أنه لاعلاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة وبين أصوات المد والعلة ، فكل ما نعرفه عن هذه المسألة يوحى بالتباعد الذي ينفي إمكان الإبدال . ولا يرد على هذا قلب الجيم ياء في بعض اللهجات مثل : شيرة ، في : شجرة ، فليس هذا من باب الإبدال في الفصحى المقننة ، وإنما يحدث في لهجة من لهجات العرب لم تعرف الجيم في هذا الموقع .

أوهناك جانب ينبغي معرفته عن طبيعة الهمز ، سببق أن ألحنا إليه ،
أوهو أن معناه متصل بالنبر أو الضغط ، أى : أنه دليل على وظيفة ، قبل أن
يكون دليلاً على صوت لغوى ، وقد كان النبر يأخذ في ألسنة قبائل العرب
صوراً مختلفة ، منها الهمزة ، ومنها طول الحركات ، ومنها تضعيف الأصوات .

وهذا هو الذى يفسر لنا أن الهمز كان مما تتميز به لهجة تميم عن لهجة
قريش ، أى : أن قريشاً لم تكن تعرف هذا الصوت مطلقاً ، حتى ليروى
أن بدويًا ممن يهزّون جاء إلى الرسول (ص) فناداه قائلاً : يا نبيّ الله -
فردّه الرسول قائلاً : « لا تنبر باسمي ، قل : يا نبيّ الله » ، أو كما قال ، وهو ما
جاءت به لغة القرآن ، دون همز .

فإذا تساءلنا : كيف كان النطق إذن بين من يهزّون وبين لا يهزّون
في بعض الكلمات - وجدنا صورة هذا النطق هكذا :

تميم تقول : النبيّ	وقريش تقول : النبيّ
تميم تقول : خطيئة	وقريش تقول : خطيّة
تميم تقول : قائل	وقريش تقول : قايل (بالياء بين بين) .

إلى غير ذلك مما سوف يتضح فيما بعد .

وإذن ، فالقول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب ، وأصوات المد
والعلة من جانب آخر - قول لا تؤيده الحقيقة الصوتية ، لبعد ما بين الجانبين ،
وهو أيضاً قول لا ينهض لتفسير مشكلة التغير الذى تتعرض له الكلمة
العربية ، لأن هذا التغير خاضع لجملة من العوامل التى تتصل بخصائص
النطق العربى ، ويهملنا منها ما يلي :

أولاً : - أن الأصل ، والأغلب الأكثر في الوقف هو السكون ،
ومقتضى هذا أنه لا يوقف على متحرك ، وبعبارة أخرى ، لا يوقف على
مقطع مفتوح . وعلى الرغم من أن الوقف بالسكون حقيقة مقررة في كلام
القدماء فإنهم لم يطبقوها كقاعدة تطبيقاً صحيحاً ، فقد اعتبروا حروف المد

والعلة صوامت ، لالحركات ، ولئن جاز ذلك بالنسبة إلى حروف العلة ،
التي هي أنصاف حركات ، فإنه لا يجوز بالنسبة إلى حروف المد .

ثانياً : - وإذا كانوا قد نصوا على أنه لا يبدأ بصامت ، بل بمتحرك ،
فقد أغفلوا النص على أنه لا يبدأ بحركة ، في الكلمة ، أو في المقطع ، وهو
طبع في اللسان العربي لم يتعود خلافه : والسبب في إغفالهم هذه الخاصة
النطقية أنهم لم يمنحوا الحركة وجوداً مستقلاً عن الصامت ، بل تصوروها
دائماً تابعة له . وبدهى أنهم أخرجوا حروف المد والعلة من جملة الحركات ،
وهي في رأينا تكبير للحركات ، أو تركيب لا يستساع في بدء المقطع إلا
بشروط خاصة ، ولذلك لم تقبل اللغة ضمة في إثروا ، ولا كسرة في
إثرياء أو واو ، وهو ما ينهي عند التحليل إلى مجموعة من الحركات المتوالية
مع ما تنتجها من أنصاف الحركات .

ثالثاً : - ومن المسلم أن العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية ،
ومن ثم لجأوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة ، وهو ما اتخذ أحيانا
صورة (الإسكان) ، وأحيانا صورة (الإدغام) في الكلمة الواحدة ،
وفي الكلمتين .

ومن ناحية أخرى : لم تعرف العربية ظاهرة توالي الصوامت في المقطع ،
على غرار ما يحدث في اللغات الأوربية ، وقد سبق أن ذكرنا هذه الخاصة
في دراستنا للمقطع العربي ، ولكن الذي نريد أن نوّكده قياساً على هذا :
أن العربية كرهت توالي الحركات الكثيرة ، لأنه يضعف النظام المقطعي
من وجهة نظرنا ، ولأنه يجعل النطق ثقيلاً من وجهة نظر القدماء .

ولأنما كان توالي الأصوات الانطلاقية مضعفاً للنظام المقطعي ، لأن
الحركات صوت انطلاقي يمكن أن ينتهي به المقطع في الكلام المتصل ، فإذا
ولها في نفس الكلمة عدة أصوات انطلاقية أخرى ابتداء من المقطع التالي .
لم تتكون لدينا صورة مقطعية لسببين :

١ - أن الأساس العضوي للتقسيم المقطعي يعتمد على عدد ما يتضمن

الحدث النطقى من دفعات هوائية تنتج بتأثير ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين ، ضغطا يتفاوت من جزء معين من أجزاء الحدث إلى جزء آخر ، وبدون هذا التفاوت يصعب معرفة بداية المقطع ونهايته .

٢- أن المقطع مجموعة من الأصوات التى تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة ، ومن المعلوم أن الصوامت تمثل دائماً القواعد ، وأن الحركات تمثل دائماً القمم ، من حيث كانت أعلى الأصوات فى درجة الإسماع . فتتابع الأصوات الانطلاقية على هذه الصورة لا يشكل المقطع ، وهو لذلك يضعف من تركيب عناصر الكلام .

ولذلك كان بعض قبائل العرب يكره الحركات الطوال ، ويعمد من أجل تجنبها إلى همزها ، حين تكون فى مواقع معينة .

والواقع أن التحليل الصوتى للأمثلة المهموزة يمكن أن يودى إلى تعميم تفسيرنا لوظيفة الهمز فى النطق العربى على أنها ذات جانبين :

١- فهو وسيلة للهروب من تتابع الحركات ، ومن ثم لتكوين مقطع عربى سليم .

٢- وهو كذلك صورة من صور النبر ، أو المبالغة فيه .

وفى هذا الضوء سوف نسير فى عرض مشكلات الإبدال والإعلال ، راجين أن يكون لنا تفسير يتفق مع ما تكشف من حقائق علمية فى هذا المجال ، ومسجلين فى الوقت نفسه احترامنا لكل حرف قاله الصرفيون فى محاولتهم تفسير المشكلة ، وإن لم يكونوا موفقين - إلى حد ما - بمقياسنا الصوتى ، لارتباطهم غالباً بالشكل الكتابى .

(إبدال الواو والياء همزة)

ولهذه المسألة أربع قواعد ، قررتها كتب الصرف ، وهى : -

١ - أن تتطرف الواو أو الياء بعد ألف زائدة ، مثل : كساء ، وبناء ، فأصلهما على التوالى كساو - بناى .

وتشاركهما فى ذلك الألف فى نحو : حمراء . فإن أصلها : حمرا ، كسكرى ، فزيدت ألف قبل الآخر للمد ، كآلف كتاب ، وغلام ، فأبدلت الثانية همزة .

٢ - أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعلٍ فعلٍ أعلت فيه ، مثل : قائل وبائع . فالفعل فيهما : قول وبيع ، أعلتا فيه لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فصارتا ألفاً : قال ، باع ، فلما أريدت صياغة اسم الفاعل جاء : قاول ، وبائع ، فقلبتا همزة : قائل - بائع .

٣ - أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل ، وقد كانت مدة زائدة فى المفرد ، مثل عجائز ، وصحائف . فإن المفرد هو : عجوز ، وصحيفة ، والواو والياء فيهما زائدتان ، أى ليستا من بنية الكلمة ، لأيهما من : حجز - صحف ، ولذلك قلبتا فى الجمع همزة .

وتشاركهما فى ذلك الألف فى : قلائد ، جمع قلادة ، ورسائل ، جمع رسالة .

٤ - أن تقع إحداهما ثانى حرفين لينين ، بينهما ألف مفاعل ، سواء أكان اللينان ياءين ، مثل : نيايف ، أو واوين ، مثل : أو أول ، جمع : أول ، أو مختلفين ، مثل : سياود ، جمع سيد ، والأصل سيئود ، ومثل : صوايد ، جمع صيد ، والأصل صؤيد .

والنظرة الأولى لهذه القواعد ترينا أن الواو والياء قد جاءت كل منهما فى سياق صوتى واحد ، رغم اختلاف القواعد . فتناووا والياء قد وقعتا بعد فتحة طويلة ، زائدة ، فى المواضع الأربعة ، وعلى ذلك فإن سبب وجود

لهمزة في أمثلتها واحد ، وماتعدد القواعد سوى عملية تصنيف للأمثلة فيما ترى .

فمن الممكن إذن القول بأن الواو أو الياء إذا وقعت إحداها بعد فتحة طويلة ، زائدة ، سقطت وحلت محلها الهمزة .

وفي أمثلة القاعدة الأولى يمكن تفسير الهمزة بخاصة الوقف العربى ، الذى لا يكون على حركة فى مثل : كساو kisaa-u . فحذفت الضمة المولدة للواو ، بازدواجها مع الفتحة الطويلة ، وأقفل المقطع بصوت صامت ، هو الهمزة ، التى تستعمل هنا قفلا مقطعياً ، تجنباً للوقف على مقطع مفتوح .

وأما فى أمثلة القواعد الثلاثة الباقية فإن المقطع الأخير فى (قا / ول - با/يع - عجا/وز - صها/يف - نيا/يف) - يبدأ بحركة مزدوجة ، تالية لحركة طويلة ، وهذا ضعف فى البناء المقطعى ، فسقط الانزلاق ، وحلت محل الهمزة النبرية ، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع ، لا على سبيل الإبدال ، لعدم وجود العلاقة المبيحة له .

(قاعدة خاصة بالواو)

وقد قرر الصرفيون قاعدة تتعلق بقلب أولى الواوين همزة ، إذا اجتمعت في أول الكلمة ، وكانت الثانية متحركة كالأولى ، أو كانت ساكنة متأصلة في الواوية .

مثال المتحركة جمع كلمة (واصل) على وزن فواعل : (وَوَاصِل) ، بواوين ، الأولى فاء الكلمة ، والثانية واو الصيغة ، فقلبت الأولى همزة ، وقيل : (أوَاصِل) .

ومثال الساكنة : المتأصلة في الواوية أن تأتي بصيغة المؤنث من الصفة (أول) على وزن فُعْلَى ، فتصير : (وُولى) بواوين ، أولاهما فاء الكلمة ، والثانية عينها ، فهي متأصلة ، ولذلك قلبت الأولى همزة .

وإذا صح اجتماع واوين صوتيتين ، متحركتين ، في أول الكلمة ، في مثل : (وَوَاصِل) فإن في المثال الآخر ، وهو وقوع الواو الثانية ساكنة ، نظراً ، لأن هذه الواو الثانية هي ضمة الواو الأولى ، فهي ولو كتابة ، لانطقا ، ولما كانت مجرد حركة فهي ليست عين الكلمة ، بل وقعت موقعها ، حفاظاً على الإيقاع المقطعي في الصيغة ، فوزن الكلمة على حالها (وولى) : (فولى) ، وعلى الأصل : (وُولى) (فُعلى) ، وكان العدول عن الواو في أول الكلمة إلى الهمزة نظراً للصعوبة المقطعية .

والواقع أن هذه المسألة بصورتها مما تثبت به وجهة نظرنا إلى وظيفة الهمز في الكلام ، فقد تعرضت هذه الكلمات وأشباهها لصعوبة البدء بحركة مزدوجة ، وهو ما تتجنبه العربية كما سبق أن قلنا ، فجاء بالهمزة في موقعها هذا تصحيحاً لبداية المقطع ، حتى يصير عربياً سليماً ، وأما على أن النبر في اللغة قد يتخذ صورة الضغطة الحنجرية .

وقد اجتزأ الصرفيون باشتراطهم : أن تكون الواو الساكنة متأصلة في الواوية — من الواو العارضة للبناء للمفعول ، في مثل الفعل : (وارى) .

فلانه يصبح : (وُورِي) ، بواوين في أوله ، لاتقلب أولاهما همزة ، لعروض الثانية وعدم أصالتها .

ولسنا بحاجة إلى تكرار القول بأن هذه الكلمة أيضاً لم تبدأ بواوين ، بل بواو واحدة ، متلوة بضمة طويلة ، هي ضمة البناء للمفعول ، في مثل : (ضورب وكوتب) .

ولا فرق بين ضمة المجهول فيما سبق ، والضمة الواردة في (وُولِي) سوى أن هذه جاءت تعريضاً لإيقاعياً عن العين الساقطة .

وعلى هذا لا يصح أن يقال : إن هذا النوع من الكلمات اجتمعت فيه واوان ، بل هي واو ، وحركتها ، وهو ما ينفي أصلاً القول بأن الواو ساكنة ، فهي حركة في ذاتها كما أكدناه مرارا .

وواقع الأمر أننا أمام ثلاثة نماذج في هذه المشكلة :

الأول : نموذج توالى واوين متحركتين بفتحتين ، كما في : (وَوَاصِل < أَوَاصِل) .

واللغة في هذا تصحح بداية المقطع بهمز الواو الأولى .

والثاني : نموذج تحرك الواو بحركة من جنسها . أى : بضمة طويلة ، وقعت موقع العين ، كما في (وُولِي < أُولِي) ، وأصل التابع في هذه الكلمة هو : $'uulaa < wuulaa < wuwlaa$

وقد كان همز المقطع هنا تخلصاً من هذا انتجانس الثقيل ، الذى توهمه الصرفيون واوين ، بسبب خلطهم بين الرمز الكتابي . ومدلوله الصوتي ، أى بين مشكلة الإملاء ، ومشكلة النطق أو الصرف .

والثالث : نموذج تحرك الواو بحركة من جنسها ، أى : بضمة طويلة ، هي حركة البناء للمفعول ، كما في : (وُورِي) . وقد تحملت اللغة ثقل التجانس هنا . نظراً إلى عروضه ، وقلة وروده ، ولحمل على الكثير الوارد من الرباعى بوزن (فاعل) ، مثل : ضارب وضورب ، وقاتل وقوتل ، وحاسب وحوسب .

(إبدال الهمزة واوا أو ياء)

ومسائل هذا الإبدال عكس المسائل السابقة ، وقد حدد الصريهون له بابين :

الباب الأول : باب الجمع الذى على مثال مفاعل ، حين تقع الهمزة بعد ألفه ، وتكون تلك الهمزة عارضة فى الجمع ، وتكون لام الجمع همزة ، أو ياء ، أو واوا .

وقد سبقت أمثلة وقعت فيها الهمزة بعد ألف مفاعل ، ولكن لام الجمع كانت حيرفاً صحيحاً ، مثل : صحائف وعجائز ، ولذلك بقيت الهمزة دون تغيير .

وقد توفرت شروط هذه الحالة فى جمع (خطيئة) على (خطايا) ، فلام الكلمة همزة ، وقد وقعت بينها وبين ألف الجمع ياء هكذا : خطائىء . وهنا تتعرض الكلمة لجملة من التغيرات تصل بها إلى الصيغة المستعملة على النحر التالى :

١ - أبدلت الياء همزة ، على حد الإبدال فى صحائف ، فصارت : خطائىء ، بهمزتين .

٢ - وقعت الهمزة المتطرفة بعد همزة فأبدلت ياء ، فصارت : خطائىء .

٣ - استثقلت الكسرة على الهمزة وبعدها ياء ، فأبدلت فتحة : خطاءىء .

٤ - تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، قبلت ألفاً فصارت : خطاءا .

٥ - وقعت الهمزة بين ألفين ، وهى شبيهة بالألف ، فاجتمعت ثلاث ألفات ، قلبت ياء فصارت : خطايا .

وعلى ذلك أيضاً جمع (قضية) على (قضايا) ، مع ملاحظة أن لام الكلمة ياء ، والأصل : قضائى ، بياءين ، ومراحلها على التوالى هى : - قضائى . . . قضاءى . . . قضاءا . . . قضايا .

ومثلها كلمة (مطية) حين تجمع على (مطايا) ، والأصل : (مطايو)
ولامها واو .

وقد مرت بالمراحل التالية : —

مطايي . . . مطائي . . . مطاءى . . . مطاءا . . . مطايا .

وقد قلبت الهمزة في هذه الجموع ياء ، وقد قلب واوا إذا كانت لام
الكلمة واوا سلمت في المفرد مثل جمع : (هراوة) على : (هراوى)
والأصل : هرااو ، بألفين ، بعدهما واو هى لام الكلمة ، ثم مرت بالمراحل
التالية : —

هرايو . . . هراي . . . هراءى . . . هراءا . . . هراوى .

وقد عذب الصرفيون أنفسهم ، وعذبوا الدارسين معهم في تصور هذه
المراحل الافتراضية ، مع أن القضية في ذلك كله تخضع للملاحظة : —

الأولى : أن هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمزة ، بالنسبة إلى : (قضية
ومطية ، وهراوة) ، ولسنا نجد الهمزة في شيء من تصاريفها مطلقاً .
كذلك يمكن القول بالنسبة إلى (خطايا) : أنها جمع (خطيئة) ، بالياء
المشددة ، على طريقة من لا ينطقون الهمزة من الفصحاء ، فلامها حينئذ
كلام (قضية) .

والثانية : لماذا نفترض أن جمعها في الأصل على مثال (مفاعل) ؟؟
وما ذا الذي حتم هذا المثال في هذه الكلمات ؟ .

أليس من الأسر أن يقال : إن وزنها جميعاً : (فعآلى) . كعدارى ،
وصحارى ، وممدارى ؟ . . وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغيير المفترضة .
كما يتوحد نموذج الجمع في هذا الباب ، بحمل المعتل على الصحيح ! ! .

ذلك هو الحل الذى نراه لهذه المشكلة ، بعيداً عن اعتساف الصور
الصرفية ، (وللمزيد من فهم هذا الحل : راجع كتابنا : القراءات
القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث — ص ٩٢) . .

والباب الثاني :

باب الهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة ، والذي يبدل منهما — عند اللزوم هو الثانية دائماً ، لأن الإبدال إجراء للهروب من صعوبة النطق ، وإنما جاءت هذه الصعوبة من الهمزة الثانية ، فكانت موضع التغير ، وتأتى صور هاتين الهمزتين على النحو التالى :

أولاً — أن تكونا في أول الكلمة : أى : فى موضع الفاء — فالأولى متحركة دائماً ، والثانية إما ساكنة ، وإما متحركة :

(١) فالحالة الأولى ، وهى تحرك الأولى وسكون الثانية ، فى مثل : الفعل : (أمن) ثلاثياً ، فإذا زيدت فيه الهمزة على مثال (أكرم) قيل : (أأمن) ، والمضارع منه : (أأمن) . والمصدر : (إيمان) .

فى هذه الأمثلة الثلاثة سكنت الهمزة الثانية ، وتحركت الأولى بالحركات الثلاث ، والإجراء الذى يراه الصرفيون هو أن تقلب الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها :

فإن كانت حركة الأولى فتحة قلبت الثانية ألفاً ، فقول : أأمن .
وإن كانت حركة الأولى ضمة قلبت الثانية واواً فقول : أومن .
وإن كانت حركة الأولى كسرة قلبت الثانية ياء فقول : إيمان .

والواقع الذى يؤكد التحليل الصوتى هو : أن الناطق أسقط الهمزة الثانية فى هذه الأمثلة الثلاثة ، وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها ، فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة ، كما يتضح من كتابة الأمثلة صوتياً :

'aa/man < 'a'/man

'uu/min < 'u'/min

'ii/maan < 'i'/maan

(١) (أمن) بوزن افعـل ، كأكـرم ، ولكن الفعل (آزر) بوزن : فاعـل ، فمضارعه (يؤازر) ، وهذا النوع من الأفعال لا يدخل فى القاعدة المذكورة .

وهذا النوع من التعويض إيقاعي ، يحافظ على كمية المقطع دون نظـ
إلى نوعه ، فهو في كلتا الحالتين طويل ، ولكنه في الحالة الأصلية مقفل
(ص ح ص) ، و في البديلة مفتوح (ص ح خ) ، ولكن كمية الأصوات
واحدة ، فلذلك ثبت إيقاع الكلمة ، وتحققت الصيغة المرادة .

والملاحظ على أية حال أن تعويض الهزمة لم يكن إلا بحركة قصيرة ،
فتحة ، أو كسرة ، أو ضمة ، وهو ما يزلزل قاعدة الصرفيين ، فضلا عن
أننا لا نقول بالإبدال ، كما قالوا ، بل بمجرد التعويض الموقعي للمحافظة
على الإيقاع ، الذي هو جوهر عمليات التصريف للبنية العربية .

(ب) والحالة الثانية ، وهي تحرك الأولى والثانية معا ، وقد ورد منها
عدة أمثلة ، هي :

١ - تكون الهمزتان مفتوحتين ، كجمع (آدم) على أءا دم < أءادم

٢ - تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، مثل : أئمة < أئمة

٣ - تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة ، مثل : تصغير آدم على :
أأأيدم < أويدم . ويرى الصرفيون في الحالة الأولى قلب الهمزة
واوا ، وفي الثانية قلبها ياء ، وفي الثالثة قلبها واوا .

وإذا كانت إحدى الهمزتين للمضارعة جاز في الثانية التحقيق ، فيقال
في مضارع : (أن) : أئن ، وفي مضارع (أم) : أؤم . كما يجوز هذا
التحقيق في حالة الاستفهام ، في مثل : أئند رتهم .

وحين نظروا إلى قراءة عاصم وابن عامر (أئمة) بتحقيق الهمزتين ،
ذهبوا إلى أن ذلك يُحفظ ، ولا يُتجاوز .

ونلاحظ على أحكامهم في الأمثلة السابقة أن قلب الهمزة واوا في
(أءادم) ، ليس مسلما ، لأن اللغة تعتبر هذا جمعا لكلمة (آدم) بعد إسقاط

الهمزة ، فيكون على مثال : (خاتم وطابع) ، حين يجمعان على (فواعل)
فيقال : خواتم ، وطوايع ، وكذا : أوادم ، فالواو فيها جميعاً واو
الصيغة ، لا بدل عن همزة . أو ألف ، كما تراءى لهم .

وأما قلب الهمزة ياء في (أيمه) فهو مما لانسلم به أيضاً ، فما حدث هو
إسقاط للهمزة ليس إلا ، وحينئذ تتصل الفتحة بالكسرة هكذا :

'ayimmat < 'a-immat < 'a'immat

فالياء كما رأينا هي نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة . وقد حافظ
هذا الانزلاق على إيقاع الجمع بوزنه المراد .

وكذلك جرى الأمر في تصغير (آدم) على (أوَيدم) ، فقد
اتصلت ضمة التصغير بالفتحة عوض ، فكانت الواو ، هكذا :

'uwaydim < 'u-aydim < 'u'aydim

ثانياً : أن تكون الهمزتان في موضع العين . وتكون الأولى حينئذ
ساكنة ، والثانية متحركة ، . ويرد هذا في صيغة (فعَّال) من المهموز
العين مثل (سأل ، ورأس) ، فتضعف العين ويقال : سأل ، ورأس .

ولا تغيير في نطق الهمزتين مطلقاً ، سواء وصف نطقهما بالإدغام أو لم
يوصف ، وإن كان القدماء يرون أن الصوت المدغم يدخل في تاليه ، وهو
تصور يوحى بأنه فقد شخصيته . ولكننا لا نرى أن تغيراً ، ولو طفيفاً ، قد
قد حدث للصوت المدغم ، أو المدغم فيه ، في هذه الصورة وأمثالها .

ثالثاً : واحتمال ورود الهمزتين في موضع اللام يابى في عدة أمثلة
مصنوعة ، أو نادرة ، ولا سبيل إلى معرفتها إلا أن تحفظ ، ونحن إنما نضع
هنا منهجاً عاماً للتغيرات الصوتية التي تأتي على مستوى الأداء اللغوي العام .

(الإبدال بين أحرف العلة والحركات)

وهذا النوع من الإبدال هو المقبول في منهج التحليل الصوتي ، لما بين حرفي العلة من علاقة صوتية قوية ، وما بين الحركات من قرابة صوتية أيضاً ، تجيز قلب إحداها إلى الأخرى ، كما أن هذه القرابة هي التي تجيز تحول حرف العلة إلى حركة بسيطة ، عن طريق اختصار المزدوج إلى أحد عنصريه .

والمهم في قضية هذا الإبدال أن نحسن التفرقة بين ما هو من جنس الحركة ، قصيرة ، أو طويلة ، وما هو من أحرف العلة (الواو أو الياء) فهو إذن نتيجة توالى حركتين أو ثلاث حركات .

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أن السلوك المقطعي في اللغة العربية يكره تتابع الحركات ، ويعمد دائماً إلى اختصارها ، فإذا توالى ثلاث حركات اختصرها إلى اثنتين ، وإذا توالى حركتان مكروهتان كضمة وكسرة — حذف إحداهما وأطيلت الأخرى ، وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالى الحركات ، ولذلك أمثلة كثيرة فيما يلي من الحديث .

(إبدال الألف ياء)

وقد عرف ذلك في موضعين : -

١ - أن يكسر ما قبل الألف ، في مثل : مصاييح ، جمع مصباح ، وكذلك تصغيره على : مُصَيِّيح .

٢ - أن تقع ياء التصغير قبل الألف في مثل : غَلِّيم ، تصغير : غلام .
ويلاحظ أن الألف في (مصباح) ، وهي فتحة طويلة لم تقلب ياء في (مصاييح) ، ولكنها قلبت كسرة طويلة ، في الجمع والتصغير ، فالتبادل واقع بين حركات فقط . ولكننا نتساءل عن السبب الذي يدعونا إلى القول بالإبدال في هذا الموضع ؟ . . .

إن الألف في (مصباح) هي ألف صيغة (مفعَّال) اسم آلة ، والكسرة الطويلة في (مصاييح) هي كسرة صيغة منتهى الجموع ، وهي تأتي حتى في جمع ما لا ألف فيه مثل : سفاريج - جمعاً لسفرجل .
وأما الألف في (غلام) فإن مشكلتها تخضع للملاحظتين :

١ - أنها غير مسبوقة بفتحة ، كما يتردد كثيراً في كتب الصرف ، ولكنها هي ذاتها حركة اللام .

٢ - وحين تطرأ حالة التصغير على الكلمة ، فإن القاعدة تفرض وضع ضمة بعد الصامت الأول ، وفتحة بعد الصامت الثاني ، وهاتان الحركتان (الضمة والفتحة) تسقطان الحركتين السابقتين قبلهما في الكلمة ، في (رجل raJul) - يقال : (رَجِيل ruJayl) .

وهكذا ينبغي أن نتصور سقوط الألف في (غلام) لتحل محلها فتحة التصغير ، ثم تجيء ياء التصغير بعد ذلك ، فيقال : (غَلِّيم) - ولكن تصغير

الكلمة على هذا النحو لا يفرق عن تصغير الثلاثي ، إلى جانب أنه يفقدها إيقاعها النبري ، الذي اتخذ شكل الطول في (غلام) ، فحولت اللغة نبر الطول إلى نبر توتر . بتضعيف ياء التصغير فقليل : غلّيم ، أي : أن الياء الثانية ياء نبرية .

وهكذا يقال في تصغير (غزال) إلى (غَزَّال) ، على حين أن تصغير (غَزَل) هو (غَزَّال) . فالفرق بين الكلمتين في حالة التكبير هو طول الفتحة أو قصرها ، وهو الذي فرض التفرقة بينهما في حالة التصغير .



(إبدال الواو ياء)

وقد حصر الصرفيون حالات هذا الإبدال في عشر ، هي : —

١ — أن تقع الواو بعد كسرة ، في طرف الكلمة ، مثل : رَضَوَ ، إذ تصبح : رَضِيَ . أو قبل تاء التانيث ، مثل : أكْسِوَة ، فتصبح : أكْسِيَة .

٢ — أن تقع عينا لمصدر فعل أعلت فيه ، ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف ، مثل : صَوَّام ، وِقَوَّام ، وَاِنْقَوَّاد ، فتصبح : صِيَّام ، وِقِيَّام ، وَاِنْقِيَّاد .

٣ — أن تقع عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة ، مثل : دَوَّار ، التي تصبح : دِيَّار ، ومفردة : دار ، ومثل : حَوَّاض ، التي تصبح : حِيَّاض ، ومفردة : حوض .

٤ — أن تلي كسرة ، وهي ساكنة مفردة ، مثل : مَوَّازن ، وتنطق : ميزان .

٥ — أن تلتقي هي والياء في كلمة ، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ، وحينئذ تدغم الياء في الياء ، مثل : سَيِّد ومَيِّت ، وأصلهما : سَيُّود ومَيِّوت . ومثل : طَيَّ وَاكَيَّ ، وأصلهما : طَوَّى ، وكَوَّى .

٦- أن تقع طرفاً ، رابعة فصاعداً ، ففى مثل : عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ ،
تتضح الواو ، ولكن إذا زادت الكلمة بالهمزة أو التضعيف قلنا : أعطيت
وزكَّيت .

٧- أن تكون لاما لُفْعِي ، بالضم ، صفة ، مثل : دنيا ، والأصل :
دُنُوًّا .

٨- أن تكون لام مفعول ، الذى ماضيه على فِعْلٍ ، بكسر العين ،
رَضِيََ فهو مَرَضِيٌّ ، والأصل : مرضوو ، ثم صارت : مرضوى ،
ثم : مَرَضِيٌّ ، ثم مَرَضِيٌّ .

٩- أن تكون لام فُعُول ، جمعا ، مثل عَصَى ، جمع : عَصَا ،
ودُلِّيٌّ ، جمع : دلو . فإن كان مفردا وجب التصحيح ، مثل : عتا
عُتُوًّا ، وعلا عُلوًّا .

١٠- أن تكون عينا لُفْعَل ، جمعا صحيح اللام ، مثل : صَيِّمٌ وَنَيِّمٌ ،
والأكثر فى هذا التصحيح ، تقول : صَوْمٌ وَقَوْمٌ .

هذه القواعد العشرة لقلب الواو ياء ، وردت عليها أمثلة شذت عنها ،
أو لم تستوف شروطها ، وهى مثورة فى كتب الصرف ، لمن أراد مراجعتها .

ولكن الذى يهمنا أن نحاول الكشف عن السبب فى هذا الإبدال ، وعن
حقيقته . فأما السبب فإن تصنيفنا للقواعد يبرزها فى صورتين : -

١- وقوع الواو بعد كسرة ، كما فى القواعد الأربع الأولى ،
أو وقوعها بعد ياء كما فى القاعدة الخامسة .

٢- خضوع الواو لحكم الصيغة ، وذلك متمثل فى القواعد الخمس
الآخيرة .

والحقيقة أن الإبدال في القواعد الثلاثة الأولى هو هروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها ، أى : أنه عدول عن تتابع الكسرة والضمة والفتحة $(i+u+a)$ بإسقاط الضمة ، والاقتصاد على الكسرة والفتحة ، نظرا لصعوبة الضمة بعد الكسرة ، أولا ، ولأن الحركة المزدوجة أيسر نطقاً - ثانياً ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه كسلوك لغوى .

وعلى ذلك نرى أن عنصر الضمة قد أسقط في هذه الأمثلة ، فاتصلت الكسرة بالفتحة مباشرة ، فكانت الياء نتيجة الانتقال بينهما ، دون أن تكون بدلا من الواو ، كما قيل . (هكذا : $\text{radi-u-a} \leftarrow \text{radi-a}$)
 $\text{y} \quad \text{w}$

وأما القاعدة الرابعة في مثل : موزان : فإن قلب الواو ياء ليس إلا وهما ، جسدهته الكتابة العربية في كلمة : ميزان - والواقع أن اللغة العربية لما كانت تكره تتابع الكسرة والضمة ، فقد أسقطت عنصر الضمة ، وعوضت مكانه كسرة قصيرة ، تصبح بالإضافة إلى سابقها كسرة طويلة بعد الميم ، هي التي كتبت في صورة الياء ، فالأولى أن نقول : قلبت الضمة كسرة ، تخلصا من الصعوبة ، ونزوعا إلى الانسجام .

ولكى تتضح الصورة ، نستطيع أن نضع ازدواج الحركة في موزان - إلى جانب ثلاثية الحركة في : صوام ، ثم ننظر إلى نتيجة إسقاط الضمة في كلا التركيبين : فالتركيب $i+u+a \leftarrow i+a$ ، ولكن التركيب $i+u \leftarrow i$ وهو تركيب (ميزان) ، وبذلك تصدق ملاحظتنا القائلة بأن سلوك اللغة يهرب من الحركة الثلاثية إلى الثنائية ، ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة ، كلما كان ذلك أيسر .

وتأتى بعد ذلك القاعدة الخامسة ، وهي تقوم على أساس تتابع مزدوجين في كلمة سيود ، هكذا : $(sa+i+u+id)$ ، وهذا التتابع أشبه بتتابع

الكسرة والضمة ، حيث تقع فيه الواو إثر الياء ، ونظراً لصعوبة هذا التركيب ، وكراهة اللغة له - فإنها مالت إلى إحداث الانسجام في هذا المثال وأشباهه ، بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة ، وهنا يمكن أن يقال : إن الواو قلبت ياء فعلاً .



أما القواعد الخمسة الباقية فقد قلبت فيها الواو ياء ، نظر لأن الياء أيسر نطقاً من الواو . وبخاصة في نهاية الكلمة ، إلى جانب أن الياء من خصائص النطق الحضري ، كما أن الكسرة كذلك ، في مقابل ما تعودده البدو من إيثار الواو والضمة .

وحسبنا أن نذكر هنا قاعدة المعاقبة بين الواو والياء ، حيث يؤثر عن تميم نطق الصيغة بالواو على حين تنطقها قريش بالياء ، وهذا هو الذي جعل للكلمات التالية روايتين : صَوَام وصَيَام - قَوَام وقِيَام - نَوَام ونِيَام ، فرواية الواو بدوية ، ورواية الياء حضرية .



(إبدال الألف واوا)

ويقرر الصرفيون أن الألف تبدل واوا في مسألة واحدة : هي أن يضم ما قبلها مثل : بُويع ، ضُورب ، وُورى .

والواقع أن حركة الضاد في (ضارب) هي الفتحة الطويلة بعدها (ورمزها الألف) ، وأن حركتها في (ضُورب) هي الضمة الطويلة بعدها (ورمزها الواو) ، ومن ثم لا يصح أن يقال : إن الألف ضم ما قبلها فقلبت واوا ، ولكن يقال : إن بناء الفعل للمفعول من هذه الصيغة يقتضي إبدال الفتحة الطويلة في حالة البناء للفاعل - ضمة طويلة في البناء للمفعول ، وذلك من باب استعمال الحركات في وظائف نحوية .

(إبدال الياء واوا)

رجاء لهذه الحالة أربع قواعد :

١ - أن تكون الياء ساكنة مفردة في غير جمع، مثل : مُمَيِّقِن، وَمُمَيِّسِر، حيث تصبحان : موقن وموسر، فإن كانت متحركة سلمت ، مثل : مُهَيَّام.

٢ - أن تقع الياء بعد ضمة ، وهى لام فَعَلَ ، مثل : نَهَى الرجل ، وَقَضَى ، فإِنهما ينطقان : نَهَوَ وَقَضَوَ .

٣ - أن تكون الياء عينا لِفَعْلَى ، اسما ، مثل : طَبِيبَى ، والمنطوق : طَوْبَى .

٤ - أن تكون الياء لا ما لِفَعْلَى - اسما ، لا صفة ، مثل : تَقْوَى وَشَرَوَى وَفَتَوَى ، فى : تَقْيَا ، وَشَرْيَا ، وَفَتْيَا .

هذا موجز للقواعد الأربع التى وردت فى كتب الصرف ، والنظر إليها فى ضوء ما تقدم يتيح لنا تحليلها على النحو التالى :

فالقاعدة الأولى : وهى وقوع الياء ساكنة بعد ضم ، فى مثل : مُمَيِّقِن، فهو يشبه وقوع الواو ساكنة بعد كسر فى مثل : مَوْزَان ، كلاهما ناشئ عن تتابع ضمة وكسرة ، أو كسرة وضمة ، ونظرا لثقل هذا التتابع فقد تخلص الناطق العربى منه بإسقاط العنصر الثانى ، وإطالة العنصر الأول :
mu-iqin < muuqin كما أن : mi-uzaan < miizaan فالتبادل فى هذه الأمثلة بين الحركات ، لا بين أحرف العلة .

وتقرر القاعدة الثانية إبدال الياء واوا إذا وقعت بعد ضمة فى مثل :
(نَهَى) التى تصبح (نَهَوَ) ، وقد سبق أن لاحظنا أن وقوع الواو إثر كسرة يجعلها ياء ، وأن ذلك ناشئ عن ثلاثية الحركة ، وهو ما حدث فى (نَهَى)

(nahu+i+a) ، فأسقط الناطق عنصر الكسرة ، لتصبح الحركة مزدوجة فقط ، وتنشأ بذلك الواو نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة .

فما حدث هو اختصار الحركة الثلاثية إلى ثنائية ، وبذلك سقطت الياء ، ونشأت الواو ، دون اجتلاب أى عنصر بديل .

وتلحق القاعدة الثالثة بالقاعدة الأولى ، لأنها تتابع ضمة وكسرة فى مثل : طُيبى : tu-ibaa ويصير التتابع إلى ضمة طويلة : طوبى : (tuubaa)

وأما القاعدة الرابعة فهي التى حدث فيها إبدال للياء واوا ، تبعاً للمأثور من كلام العرب ، فقبل فى : ثَقِيًّا : تقوى ، وفى شَرِيًّا : شروى .



(إبدال الواو والياء ألفا)

وقد وضع الصرفيون لتحقيق هذا الإبدال عشرة شروط ، نحفظ نحن منها شرطين اثنين ، ولا نكاد نذكر شيئاً عن الثمانية الباقية .

فالقاعدة القائلة بأن (قال) هي فى الأصل : (قَوْل) — تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفا — هذه القاعدة لا تتضمن سوى شرطين هما :

١ — تحرك الواو أو الياء .

٢ — انفتاح ما قبلها .

والواقع أن الصرفيين قد واجهوا من الكلمات ما تحقق فيه هذان الشرطان ، ومع ذلك لم تبدل فيه الواو أو الياء ألفا ، فأدخلوا يتبعون الأحوال ، ويستخرجون الشروط ، ويضعون القيود ، حتى أحاطوا المسألة بشروط ثمانية أخرى ، هي :

٣ — أن تكون الحركة (الفتحة) قبلهما متصلة ، أى : فى بنية الكلمة الواحدة ، ولذلك صحتاق : ضرب واحد ، وضرب ياسر .

٤ - أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صحّتا في : جَئِل ، وَتَوَم ،
مخفي : جِيَال ، وتوآم .

٥ - أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين ، وألا يليهما ألف ولا ياء
مشددة إن كانتا لامين ، ولذلك صحّت العين في : بيان ، وطويل ، وخَوَرْتَق ،
وصحّت اللام في : رَمِيَا ، وَغَزَوْا ، وَفَتَيَان وَعَصَوَان ، وعلوى وفتوى .

وأعلت العين في قام وباع ، وباب وناب ، لتحرك ما بعدها ، كما أعلت
اللام في : غَزَا ، ودعا ، ورمى ، وبكى ، إذ ليس بعدها ألف ولا ياء
مشددة .

٦ - ألا تكون إحداهما عينا لفعل بزنة (فعل) ، الذي الوصف منه على
وزن : أفعل ، مثل : أهيف ، فهو أهيف ، وعور ، فهو أعور .

٧ - ألا تكون إحداهما عينا لمصدر هذا الفعل ، مثل : الهيف .

٨ - ألا تكون الواو عينا لفعل بزنة (افتعل) ، الدال على معنى التفاعل ،
أى : التشارك في الفاعلية والمفعولية ، مثل : اجتوروا ، واشتوروا ، فهما
بمعنى : تجاوزوا وتشاوروا ، والياء لا تدخل في هذا الشرط ، لقربها من
الألف ، كما في : استافوا ، والمعنى : تسافوا .

٩ - ألا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال ، وإلا
صحّت ، وأعلت الثانية ، مثل : الحيا ، والهوى .

١٠ - ألا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء ، ولذلك صحّت من
كلمات : الجولان ، والهيمان ، والصورى ، والحيدى ، وشذ الإعلال
في ماهان ، وداران .

هذه هى مسألة قلب الواو والياء ألفا ، بكل ما قيل عنها ، فى كتب
الصرف ، وهى فيما يبدو من أعقد مسائل هذا الباب ، لأن من غير اليسير
أن يحفظ المرء هذه الشروط العشرة ليتعرف على حالة إبدال واحدة .

ولكن لهذه المسألة طريقة أخرى ينبغي أن تؤخذ بها ، تعتمد على ملاحظتين : -

الأولى : - أن هذه الشروط العشرة قد مرت بكل واو أو ياء ، بعدها حركة ، وقبلها فتحة ، فأخرجت أكثر من ثمانين في المائة من أمثلة تطبيق القاعدة ، وأخضعت لها بقية الأمثلة .

فإذا كان عدد كلمات القاعدة يمثل هذه النسبة الزهيدة ، فإن معنى ذلك أن القدماء قد أخطأوا في تصور المسألة ، وأن من الممكن تحديد القاعدة بطريقة أخرى ، مباشرة . ودون حاجة إلى هذا الحشد من الشروط المانعة .

ومن الواضح أن القاعدة : (تحركت الواو أو الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا) - لا تصدق إلا على الكلمات التي عينها أولامها حرف علة ، وأكثر ما يكون في مثل : (قام - باع - باب - ناب - غزا - دعا - رمى بكى - يخشى - يرضى) .

وأصل هذه الكلمات يوقع حرف العلة (الواو أو الياء) بين فتحة سابقة ، وحركة لاحقة ، وهذا يحتم قلبها واوا : قَوْمَ < قام .

فلو أننا قلنا ، في حدود تصور الصرفيين : إن الواو والياء في هذا النوع من الكلمات قلب ألفا لخرج كل ما نفته هذه الشروط ، لأنه ليس من نوعها .

والملاحظة الثانية : - أننا نذكر بما سبق أن قلناه من أن اللغة تميل دائماً إلى جعل الحركة الثلاثية ثنائية أو أحادية ، وإلى جعل الثنائية أحادية .

فإذا تأملنا الأمثلة التي بين أيدينا ، وجدنا أنها من قبيل الحركة المزدوجة أو الثلاثية التي تتحول إلى حركة واحدة طويلة .

فكلمة مثل : قوم (qa + u + ama) - اجتمعت فيها حركة ثلاثية ، نشأ عن اتصال أجزائها (واو) . فإذا سقطت الضمة ، انتفى الانزلاق ، واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها لتصبح الكلمة :

قام : (qaama) ، فكل ما حدث هو إسقاط عنصر الضمة في واقع الأمر ، هروبا من ثلاثية الحركة ، إلى الحركة الطويلة .

وكلمة مثل : بيع (ba+i+a'a) تعرضت لنفس الإجراء ، وهو حذف الحركة الوسطى ، فتلقى الحركتان (الفتحتان) لتصبحا فتحة طويلة طويلة هي : باع : (baa'a)

وكذلك : رمى ، ودعوى دعا .

وتلحق بهذه الأمثلة كلمات أخرى من باب (الإعلال بالنقل) ، مثل : استيقوام واستيقان - قالوا : نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن (الصامت) قبلهما ، فقلبت كل منهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، وهما الألفان ، فحذفت إحداهما ، وعوض عنها التاء ، فقل : استقامة واستبانة .

والواقع أن كل ما حدث في هذا النوع من الكلمات هو إسقاط الحركات الأولى من المزدوج :

فكلمة : (استيقوام) ، هي في التحليل : 'is/tiq/u+aam

وكذلك : (استيقان) ، هي في التحليل : 'is/tib/i+aan

وبسقوط الضمة من المثال الأول ، والكسرة من الثاني ، اختفى الأنزلاق ، وبقيت الفتحة الطويلة ، ثم أضيفت التاء ، باعتبارها لاحقة لهذا النوع من المصادر ، فقل : (استقامة ، واستبانة) ، وبهذه الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل ، وإليك الحديث عن هذا النوع المسمى (إعلالا بالنقل) .

(الإعلال بالنقل)

ويراد به - عند الصرفيين - الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الواو أو الياء) إلى الصامت غير المتحرك قبله ، فيرتب على هذا النقل - في قواعد الصرف - أن يبقى الحرف المعتل دون حركة ، أى : يصبح ساكناً ، ولذلك سمي أيضاً : (الإعلال بالتسكين) .

فإذا كانت الحركة المنقولة من جنس الحرف المعتل بنى كما هو ، نحو : يَقُول ، والأصل : يَقُول ، ونحو : يَبِيع ، والأصل : يَبِيع ، نقلت حركة الواو والياء إلى الصامت الصحيح قبلهما .

وإذا كانت الحركة المنقولة غير مجانسة لحرف العلة قلب حرفاً من جنسها ، نحو : يَخَاف ، والأصل : يَخَوِّف ، ويُخَيِّف ، والأصل : يُخَوِّف .

ومن الواضح أن لهذا الإعلال بالنقل شرطاً هو أن يسبق بصامت صحيح غير متحرك ، فإن كان معتلاً مثل : بَايَعَ ، وَفَوَّضَ ، أو كان فعل تعجب مثل : مَا أَتَيْتَهُ ، وَأَبَيَّنْ بِهِ ، أو كان فعلاً مضعفاً مثل : ابْيَضَّ واسودَّ ، أو معتل اللام مثل : أَحْوَى وَأَهْوَى - ففى كل هذه الحالات يمتنع النقل .

هذا النوع من الإعلال يجرى فى أربعة مواضع :

الأول : المضارع معتل العين مثل : يقوم ، ويبيع .

الثانى : الاسم المشبه بالمضارع فى وزنه دون زيادته ، مثل : مقام ومعاش ، والأصل : مَقُومٌ وَمُعَاشٌ : نقلت حركة الواو والياء إلى الصامت قبلهما ، ثم قلبنا ألفين ، من جنس الحركة المنقولة ، ومن هذا النوع : مُقِيمٌ ، وَمُيَبِّنٌ .

وكذلك إن أشبه المضارع فى زيادته دون وزنه ، ومثاله من قبيل الكلمات المصنوعة : كما إذا صبغنا من القول أو البيع اسماً على وزن تَحْيَلٍ : (تَفْعِل) ، فنقول : تَقِيل ، وتَبِيع ، ثم ننتقلهما بعد النقل : تَقِيل ، وتَبِيع .

فلذا أشبهه في الوزن والزيادة معا وجب التصحيح نحو : (أبيض ، وأسود) ، حتى لا يتوهم أنه فعل ، إذا ما أعل .

وإذا خالفه في الوزن والزيادة وجب التصحيح أيضاً ، نحو : مخيَّط ، ومتمول ، ومسراك ، ومتموال ، ومخياط .

الثالث : المصدر بوزن إفعال ، واستفعال ، مثل : (إقوام . واستقوام) . تنقل فتحة الواو إلى الصامت غير المتحرك قبلها ، ثم تقلب الواو ألفا (لتحركها بحسب الأصل ، وفتح ما قبلها بحسب الآن) ، فتجتمع ألفان ، تحذف إحداهما ، ويعوض حذفها بالتاء ، فيقال : إقامة ، واستقامة .

الرابع : صيغة مفعول ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية ، لزيادتها ، وقربها من الطرف ، مثل : مقُول ، والأصل : مقوُول ، .

ويجب في ذوات الياء حذف الواو ، وقلب الضمة كسرة لثلاث تنقلب الياء واوا . فتلتبس ذوات الواو بذوات الياء ، مثل : مبيع ، والأصل : مبيوع .

وقد روى عن بنى تميم تصحيح الياء فيقولون : مبيوع ، ومخيوط ، ومصبيود ، وسكيول ، ومطيوب ، ومعيوب ، وهو مشابه لسلوك المصريين الآن في قولهم : مديون ومبيوع .

وروى عن بعض العرب تصحيح بعض أمثلة الواو مثل : مصوون ، ومدووف ، ومقوود .

هذه هي الأفكار الأساسية في الإعلال بالنقل ، معتمداً في ذكرها على ما جاء في كتاب (تهذيب التوضيح ج ٢ ص ١٩١) .



ونلاحظ ابتداء أن مسائل هذا الباب خاصة بالفعل الأجوف ، مجرداً أو مزيداً ، واويا أو يائيا ، حين يراد أن يشتق منه مضارع ، أو اسم فاعل أو اسم مفعول ، أو اسم مكان ، أو مصدر بوزن الإفعال ، والاستفعال .

وفي هذه الحالة يجتمع في الصيغة المرادة — حركاتها إلى جانب حركات الأصل ، أعني : اجتماع عين الكلمة بأصوات الصيغة ، وحينئذ يحدث تضارب بين الأصوات المختلفة ، نراه نحن بعين تختلف عن عين القدماء من الصرفيين . ولذلك نموذجان :

ففي النموذج الأول ، وهو حالة صوغ المضارع من الفعل الأجوف :
(يقوم ويبيع) ، جرى التصرف الصوتي على النحو التالي :

المضارع بوزن يفعل من (قام) هو : يَقْوُمُ : yaqwumu

— تسقط الواو نظراً لكرامة اجتماعها مع ضمة (wu) فتبقى الضمة وحدها (u) ، فتختل الزنة ، وإيقاعها ، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu) ، فيقال : يقوم yaquumu

وكذلك الأمر في : (يبيع) ، بوزن يفعيل ، yabyi'u ، سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة (yi) ، وهو تركيب تكرهه اللغة ، فتبقى الكسرة وحدها ، فيختل إيقاع الكلمة ، ويعوض المحذوف بطول الحركة (ii) ، فيقال : يبيع — yabii'u — فالذي حدث ليس نقلاً للحركة ، بل إسقاطاً للواو أو الياء .

وهذا السياق الصوتي نفسه يتكرر في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم المكان من الفعل الرباعي الأجوف ، مثل : (أقام) ، فاسم الفاعل هو (مُقَوِّم) ، يتحول إل (مُقِيم) ، واسم المفعول هو (مُقَوِّم) يتحول إلى : (مُقَام) ، واسم المكان هو (مُقَوِّم) يتحول إلى : (مُقَام) .

وكذلك الأمر في اليائي ، مثل : مَعْيَش ومَعاش ، ومُبِين ومبين .

ولو أننا لخصنا هذا التحليل كله لا نتهى إلى الصور الآتية ، حيث تجتمع واو وحركة ، أو ياء وحركة — قصيرة في الحالتين ، فتسقط الواو أو الياء ، وتطول الحركة بعدها :

ii < yi uu < wu
aa < ya aa < wa
ii < wi

والسبب أن اللغة تكره أن تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل ، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة ، أو ضمة ، طويلة . هذا من الناحية الصوتية .

وأما من الناحية المقطعية فإن المقطع العربي يتكون في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط ، وهو ما لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي لعربي ، فكان إسقاط الواو أو الياء سبباً في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة ، وجزءاً من المقطع الطويل .

فهذا هو النموذج الأول .

وأما النموذج الثاني فيأتي في حالة مصدر (الإفعال والاستفعال) من نفس الفعل الأجوف ، فيقال : أقام إقواما ، واستقام استقواما . ويظهر في تحايل الصيغتين أن :

'iqaamat < 'iqaam < 'iqwaam

'istiqamat < 'istiqam < 'istiqwaam وكذلك

أي : أن الصورة الصوتية :

aa < waa

كما يحدث في كلمة (استبيان) المتحولة إلى : (استبانة) أن يصبح :

aa < yaa

وفي حالة صوغ اسم بوزن (مفعول) من هذا الفعل الأجوف يقال : (مفعول) ثم : (مفعول) ، و (مبيوع) ثم : (مبيع) ، أي : أن التحول

نتم على الصورة التالية :

uu < wuu

ii < yuu

ويدلنا النظر في صور هذا النموذج على أن الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها ، كما يدلنا على أن الصيغة المطلوبة من الفعل هي التي تتحكم في شكل التحليل الصوتي . ولذلك اتحدت الصور المكروهة ، كما اتحدت الصور التي انتهت إليها الكلمات في اللغة الفصحى .

أما اللهجات القديمة والحديثة فقد نطقت الصيغ كما هي ، ولم يحدث فيها نظير ما حدث في اللغة الفصحى ، وقد سبقت الأمثلة كثيرة ، ذات دلالة .

بقيت ملاحظة أخيرة خاصة بالصيغتين (مقول ومبيع) ، وهما اسماء مفعول من : قال وباع .

ولعل القارئ يذكر أننا كررنا في مواضع كثيرة أن اعتبارات الصيغة أثبت في بنائها من أصول الكلمة . فإذا رأى الصرفيون أن الأصل : مقول ومبيوع ، وأن المخلوف هو الواو الثانية في الأولى ، والواو في الثانية — كان لنا أن نخالفهم في هذا التقدير ، لأن هذه الواو المخلوفة هي واو صيغة (مفعول) ، وبسقوطها لا تؤدي الصيغة وظيفتها ، ولذلك نرى أن المخلوف هو عين الكلمة ، الواو الأولى في مقول ، والياء في مبيوع ، ثم تبقى (مقول) كما هي ، دالة على المفعولين ، وتقلب الضمة الطويلة في (مبيوع) كهمزة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واو الأصل وياثيه ، فيقال : مبييع .

(الإعلال بالحذف)

ويحدث هذا النوع من الإعلال في صورتين : قياسية ، وسماعية .

فالقياسية تجرى في أصول الفعل الثلاثة ، فقد تحذف فاء الفعل ، في مثل : وعد يعد عدة ، وقد تحذف عينه في مثل : لم يقيم ، وقيم ، وقد تحذف لام الفعل في مثل : يدعون ويرمون ، ولا يصعب تصور ذلك في اللقيف مثل : وقى ، ونوى .

وقد سبق علاجنا لحقيقة المحذوف في هذه الأمثلة ، والسبب المقطعي الذي أدى إلى حدوث الحذف ، في دراسة خصائص المقطع العربي ، وفي تحليل صيغ الإسناد .

ومن مواضع الحذف القياسي سقوط همزة (أفعل) في صيغة المضارعة ، مثل : أكرم - يكرم ، وكذا في بقية صيغ الكلمة ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، فيقال : مُكْرِم ، ومُكْرَم . مع ملاحظة أن هذا الحذف جارٍ هنا على صوت صامت هو الهمزة .

ويبدو أن الحذف في هذه الصيغة (أفعل) مقتصر على كون الزيادة في أولها في صورة الهمزة . فإذا أبدلت هاء مثل : أراق وهراق ، أو عينا ، مثل : أنهل الإبل . وعَتهلها - بقيت الزيادة في سائر نصارييف الكلمة .

ومن الأصوات الصامته التي يجرى عليها الحذف القياسي ما يحدث للفعل الماضي الثلاثي المضعف المكسور العين ، (عينه ولامه من جنس واحد) ، مثل : ظل ، والأصل : ظليل .

فإذا أسند إلى الضمير المتحرك ، كالتاء مثلا ، جاز استعماله تاما ، فيقال : ظَلِلْتُ ، ومَحْلُوف العين بحركتها فيقال : ظَلْتُ ، ومَحْلُوف العين دون حركتها ، فتبقى الكسرة وتسقط فتحة الفاء ، فيقال : ظَلْتُ .

فإن زاد الفعل من هذا النوع على ثلاثة وجب نطقه تاما . مثل : أقررت ، وأحسست .

وكذا إذا كان مفتوح العين نحو : مددت وشدت .

وأما إذا كان مضارعاً أو أمراً فيجوز فيه الإتمام ، أو حذف العين وبقاء حركتها ، فيقال : يَقْرِرْنَ . واقْرِرْنَ . وِقْرَنَ ، وقد تحذف العين مع حركتها كما جاء في القراءة المشهورة : (وِقْرَنَ في بيوتكن) ، نظراً إلى اعتبار المضارع مفتوح العين (يَقْرَر) .

وأما الصورة السماعية في الحذف فقد سبقت منها أمثلة : يَدٌ ، وَدَمٌ ، وَأَخٌ ، وَأَبٌ ، وَحَمٌ ، وَابْنٌ ، وَاسْمٌ ، وَشَفَةٌ ، وَسَنَةٌ ، وكذلك حذف التاء من صيغة استطاع . حين يقال : استطاع .



(همزة الوصل)

ولعل من المناسب أن نذكر هنا مسألة إثبات وحذف الهمزة التي يوتى بها لتصحيح بناء المقطع العربي . وهي التي تسمى (همزة الوصل) .

وقد عرفوها بأنها (هي التي تثبت ابتداءً ، وتسقط في الدُّرَج) ، وسبق لنا أن عالجنا موضوع زيادتها في أخذ فعل الأمر من مضارع الثلاثي ، ورأينا أننا لانطقها حينئذ إلا إذا ابتدأنا الحديث بها فقلنا مثلاً : اكتبْ ، ولكن إذا جاءت في درج الكلام سقطت ، كما إذا نطقنا : قلتُ اكتبْ - فهي تحذف نطقاً ، لا كتابةً .

وقد تعرف بسقوطها في التصغير مثل : بُنْيٌ ، وُسْمَى ، في ابن واسم ، بعكس : أَبَيْ ، وَأُخَي ، في تصغير : أب وأخ .

وقد حدد القدماء هذه الهمزة ، وذكروا أنها :

١ - لا تزداد في حرف سوى (أل) أداة التعريف .

٢ - لا تزداد في مضارع مطلقاً .

٣- لاتزاد في ماضٍ ثلاثي مثل : أمر ، وأخذ ، أو رباعي مثل :
أكرم وأعطى - بل في الخماسي مثل : انطلق ، والسداسي مثل : استفهم .
٤- وفي الأمر تزداد الهمزة في الخماسي والسداسي مثل : انطلق ،
واستفهم .

٥- وفي مصدر هذين الفعلين ، مثل : انطلق واستفهام .

٦- وأما أمر الثلاثي فتزداد فيه الهمزة إذا كانت فاء المضارع ساكنة ،
مثل : يكتب . فيقال : اكتب .

٧- وقد سمعت همزة الوصل في أحد عشر اسما ، هي : اسم - است -
ابن - ابنم - ابنة - امرؤ - امرأة - اثنان - اثنتان - ايمن وايم - أل
الموصولة .

أما حركتها : فيجب فتحها في أداة التعريف ، ويجب ضمها في المبنى
للمفعول من الخماسي والسداسي ، وفي أمر الثلاثي المضموم العين أصلا
مثل : اكتب ، لاعرضا ، مثل : امشوا .

ويجب كسرها في أكثر ما دون ذلك ، إذ توجد كلمات يرجع فيها
الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة ، مثل :
اغزى .

ويرجع الفتح على الكسر في (ايمن وايم) . ويرجع الكسر على الضم
في كلمة (اسم) .

وأما حذفها : فإنها تحذف في الدرج ، أو في وسط الكلام عموما .

ولكن يرد على هذا التعميم استثناء ، فإذا وقعت همزة الوصل بعد
همزة استفهام . فإنها تحذف إن كانت مكسورة أو مضمومة ، كما في قوله
تعالى : « اتخذناهم سغريا » ، والأصل : (اتخذناهم) ، ومثل : (أضطّر) ،
والأصل : أ- أضطّر . ففي هاتين الحالتين يستغنى عنها بهمزة الاستفهام ،
العدم التباسها بها .

وإن كانت مفتوحة لانتخف ، لأن الهمزتين حينئذ مفتوحتان ، فسقوط
إحدهما لن يشير إليه ثبوت الأخرى ، كما في قوله تعالى : « أأنذرتهن »
في القراءة المشهورة . ولكن تتابع الهمزتين — كما مر — ثقيل ، فتسهل
الثانية لذلك (بين بين) ، كما قيل ، وتسهيلها :

أن تنطق حركتها غير متصلة بحركة سابقتها : (أأنذرتهن) .

ولأريب أن الممارسة العملية في قراءة مستمرة موجهة — هي خير ما
مؤكد هذه القواعد في نطق الدارسين .

المماثلة والإدغام

تحدث الصرفيون عن ظاهرة الإدغام ، وعرفوه بأنه « إدخال أول أول المثلثين المتحركين في الثاني » ، أى : أنهم يجعلون الإدغام الذى يجرى فى الجانب الصرفى من الكلمة خاصا بحالة تجاور صوتين متماثلين ، فإن كان تجاورهما مباشرا ، بمعنى أنه لا توجد حركة فاصلة بينهما - حدث الإدغام ، وإن كان تجاورهما غير مباشر ، لوجود حركة فاصلة - جرى حذف الحركة ، وأدغم أولهما فى ثانيهما .

ويرى الصرفيون أن حالة التجاور المباشر توجب الإدغام فى مثل : (مدّ ، وشدّ) ، وأصاها : مددّ وشددّ . فأدغمت الأولى فى الثانية .
وأما حالة التجاور غير المباشر فيجوز فيها الإدغام والفك ، فيقال : جعل ككّ ، وجعل ككّ .

وقد وضع الصرفيون لهذه الظاهرة أحد عشر شرطا هى :

- ١ - أن يكون الصوتان فى كلمة واحدة ، مثل : شدّ ، وحب ، ومل ، أصل الأول : شددّ ، والثانى : حبّ ، والثالث : ملّ .
- ٢ - أن لا يتصدر أولهما كما فى : ددّن .
- ٣ - أن لا يتصل أولهما بمدغم ، مثل : جُسّس ، جمع : (جاس) .
- ٤ - أن لا يكون فى وزن ماضى ، مثل : قرّدد ومهدّد ، ملحقين بجعفر ، وهيلل ، ملحق بدحرج ، واقعسس ، ملحقه باحرنجم .
- ٥ و٦ و٧ و٨ - أن لا يكونا فى اسم على (فَعْل) ، مثل : طللّ ، ومددّ ، أو (فَعْل) ، مثل : ذلّ ، وُجددّ (جمع جديد) ، أو (فَعْل) مثل : دررّ ، وُجددّ (جمع جدّة) ، أو (فَعْل) ، مثل : ليم .
- ٩ و ١٠ و ١١ - أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة ، نحو : (انخصّص واكفف) ، وأن لا يكون المثلان ياءين ، لازما تحريك ثانيهما نحو : (حييّ وعيّ) ، ولا تاءين فى (افعل) ، مثل : استر ، واقتل .

وهذه الشروط الثلاثة الأخيرة يجوز في أمثلتها الإدغام والفك ، فيقال :
نُحْص ، وَكُفَّ ، ويقال : حَيَّ وَعَيَّ ، ويقال : سَتَرَّ يَسْتَرُّ ،
وَقَتَلَ يَقْتُلُ ، والمصدر : سَتَّاراً ، وَقَتَّالاً .

كذلك يجوز الإدغام والفك في أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع
مثل : تَتَجَلَّى ، وَتَتَذَكَّرُ ، وشرط الإدغام أن يحدث في الوصل ، لا في
الابتداء ، نحو قراءة من قرأ : « وَلَا تَيْمَمُوا » « وَلَا تَبْرَأْ جَنًّا » ، وقد
تحذف إحدى التاءين كقوله تعالى :

« نَارًا تَلْتَظِي » ، « وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّونَ » .

ويجوز أيضاً الفك والإدغام إذا كانت الكلمة التي التى فيها المثلان
فعلاً مضارعاً مجزوماً ، أو فعل أمر ، فيقال : لم يَشْدُدْ ، ولم يَشْدُ ، وَشَدَّ ،
وَأَشْدَدُ ، وقد جاء بالفك قوله تعالى : « وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ » ،
وبالإدغام قول الشاعر :

« فَغَضَّ الطَّرْفَ لِنَاكِ مِنْ نَمِيرٍ »

ويجب الفك في (أفعل) في التعجب نحو : أَشْدَدُ بعزْمِكَ ،
وَأَعَزُّ عَلَيْنَا أَنْ يَسْتَيْحِجَ الْعَدُوَّ مَقْدَسَاتِنَا .

كما يجب الفك إذا سكن الحرف الثاني ، المدغم فيه ، مثل : شَدَّدْتُ ،
وَمَدَّدْتُ .



هذا موجز لحديث الصرفيين عن الإدغام ، وهو من الناحية الصوتية
يعتبر من قبيل ما يسمى بالتضعيف ، حين يبقى الصوتان المثلان ، دون
حذف ، فقولنا : (شَدَّ) ، هو نطق لعين الفعل ولا مه ، دون فاصل من
حركة ، ولما كان الصوتان متماثلين ، فإن نطقهما يأتي من نقطة مخرجية واحدة ،
وعملية نطقية واحدة أيضاً ، تماماً كما تنطق الدال في عبارة (قَدَدَامَ) ،
وفي الفعل : (قَدَّمَ) مضعف العين .

وهنا يثور أماننا سؤال عن طبيعة الصوت المضعف ، حين يكون من جنس الصوامت ، أياكون حينئذ صامتا طويلا ، أم صامتا مكرراً ؟

إن العملية النطقية لصوت صامت ، كالدال ، تتمثل في الواقع في : وضع طرف اللسان ملامسا للثة وأصول الثنايا ، بحيث يحبس الهواء الخارج من الرئتين ، مارا بالفم ، حبساً تاماً ، ثم يسمح له بالخروج مرة واحدة في صورة انفجار يتحرك معه الوتران الصوتيان ، فيكون الصوت المسموع هو (د) ، ويوصف بأنه صوت انفجاري ، لثوى ، مجهور .

فإذا أريد نطق (دال أخرى) بعد هذه الدال الأولى مباشرة ، فإن الناطق يزيد من فترة حبس الهواء في المخرج ، ويزيد ذلك من توتر ارتكاز طرف اللسان على اللثة ، ثم يحدث انفجار الهواء ليسمع صوت (د) أيضاً .

ولا فرق في الحائتين ، بين نطق (قديم) و (قديم) ، سوى قصر مدة حبس الهواء في الكلمة الأولى ، وطولها وتوتر اللسان في المخرج ، في الكلمة الثانية .

فإذا نظرنا في نطق الصامت المضعف إلى طبيعة العملية النطقية ووحدها - قلنا : إنه صامت طويل ، يشبه الحركة الطويلة ، التي تساوى ضعف الحركة القصيرة . هذا من الناحية الصوتية .

وأما إذا نظرنا إلى أصله ، من الناحية الصرفية ، أي : من حيث جواز تقسيمه إلى صامتين قصيرين ، قلنا : إنه صامت مكرر ، كما يحدث عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين ، وقد مضت لذلك أمثلة كثيرة .

فالإدغام ، كما أشار إليه الصرفيون ، هو نطق صوت مضعف ، لا أكثر ، إما بسبب اتصال جزئيه مباشرة ، وإما عن طريق إسقاط الحركة الفاصلة بين الجزئين ، ليتم التضعيف ،

وتأسيداً على ما سبق ننتقل نقلة أخرى لنلاحظ أن الصوتين المتتاليين لا يلزم أن يكونا متماثلين ، كدال ودال ، ولام ولام ، بل قد يكونان متباعدين ، كباء وحاء ، في مثل : أبحر ، وكاف وتاء ، في مثل : يكتب . وقد يكونان متجانسين ، لا يفرق بينهما سوى اعتبار الجهر والهمس ، كدال وتاء ، في مثل : وتد ، وقد يكونان متقاربين في المخرج ، كدال وذال ، في مثل : بعد ذلك .

ففي حالة التباعد بين الصوتين ، ينطق كل منهما كما هو ، بكل خصائصه ، دون أدنى تغير ، ناشيء عن التجاور .

وأما في حالة التجانس أو التقارب فإن أحد الصوتين يؤثر في الآخر ، ويمنحه شيئاً من خصائصه ، أو كل خصائصه ، وذلك هو ما يعرف - في صورتیه - بظاهرة المائلة .

ولكن السؤال هو : أى الصوتين يؤثر في الآخر ؟ .

والجواب : أنه الصوت الذي يكون في الموقع الأقوى . فالموقع الأقوى هو الشرط الأساسي للتأثير . ونعني بقوة الموقع : أن يكون الصوت متلوّاً بحركة غير قابلة للسقوط ، إما لكونها طويلة ، وإما لأن حركة سابقة عليها سقطت ، فامتنع إسقاط الأخرى ، لأنها تزداد تشبهاً بموقعها ، وتمنح الصوت قبلها قوة موقعية ، يفرض بها تأثيره على الصوت السابق عليه ، غير ذي الحركة .

ومثالنا على هذا عبارة : من بعد ذلك ، فالدال والدال صوتان متواليان ، وكل منهما مجهور ، ولكن الدال صوت انفجاري ، والدال صوت احتكاكي رخو .

فلإذا نظرنا إلى حركتيهما وجدنا حركة الدال قصيرة هي الكسرة ، وحركة الدال طويلة ، هي : (الألف) ، وقد سلك النطق الفصيح مسلكاً أسقط به الكسرة بعد الدال ، فاتصلت مباشرة بالدال هكذا :

(من بُعد ذلك)

mim ba'd daalik

ومن ثم أصبحت الدال في الموقع القوي ، وضعف موقع الدال بسقوط الحركة ، فتأثرت الدال ، وهي الصوت الأول ، بالدال وهي الصوت الثاني ، فصارت ذالا مثلها ، أي : أن الدال منحها كل خصائصها ، ونطقت العبارة : (بَعْدَ ذَلِكَ - ba'ddaalik .

وهذه الصورة تعرف بالمائلة الرجعية ، أي : التي يؤثر فيها الصوت الثاني في الأول . فاتجاه حركة التأثير على النحو التالي : (١) → (٢) مع أن اتجاه النطق بعكس اتجاه التأثير هكذا : (١) ← (٢) ← (٣) الخ

ومن أمثلتها أيضاً كلمة (وِئِد) حين تنطق (وِدَّ) . فيكتسب الصوت الأول كل خصائص الصوت الثاني ، وفي هذه الحالة تصبح المائلة كلية . ولكن الصوت المتأثر قد يكتسب بعض خصائص الصوت المؤثر ، على صورة المائلة الجزئية ، كما في كلمة (آصَدَق) حيث تجاوزت الصاد مع الدال مباشرة ، والدال موقعها أقوى ، فتأثرت في الصاد بأن منحها صفة الجهر ، فنطقت الكلمة (أزْدَق) بالزاي المفخمة . وكذلك كلمة (عَمِر) ، وتنطق (عَمِر) . أي : أن هذه ممائلة رجعية ، جزئية .

وإذا قلنا : (ممائلة رجعية) فإن ذلك يعني وجود ممائلة تقدمية ، يؤثر الأول في الثاني . فيتحد اتجاه التأثير مع اتجاه النطق هكذا :
(١) ← (٢) ← (٣) . الخ .

ومن الأمثلة على ذلك قولهم في : (اجتمع) : اجتمع ، حيث أثرت الجيم في التاء بالجهر ، فصيرتها ذالا ، على سبيل المائلة التقدمية الجزئية .
(م ، م - المنهج الصوتي)

وكذلك ما سبق في صيغة الافتعال من الفعل (ذكر) حين تنطق (أذكر) فقد أثرت الدال في التاء ، فصيرتها ذالا مثلها ، على سبيل المماثلة التقديمية الكلية .

فإذا نطقنا : (اجتمع) : اشتمع ، فهي مماثلة رجعية جزئية ، وإذا نطقنا : (اذكر) : اذكر ، فهي مماثلة على مرحلتين :

تقديمية جزئية : تصير الدال فيها التاء دالا ، في المرحلة الأولى ،

ورجعية كلية : تصير الدال فيها الدال دالا مثلها ، في المرحلة الثانية

وقد لوحظ أن المماثلة الرجعية هي الصورة الأكثر وقوعا في اللغة العربية ، حيث تسير في أمثلتها على قياس مطرد ، على حين لا تكون المماثلة التقديمية إلا في أمثلة قليلة مسموعة ، وتنقاس في بعض أمثلة صيغة الافتعال السابقة

كما تنقاس في صيغة الافتعال مما فاؤه صوت مطبق مفخم ، أي : مما فاؤه (صاد أو ضاد ، أو طاء ، أو ظاء) ، وفي هذه الحالة تقلب التاء طاء :

فيقال في : صبر : اضطبر ، والأصل : اصتبر

وفي : ضرب : اضطرب ، والأصل : اضرب .

وفي : طلب : اطلب ، والأصل : اطلب .

وفي : ظلم : اظلم ، ثم اظلم ، والأصل : اظلم .

ولن يعسر عليك تصور الطريقة التي حدثت بها المماثلة في كل مثال ، على ما سبق إجراؤه من تحليل .

غير أن الذي نود أن نوكله هنا ، ولا نعمل من تأكيده أبدا ، حتى يصبح من المفاهيم البديهية لدى الدارسين - هو ضرورة وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتحاورين ليتم التأثير . إبدالا أو مماثلة .

هذه العلاقة نرجع إلى اعتبارين أساسيين :

الأول : تقارب المخرج أو اتحاده .

والثاني : كون الصوتين من مجموعة واحدة ، من الصوامت ، أو الحركات . فلا يمكن أن يؤثر صوت في آخر بعيد عنه مخرجا ، كما لا يصح القول بأن صوتا من جنس الصوامت يبدل من صوت من جنس الحركات ، فشتان بين المجموعتين من كل جانب ، وهذه الفكرة قد سبق شرحها وتطبيقها فيما يتعلق بالهمزة ، وعلاقتها بأصوات العلة .

وفي هذا الصدد يرد علينا ما ذكره الصرفيون من أن الواو أو الياء تقلب تاء ، إذا كانت إحداهما فاء للافتعال ، وما تصرف منها ، نحو : (اتصل ، واتعد) ، من : الوصل ، والوعد ، وكذلك (اتسر) من : اليسر . وقد فسروا هذه الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاء ، تأثرا بتاء الافتعال ، والواقع أنه تفسير بعيد عن الصحة مطلقاً ، لبعد ما بين التاء من جانب ، والواء والياء من جانب آخر :

فالتاء : صوت لثوي انفجاري مهموس (من الصوامت) .

والياء : صوت غاري انطلاقي مجهور ، انتقالي (نصف حركة) .

والواو : صوت طبقي انطلاقي مجهور ، انتقالي (نصف حركة) .

وكل ما حدث هو أن استتقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما ، وتعويض موقعهما بتكرار التاء ، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال ، لا غير .

وقد وردت أفعال توهم أنها من هذا النوع ذى التعويض الموقعي ، مثل : (اتخذ) ، والواقع أن وزنها (افتعل) ، على الأصل ، ولا إبدال فيها ، لأن أصل الفعل : اتخذ ، وكذلك : (اتبع) ، من : تبع .

ولقد تتساءل عن وزن الفعل الذى جرى فيه هذا التعويض الموقعي ، من مثل : اتصل ، واتعد ، واتسر ، وأنا إلى وزنه على البدل أميل ، فقد سقطت فاؤه ، وعوض موقعها بالتاء ، فوزنه (اتعل) ، ما دامت تاء التعويض من مثل تاء الافتعال ، أى : من أحرف الزيادة .

(لام التعريف)

بقى أن نعرض في ضوء ما سبق ظاهرة من ظواهر المماثلة ، هي أعمها شيوعاً في الاستعمال ، أعني : لام التعريف .

وقد جرى الاستعمال باختلافها مع ثلاثة عشر صوتاً ، هي أصوات مقدم الفم : (ت - ث - د - ذ - ر - ز - س - ش - ص - ض - ط - ظ - ن) ، وتظهر مع بقية أصوات اللغة الخمسة عشر ، وهي : (ء - ب - ج - ح - خ - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - هـ - و - ي) .

والأمثلة على ذلك كله معروفة لكل دارس ، منذ درس وهو طفل : اللام الشمسية ، واللام القمرية . بيد أن لنا هنا ملاحظتين حول علة الخفاء والظهور :

الأولى : أن اللام اختفت مع أصوات مقدم الفم ، بسبب التقارب الصوتي والخرجي ، وبسبب ضعف موقع اللام ، وقوة موقع الصوت بعدها ، بالمقياس السابق ، وقد جرى تأثير اللام في صورة المماثلة الرجعية الكلية .

الثانية : أن اللام ظهرت مع بقية الأصوات نظراً إلى التباعد الخرجي ، الذي يسر نطق الصوتين بكل خصائصها ، ونستطيع أن نتلوق هذا التباعد بنطق كل صوت من الخمسة عشر صوتاً ، تالياً للام التعريف ، ولسوف يظهر حينئذ مدى التباعد بينهما .

وهذا الذي نقوله مما قرره القدماء ، وأيدته الدراسات الصوتية الحديثة ، فلا خلاف بيننا وبينهم ، إلا فيما يتعلق بصوت اللام في بداية كلمة نريد تعريفها ، مثل : لوم - لعاب - ليمان .

فالقدمات يرون أن نطق : اللوم ، واللعب ، والليان - هومن قبيل اللام الشمسية ، ونحن نرى أن اللام الشمسية تختفى في الصوت التالى بعدها اختفاء تاما . وهى فى الأمثلة المذكورة موجودة بكل خصائصها ، دون أدنى تأثير ، فهى قريية واضحة ، لافرق بينها وبين اللام فى مثل :

الباب - الجور - الحيوان - الكلب ، اللعب الخ .

وقد سبق أن شرحنا هذه المسألة فى تفسيرنا لمفهوم الإدغام عند القدمات بأنه مجرد نطق صوت مضعف ، فلا حاجة لتكراره هنا .



وأخيراً ، فهذه هى رحلتنا فى عالم منهجنا الصرفى الجديد ، الذى أرجو أن يتقبله الدارسون قبولا حسنا ، وأن يندونى - من استطاع منهم - بما قد يلاحظونه من خلل أو هنة ، هنا وهناك ، فليس الكمال من صفاتنا ، نحن البشر .

ولربما لوحظ أن المنهج لم يتعرض لبابين هما (الإمامة والوقف) ، ولم نجد فى الواقع ضرورة للتعرض لهما ، نظرا إلى أن الإمامة لم تعد تمارس على مستوى الفصحى الحديثة ، إلا فى كلمات مسموعة مثل : (بسم الله مجريها ومرساها) ، وإن كانت فاشية فى اللهجات العربية على اختلافها ، فهى من اهمامات أصوات اللهجات أساسا .

وأما الوقف فهو فى الحق ظاهرة نحوية خصصنا لها باباً كاملاً فى دراستنا عن (أبى عمرو بن العلاء) ، ولعل المستقبل يعين على نشر هذه الدراسة و « الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » .

الفهرست

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
مقدمة - في المشكلة النحوية من وجهة نظر المنهج الصوتي	٥
تحديد المصطلحات	٢٣
الأصوات والمقاطع	٢٦
مشكلة الكتابة العربية	٣٤
الرموز الصوتية المستخدمة في الكتاب	٣٧
المقطع العربي	٣٨
خصائص النظام المقطعي ومخاذه	٤١
بناء الكلمة العربية	٤٣
أشكال المادة ووزنها	٤٦
الوزن الصوتي - الوزن الإيقاعي	٤٩
إمكانات المقطع وبنية الكلمة	٥١
التكوين المقطعي لأبنية الاسم المجرد	٥٣
ملاحظات على هذه الأبنية	٥٥
الأفعال	٥٩
الفعل باعتبار الزمن	٦١
الفعل باعتبار التعدى والوزم	٦٣
الفعل باعتبار الإسناد	٦٤
الفعل باعتبار علاقة الصوامت بالحركات	٦٥
الزيادة على البنية الأصلية (الزيادة لمعنى)	٦٧
أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بحرف	٧٠
أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بحرفين	٧١
أبواب الثلاثي الصحيح المزيد بثلاثة أحرف	٧٣
أبواب الرباعي - (الزيادة للإلحاق بالرباعي)	٧٤
الأوزان الملحق بالرباعي ومزيده	٧٥
الفعل باعتبار الصحة والاعتلال - أقسام الصحيح	٧٨
كيف يوزن المهور	٨١
أقسام المعتل وأوزانه	٨٢
إسناد ماضى هذه الأفعال	٨٨
إسناد المضارع والأمر من هذه الأفعال	٩١
ملاحظات على إسناد بعض الأفعال	٩٣

الموضوع	الصفحة
بناء الفعل للمفعول	٩٤
توكيد الفعل بالنون	٩٦
رأينا في نون التوكيد	٩٨
نون التوكيد الخفيفة	١٠٣
الأسماء	١٠٥
الاسم باعتبار الجمود والاشتقاق — أنواع المشتقات	١٠٧
أولاً : المصدر	١٠٩
ثانياً : المصدر الدال على المرة والمهية	١١١
ثالثاً : المصدر الصناعي — رأينا في لاحقه	١١١
رابعاً : اسم الفاعل	١١٤
خامساً : صيغ المبالغة	١١٥
سادساً : اسم المفعول	١١٦
سابعاً : الصفة المشبهة	١١٧
ثامناً : اسم التفضيل — صيغتا التمجيد	١١٨
تاسعاً : إسم الزمان والمكان	١٢٠
عاشراً : المصدر الميمي	١٢١
حادي عشر : إسم الآلة	١٢١
الاسم باعتبار التذكير والتأنيث — (التأنيث النحوي والمؤنث النوعي)	١٢٢
الاسم باعتبار الصحة والاعتلال	١٢٥
الاسم باعتبار العدد — تثنية الاسم	١٢٦
جمع المذكر السالم	١٢٩
جمع المؤنث السالم	١٣١
جمع التكسير — تقسيم منهجي للصيغ	١٣٣
التصغير	١٤٣
تتابع أصوات اللين في المنصرف	١٤٩
ملاحظات على ما سبق	١٥٤
مسائل باقية من مشكلة التصغير	١٥٧
النسب	١٦٠
وجود أصوات اللين قبل الحرف الأخير	١٦٣
الإعلال والإبدال	١٦٧

الصفحة	الموضوع
١٧٠	الحروف الأربعة
١٧٢	حقيقة العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة
١٧٦	إبدال الواو والياء همزة
١٧٨	قاعدة خاصة بالواو
١٨٠	إبدال الهمزة واوا أو ياء
١٨٥	الإبدال بين أحرف العلة والحركات
١٨٦	إبدال الألف ياء
١٨٧	إبدال الواو ياء
١٩٠	إبدال الألف واوا
١٩١	إبدال الياء واوا
١٩٢	إبدال الواو والياء ألفاً
١٩٦	الإعلال بالنقل
٢٠١	الإعلال بالخلف
٢٠٢	همزة الوصل
٢٠٥	المماثلة والإدغام
٢١٢	لام التعريف

تطلب جميع منشوراتنا من
الشركة المتحدة للتوزيع
بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصاحبة
هاتف: ٢٩٥٥٠١ - صرب: ٧٤٦٠ - برقيا: بيوشران

Bibliotheca Alexandrina



0396507

الضمن : ♦